التقرير السنوي حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

- ٢٠١٣ -

التقرير السنوي حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)

- ٢٠١٣ -

المحللة الرئيسية ومعدّة التقرير:
الدكتورة مرغريت حلو
الفريق المطّور للبرنامج الاكتروني للاستمارات:
شركة فيوجن سكند Fusionsecond
فريق البحث وجمع المعلومات:
سمر خيري، وغادة خيري وريتا الشمالي

رفع مسؤولية: إن المعلومات المستقاة لاجل اعداد هذا التقرير واردة من المؤسسات الرسمية المعنية كما ومن منظمات المجتمع المدني التي ساهمت في ملئ الاستمارات. ان الاحصاءات الواردة في هذا التقرير تعود الى الجهات الصادرة عنها ولا تتحمل مسؤوليتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وصندوق الامم المتحدة للسكان.

تمهيد

يهدف هذا التقرير الى بيان مدى تطبيق الخطة الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦) التي سبق وضعها بالشراكة مع كل من الادارات الرسمية والمجتمع المدني لانفاذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١) والهيئة الوطنية تأمل استمرار تجاوب جميع الشركاء بغية متابعتها رصد التقدم في انفاذ خطة العمل الوطنية المذكورة.

ساهمت في رفد المعلومات اعداداً للتقرير النموذجي الرسمي الاول ٨ وزرات و٤٠ منظمة من المجتمع المدني كما ومعهد دراسات جامعي متخصص.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي اعدّت هذا التقرير بمساهمة فاعلة من صندوق الأمم المتحدة للسكان تشكر جميع الشركاء من المجتمع الرسمي والمدني والجامعي الذين ساهموا بانتاج هذا التقرير عبر تعبئة الاستمارات الالكترونية وذلك في سبيل خدمة حقوق المرأة في لبنان، مشيرين في هذا السياق الى انّ هذا التقرير هو التقرير النموذجي الاول والذي سيصدر دورياً عن كل سنة.

امين سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
المحامي فادي كرم

قائمة المحتويات

المقدمة ١٠

القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم ١١
١- كيفية اختيار العينة من الوزارات والادارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة ١١
٢- الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات ١٢

القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣- ٢٠١٦) ١٣

القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية ١٣

١- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي ١٤
أولاً: منظمات المجتمع المدني ١٥
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ١٦
ثالثاً :الوزارات والمؤسسات العامة ١٧
رابعاً: المنظمات الدولية ١٧
خلاصة المحور ١٩
٢- المجال التربوي ٢٠
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٢١
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة ٢٣
ثالثاً: المنظمات الدولية ٢٣
خلاصة المحور ٢٥
٣- مجال الصحة و الصحة الانجابية ٢٦
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٢٧
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة ٣١
ثالثاً: المنظمات الدولية ٣١
خلاصة المحور ٣٣
٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء ٣٤
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٣٥
ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٣٦
ثالثاً: المنظمات الدولية ٣٦
خلاصة المحور ٣٩
٥- المجال الاقتصادي ٤٠
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٤٢
ثانيا: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٤٤
ثالثا: الوزارات والمؤسسات العامة ٤٥
رابعاً: المنظمات الدولية ٤٥
خلاصة المحور ٤٧
٦-المجال السياسي ومواقع القرار ٤٨
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٤٩

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٥٢
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٥٣
رابعاً: المنظمات الدولية ٥٣
خلاصة المحور ٥٥
٧- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه بخاصة ضد الفتاة والمرأة ٥٦
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٥٨
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٦٠
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات الرسمية ٦٠
رابعاً: المنظمات الدولية ٦٢
خلاصة المحور ٦٣
٨- المجال الثقافي والاعلامي ٦٤
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٦٥
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٦٧
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٦٧
رابعاً: المنظمات الدولية ٦٨
خلاصة المحور ٦٩
٩- مجال البيئة ٧٠
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٧١
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٧٢
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٧٢
رابعاً: المنظمات الدولية ٧٢
خلاصة المحور ٧٣
١٠- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات ٧٤
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٧٦
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٧٦
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٧٨
رابعاً: المنظمات الدولية ٧٨
خلاصة المحور ٧٩
١١- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية ٨٠
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٨١
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٨٢
ثالثاً: المنظمات الدولية ٨٢
خلاصة المحور ٨٣
١٢- مجال النوع الاجتماعي ٨٤
أولاً: منظمات المجتمع المدني ٨٥
ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٨٦
ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة ٨٧
رابعاً: المنظمات الدولية ٨٧
خلاصة المحور ٨٩

القسم الرابع: المقترحات والخاتمة ٩٠
على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها ٩٠
على مستوى خطة العمل الوطنية ٩١
على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية ٩١

ملحق رقم ١ ..... ٩٣

الوزارات ومنظمات المجتمع المدني التي شملتها العينة ٩٣

ملحق رقم ٢ ..... ٩٤

الجداول الاحصائية ٩٤

المقدمة

دأبت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية منذ انشائها عام ١٩٩٨ على العمل الجاد للنهوض بالمرأة اللبنانية، وتفعيل دورها في مختلف المجالات وعلى جميع الصعد، لاحقاق مساواتها مع الرجل في حقوق وواجبات المواطنة. وتميّز عملها على مدى السنوات بالتعاون الوثيق مع مختلف المعنيين بقضايا المرأة محلياً واقليمياً ودولياً، ويأتي في طليعتهم صندوق الامم المتحدة للسكان، كما باعتماد الاسلوب التشاركي لدى البت بالقضايا الاساسية. وتجلّى هذا في عملية وضع وتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان(٢٠١١-٢٠٢١)، التي باتت تعتبر اول استراتيجية رسمية للمرأة بعد أن اعطى مجلس الوزراء موافقته المبدئية عليها بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢، وأوصى بتعميمها على جميع الوزارات «لاعطاء ما ورد فيها من اقتراحات وتوصيات مجراها وفقاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء».[١]

كذلك اعتمدت الهيئة الاسلوب التشاركي لدى وضعها خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦)، التي تشكّل حجر الاساس في ضمان العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمرأة.[٢] فجاءت بصيغتها النهائية، نتيجة مداولات ونقاشات شارك فيها كل من الوزارات والمؤسسات العامة ونقاط الارتكاز الجندري فيها، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة، ومجموعة من الخبراء من داخل الهيئة وخارجها، ومؤسسات جامعية ومراكز ابحاث، الى جانب عدد من المنظمات الدولية.

١ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، البيان السنوي للانجازات ٢٠١٣، و الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان: ٢٠١١-٢٠٢١.

٢ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، خطة العمل الوطنية: ٢٠١٣-٢٠١٦، ص ٢-٣.

وتكمن اهمية هذا الاسلوب التشاركي، ليس فقط في اتاحة المجال امام مساهمة جميع المعنيين في تحديد الاولويات وسبل تحقيقها، بل ايضاً في تعزيز الحس بالالتزام بالخطة واهدافها لدى كل من المشاركين بوضعها.

بالاضافة الى اعتمادها الاسلوب التشاركي، حرصت الهيئة على اجراء تقييم دوري، داخلي او خارجي، لمختلف جوانب عملها. وهدفت من هذا الى الاستفادة من التجارب والدروس المستقاة للعمل على تطوير وتفعيل ادائها في القيام بالمهام الموكلة اليها، وخدمة الاهداف التي وجدت لتحقيقها. وفي هذا السياق يأتي التقرير الحالي الهادف الى تقديم تقييم علمي وموضوعي لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦) بعد مرور سنة على اطلاقها (Process evaluation). وبالتالي يهدف هذا التقرير الى عرض ما قام به المعنيون بتنفيذ خطة العمل الوطنية من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة واحقاق المساواة الجندرية، والوزارات، والجهات الداعمة على انواعها، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من جهة، كما يهدف الى تحديد مدى تطابق انشطتهم المختلفة مع ما نصّت عليه الخطة من تدخلات مطلوبة للمساهمة في تحقيق الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان من جهة اخرى. ويهدف التقرير عبر هذا الى تأسيس قاعدة معلومات (Base line information) حول عمل المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال عامها الاول والتي ستساهم في رصد التقدم المحرز، وترشيد العمل، وتصحيح مساره في السنوات المقبلة.

يقسم التقرير الى اربعة اقسام رئيسية. يعرض القسم الاول للمنهجية التي اعتمدت في جمع المعلومات التي تم تحليلها والبناء عليها. واذ لا يمكن اجراء تقييم لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٦ دون التعريف بمضمونها، يقدم القسم الثاني عرضا مختصراً لمحتوى خطة العمل الوطنية، التي يشكل مسارها محور هذا التقييم، كما على العوامل الفاعلة في تحديد فرص تنفيذها وتحقيقها لاهدافها. اما القسم الثالث، والذي يشكل محور هذا التقرير، فيقدم عرضا وتحليلا للمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر المذكورة اعلاه. وتوخيا للدقة والتفصيل في عرض النتائج، سيتم عرض النتائج العائدة لكل مجال من المجالات الاثنتي عشر تحت عنوان فرعي من القسم الثالث. ويختم التقرير في القسم الرابع بتقديم عدد من المقترحات للمساهمة في تحسين مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية على مختلف المستويات.

القسم الاول: المنهجية المعتمدة في جمع المعلومات واجراء التقييم

في سياق التحضير لاجراء تقييم علمي وموضوعي لما تمّ انجازه خلال السنة الاولى من تنفيذ خطة العمل الوطنية، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بوضع اثنتا عشر استمارة ترمي كل منها الى جمع معلومات، كمية ونوعية، حول ما قامت به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة في معرض تطبيقها لكل من خطط العمل الفرعية التي شملتها خطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦). كذلك، تمّ وضع استمارة خاصة بكل من الوزارات والادارات الرسمية المعنية بتنفيذ هذه الخطة كل في مجال اختصاصها. وتم استقاء الاسئلة الواردة في كل من هذه الاستمارات من مجموعة المؤشرات المعتمدة في خطة العمل الفرعية الخاصة بكل مجال، وكانت بغالبيتها العظمى اسئلة مغلقة حيث لم يتم اللجوء الى الاسئلة المفتوحة الا عند الضرورة (مثلا تحديد عنوان النشاط، او تسمية الجهة الداعمة للبرامج والانشطة). وكان من المفترض ان يتم تحضير استمارات خاصة بالمنظمات الدولية، الا انها لم تُشمل بهذا الاستطلاع.[٣]

بموازاة هذا، كلّفت الهيئة شركة Fusion Second بوضع برنامج معلوماتي من خلال منهجية تشاركية مع جهات ذات صلة لتحميل هذه الاستمارات على الموقع الالكتروني للهيئة بشكل يسهّل على الوزارات والادارات الرسمية والمنظمات المعنية الاجابة عنها، كما يسهّل فرز النتائج لتحليلها لاحقا. ولقد تمّ اطلاق الموقع الالكتروني رسميا في نيسان ٢٠١٤ بحضور ممثلين عن اكثر من ٦٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية ومن المنظمات الدولية، حيث عرض ممثلو الشركة لكيفية استخدام الموقع وبعض الجوانب التقنية واجابوا باسهاب عن اسئلة المشاركين.

كذلك، كلفت الهيئة فريق عمل بمتابعة عملية تعبئة الاستمارات الكترونيا من قبل الجهات المعنية. وتشكّل المعلومات التي توفرت عبر هذه الاستمارات المصدر الاساسي لتقييم مدى ونوعية مساهمة الوزارات والادارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة في تنفيذ خطة العمل الوطنية.

الى جانب نتائج الاستمارات هذه، استندنا في تقييمنا لعمل ومساهمة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية الى عدد من منشورات الهيئة، كالبيانات السنوية للانجازات وبخاصة بيان انجازات العام ٢٠١٣، والتقارير التي رفعتها الهيئة الى لجنة السيداو، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١)، وخطة العمل الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٦). كذلك، تمّ عقد لقاءات دورية مع السيدة ريتا الشمالي المديرة المكلفة ادارة وتطوير مشروع تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية، واجراء مقابلة مطولة مع السيدة جومانه مفرج المديرة الادارية للهيئة الوطنية.

وإذ لم تُشمل المنظمات الدولية بعملية استقصاء المعلومات حول مساهمتها في دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية، استندنا في محاولتنا تقييم هذه المساهمة الى بعض النشرات الدورية الصادرة عنها، وبخاصة منها تلك الصادرة عن صندوق الامم المتحدة للسكان (بحكم تعاونه الوثيق ودعمه المستمر لعمل الهيئة الوطنية)، والتقرير حول الاهداف الانمائية للالفية في لبنان(٢٠١٣-٢٠١٤) الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الانماء والاعمار في لبنان. كذلك استندنا الى نتائج لقاء عقد مع أعضاء مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا الجندر في لبنان بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UN Gender Working Group) بهدف معرفة مدى ونوعية مساهمة منظماتهم في دعم الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل الوطنية المنبثقة عنها. وتم الاتفاق خلال اللقاء على توجيه اسئلة محددة لهم عبر البريد الالكتروني والتي تفضلوا بالاجابة عنها خطيا وبسرعة يشكروا عليها.

ا. كيفية اختيار العينة من الوزارات والادارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة

في ظل الامكانات المادية والادارية المحدودة للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، كان من الصعب ان تشمل عملية التقييم جميع الاجهزة والمؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وبتطبيق خطة العمل الوطنية. لذا كان لا بد من اختيار عينة من كل منها.

شملت عينة الوزارات ثمانٍ منها، وتمّ اختيارها استنادا الى محورية عملها في تطبيق خطة العمل الوطنية في هذه المرحلة.[٤] وحصل كثير من التأخير في الاستجابة وتعبئة الاستمارة. واستدعى هذا متابعة حثيثة من قبل فريق العمل والاتصال المتكرر عبر المراسلات الرسمية، والهاتف، والبريد الالكتروني. بنتيجة هذه المتابعة، تم استلام الاستمارات المعبأة من قبل سبع وزارات من اصل الثمانية. ولقد تمّ تعميم الاستمارة على بعض المديريات والمصالح المعنية للمشاركة في تعبئتها بحسب الاختصاص في وزارتين فقط.

اما العينة التي تم اختيارها من بين منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المرأة، فقد كانت عينة غير عشوائية شملت ٤٨ منظمة غير حكومية. وكان استخدام هذا النوع من العينات نتيجة اسباب فرضتها نوعية

٣ البيان السنوي للانجازات ٢٠١٣ الوارد ذكره اعلاه ص ٨.

٤ راجع الملحق رقم ١ الذي يتضمن لائحة بالوزارات التي شملتها الدراسة.

واهداف هذه الدراسة. ويأتي في طليعة هذه الاسباب الحاجة الى المنظمات القادرة على اعطاء اكبر وادقّ قدر من المعلومات المطلوبة، كما شموليتها للقطاع وتمثيلها للمنظمات العاملة في المجالات الاثنتي عشر. وفي ظل صعوبة القيام بتصنيف علمي للمنظمات العاملة على قضايا المرأة على معايير الاختصاص، والحجم والامتداد الجغرافي الخ...، جرى اختيار هذه العينة من قبل جانب القيمين على المشروع، بالاستناد الى معرفتهم بغالبية المنظمات العاملة على قضايا المرأة في لبنان، وخبرة الهيئة مع هذه المنظمات على مدى عقد ونصف. وبنتيجة المتابعة الحثيثة، والمساعدة التي قدمتها مديرة المشروع وفريق العمل، استجابت ٤٠ منظمة لطلب تعبئة الاستمارات العائدة لمجالات عملها. ويظهر الرسم البياني رقم ١ ادناه توزع انشطة المنظمات التي شملتها العينة على المجالات الاثنا عشرة الواردة في خطة العمل الوطنية.

٢. الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات

واجهت عملية جمع المعلومات وضمان نوعيتها بعض الصعوبات. اولها كان التأخر في تعبئة الاستمارات. والاسباب وراء هذا التأخير عديدة اهمها:

أ) عدم تفهم عدد من الجمعيات للاهداف الفعلية لتعبئة الاستمارة.

ب) ضعف تعاني منه بعض المنظمات في استعمال الحاسوب لانشاء حسابات وتعبئة استمارات الكترونيا، رغم توزيع كتيب «دليل الاستعمال» خلال اللقاء الذي نظمته الهيئة الوطنية لاطلاق المشروع والذي ورد ذكره اعلاه.

ج) افتقار بعضها الى توثيق منظم (Systematic documentation) لانشطتها مما انعكس على دقة الاجابة في عدد كبير من الاستمارات، خاصة حيث اقتضى التفصيل والدقة (مثلا عنوان النشاط، عدد المستفيدين/ات). ويشير هذان السببان الى ضرورة مدّ منظمات المجتمع المدني بالتدريب والدعم التقني في هذين المجالين.

اما الصعوبة الثانية فمردها الى العدد المرتفع للاستمارات، والاطالة غير الضرورية في بعضها، واسلوب صياغة بعض الاسئلة الذي اعاق فهمها بوضوح.

واخيرا، اظهر اشراف فريق العمل على عملية الاجابة على الاستمارات ومتابعتها مع المنظمات وجود بعض الثغرات في نظام التطبيق الالكتروني المعتمد، مما ساهم في تعقيد عملية الاجابة وتأخيرها. فتمّ تدارك الامر وادخال التعديلات اللازمة لازالة هذه الثغرات. الا ان ثغرات اخرى ظهرت لاحقا، والتي يتعلق معظمها بعملية ادخال المعلومات، وفرزها، وعرضها. ولقد تسبب هذا في اعاقة البدء بتحليل النتائج لحين العمل على معالجة هذه الثغرات وتوفير المعلومات الكاملة.

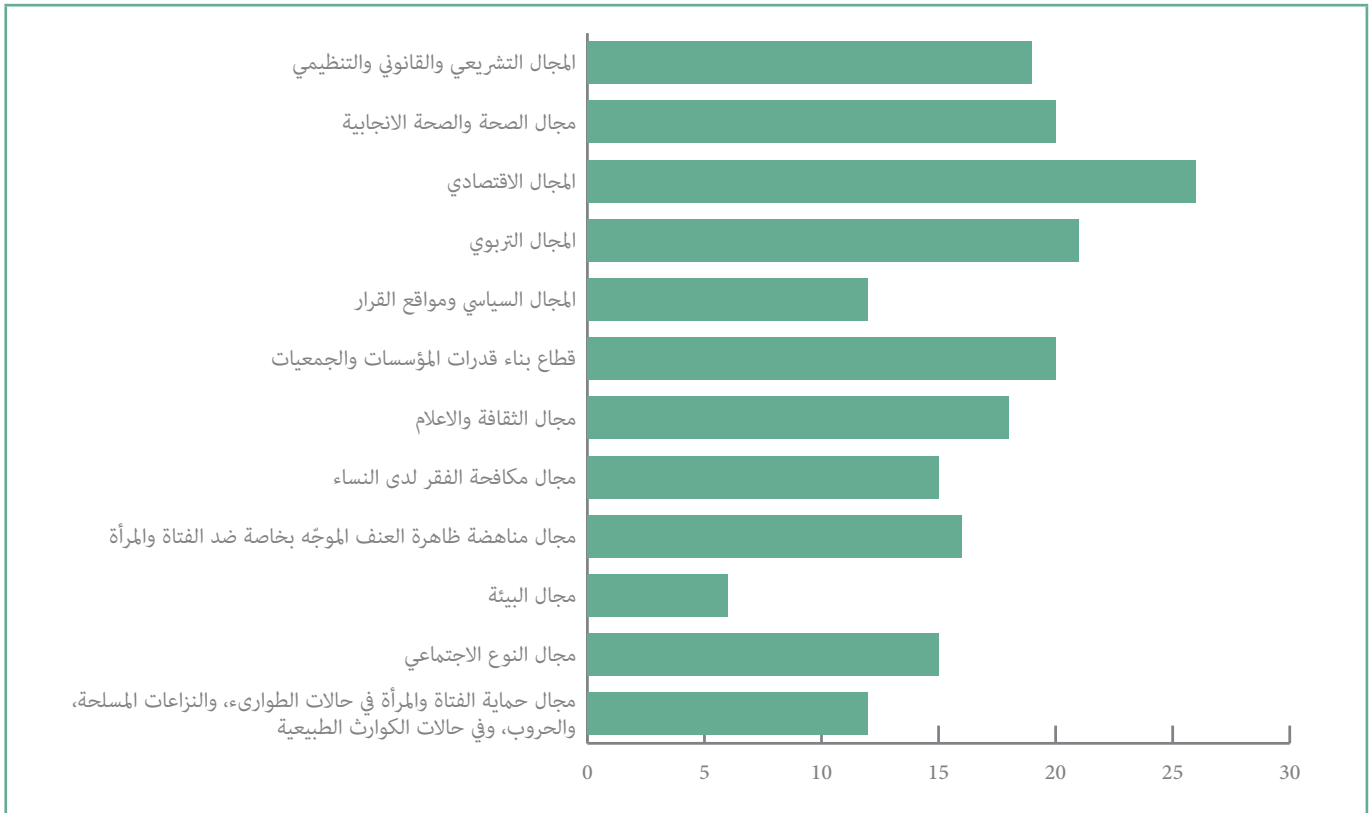

رسم بياني رقم ١:
عدد المنظمات الناشطة في كل من المجالات الاثنا عشرة التي شملتها خطة العمل الوطنية

القسم الثاني: مضمون خطة العمل الوطنية (٢٠١٣ - ٢٠١٦)

تشمل خطة العمل الوطنية اثنتا عشر خطة عمل فرعية، خُصص كل منها للعمل على تحقيق واحد من الاهداف الاثنتا عشر الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (٢٠١١-٢٠٢١). وهكذا، أُدرجت خطط العمل الفرعية تحت العناوين التالية:

- المجال التشريعي والقانوني والتنظيم.
- المجال التربوي.
- مجال الصحة والصحة الانجابية.
- مجال مكافحة الفقر لدى النساء.
- المجال الاقتصادي.
- المجال السياسي ومواقع القرار.
- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجّه بخاصة ضد الفتاة والمرأة.
- المجال الثقافي والاعلامي.
- مجال البيئة.
- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات.
- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية.
- مجال النوع الاجتماعي.

وضعت كل من هذه الخطط الفرعية في جدول تضمّن تحديدا للهدف الاستراتيجي والنتائج المتوقعة، والاهداف العملانية المتفرعة من الهدف الاساسي، والتدخلات اللازمة لتحقيق كل من الاهداف العملانية، ومجموعة المؤشرات التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز في العمل، ومصادر المعلومات حول ما تمّ انجازه، الى جانب تحديد المخاطر والمعوقات التي قد تعترض التنفيذ. كذلك تمّ تحديد مستويات التدخل في كل من خطط العمل الفرعية بأربع هي:

- مستوى السياسات والقوانين والتشريعات.
- مستوى الاعلام والتعبئة والتوعية.
- مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية.
- مستوى الدراسات والابحاث.

القسم الثالث: تقييم مسار تنفيذ خطة العمل الوطنية

يفترض القيام بأية محاولة تقييم مسار تنفيذ خطة عمل توفُّر معطيات محددة وواضحة تتيح المقارنة بين الاوضاع السائدة قبل وبعد عملية التنفيذ من جهة، كما تسمح بتحديد ما تمّ القيام به ضمن اطار خطة العمل وبحسب توجيهاتها من جهة اخرى. ولقد اظهرت المراجعة لما هو متوفر من معلومات منشورة الافتقار لهكذا معطيات، على الاقل تلك التي تصح مقارنتها بالمعلومات التي تم جمعها على اسس علمية واحصائية سليمة. لذا، تكمن اهمية المعلومات الواردة ادناه حول عمل المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال عامها الاول (٢٠١٣) في كونها تشكل المعيار، او قاعدة المعلومات الاساسية Baseline information التي يمكن الانطلاق منها مستقبليا لتحديد مدى التقدم في تنفيذ هذه الخطة. ولتسهيل مهمة تقييم التقدم المستقبلي في التنفيذ، ارفقنا هذا التقرير بملحق يتضمن جداول بجميع الاحصاءات والمعلومات حول ما تم القيام به خلال العام ٢٠١٣ (الملحق رقم ٢).

١- المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة **الهـدف الاسـتراتيجي** لهـذا المحـور «بتحقيـق المواطنـة اللبنانيـة الكاملـة عـلى أسـاس المسـاواة التامة بـين المـرأة والرجـل في الحقـوق والواجبـات في مختلـف الميادين».

وفي سـبيل تحقيـق هـذا الهـدف، نصّـت الخطـة عـلى عـدد مـن **الاهـداف الفرعيـة (العملانيـة)** هـي:

- إعطـاء الأولويـة لمشـاريع القوانـين التـي يتـمّ العمـل عليهـا بهـدف إقرارهـا.
- العمل على تعديل مواد بعض القوانين.
- العمل على تخطّي الموروثات الثقافية والدينية لتحقيق مساواة بين المرأة والرجل.
- تبسـيط مضمـون القوانـين وإصدارهـا بدليـل واضـح ومفهـوم وتوزيعـه عـلى نطـاق واسـع (وبخاصـة قانـون العمـل، قانـون الضـمان الإجتماعـي وقانـون العنـف ضـد المـرأة وقانـون التجـارة وقانـون الأحـوال الشـخصية).
- بنـاء قـدرات الموارد البشرية لـدى الجهات التي تنشـط في المجـال الحقوقي.
- إجـراء دراسـات وأبحـاث لتطويـر مختلـف القوانـين وتنزيههـا مـن التمييـز القائـم عـلى النـوع الإجتماعـي.

ونصّـت الخطـة عـلى القيـام بتدخـلات عـلى مسـتويات اربـع هـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- إقـرار مـشروع القانـون الرامـي الى حمايـة النسـاء مـن العنـف الأسَري.
- تعديـل قانـون الجنسـية بمـا يكفـل الحـق الكامل للمرأة في نقل جنسـيتها الى أولادهـا اسـوة بالرجـل.
- متابعـة إقـرار مـشروع قانـون انتخابي (انتخابـات تشريعيـة ومحليـة) يعتمد الكوتـا النسـائية بمـا لا يقـلّ عـن ٣٠٪ مـن المقاعـد كحـدّ أدنى.
- تعديـل المـادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات لضمان عدم اسـتثناء الزوج مـن تبعـات الإكـراه عـلى الجـماع.
- تعديـل المـادة ٥٢٢ مـن قانـون العقوبـات والتـي تُحـلّ المغتصـب من جرمـه في حـال تـزوّج المجنـي عليهـا.
- إقـرار المـواد المقترح تعديلها في كل من قوانـين العمـل، والضـمان الاجتماعـي، والتجـارة والافـلاس، ونظـام موظفـي الدولـة (المسـاواة في معـاش التقاعـد الإرثي)، وإقـرار نظـام التقـاعـد لمسـتخدمي المؤسسـات العامـة اسـوة بموظفـي الإدارات العامـة.
- مراجعة قوانين وأنظمة مختلف نقابات المهن الحرة وتعديلها بما يزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تحضير أرضية متينة لقانون مدني مساو بين المرأة والرجل من خلال رفع التحفّظات (٩ و١٦) في اتفاقية سيداو.
- اقـتراح تعديـل قانـون العمـل بحيـث يشـمل العاملـين والعاملات في الخدمـة المنزليـة والعاملـين والعامـلات في القطـاع الزراعـي.
- اسـتحداث مـشروع قانـون لتجريـم التحـرّش الجنـسي في بيئـة العمـل وفي المجتمـع.

التدخـلات المطلوبـة على مسـتوى الاعلام والتعبئـة والتوعية

- العمـل عـلى اعتـماد قـراءة جديـدة لقوانـين الأحـوال الشـخصية من خلال علـماء ديـن منفتحـين، ويمكـن أن يتـمّ التعـاون معهـم عـلى هـذا المسـتوى.
- إدخـال البعـد التشريعـي والقانـوني في المناهـج التربوية.
- اصـدار دليـل يتضمـن تبسـيطا لـكل مـن قانـون العمـل، قانـون الضـمان الإجتماعـي، قانـون العنف ضـد المرأة، قانـون التجـارة والافـلاس.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء قـدرات بشريـة ومؤسسـاتية

- تدريـب الجهـاز البـشري التابـع للمؤسسـات المدنيـة عـلى مضمـون القوانـين التـي تـمّ اسـتحداثها أو تعديلهـا والآليـات التـي تسـمح بوضعهـا موضـع التنفيـذ.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- تنقيـح النصـوص القانونيـة كافـة مـن كل تمييـز ضـد النسـاء (بما فيها قوانين النقابـات والهيئـات المسـتقلة...).

فـالى أي مـدى تطابـق عمـل الـشركاء المعنيين بتنفيـذ خطـة العمـل في هـذا المجـال مـع بنودهـا وتوجيهاتهـا؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

يظهـر التحليـل لنتائج الاسـتمارات التي قامت بتعبئتهـا ٤٠ منظمـة ان ١٩ منهـا ناشـطات في هـذا المجال.

ويتفـاوت عـدد المنظـمات لـدى توزيعها على القوانـين المختلفـة المطلـوب تعديلها او تبنيها في خطـة العمـل. ومعظمهـا يعمـل عـلى اكـثر مـن قانـون واحـد، كـما يظهـر في الرسـمين البيانيـين رقـم ٢ و٣ ادنـاه:

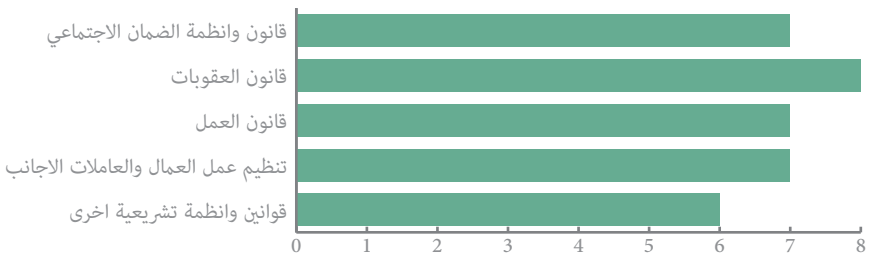

رسم بياني رقم ٢:
عدد المنظمات التي تطالب بتعديل بعض القوانين التي تميز ضد المرأة

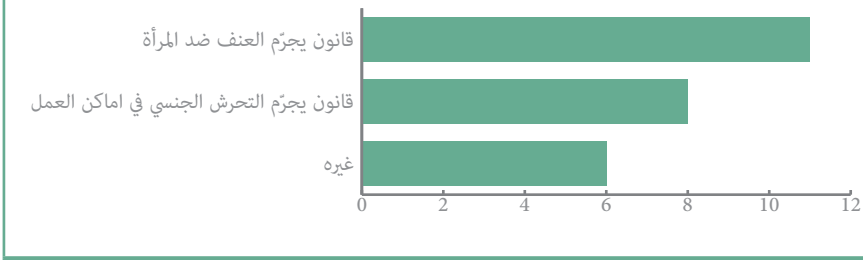

رسم بياني رقم ٣ :
عدد المنظمات التي تطالب بتبني قوانين جديدة تحد من التمييز ضد المرأة موزعة على القوانين المطلوب تبنيها

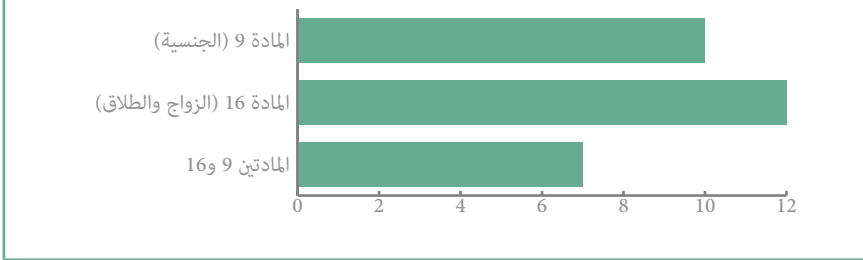

رسم بياني رقم ٤:
عدد المنظمات التي تطالب برفع تحفظ الدولة اللبنانية عن المادتين ٩ و١٦ من اتفاقية السيداو

الى جانب هذا العمل على تعديل القوانين المرعية الاجراء، او لتبني قوانين جديدة لاحقاق مساواة المرأة بالرجل في حقوق وواجبات المواطنة، نشطت ٧ منظمة في الدعوة الى رفع التحفظات التي وضعتها الدولة اللبنانية على المادتين ٩ و ١٦ من اتفاقية السيداو؛ عشرة منها حصرت اهتمامها وانشطتها بالمادة ٩ (الجنسية)، واثنتا عشر بالمادة ١٦ (قضايا الزواج والطلاق)، في حين عملت ٧ منظمات منها على المادتين معا (الرسم البياني رقم ٤ أعلاه).

تظهر المراجعة للائحة القوانين التي تنص الخطة على وجوب العمل على تعديلها او تبنيها، ان عمل وانشطة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تنزيه القوانين من التمييز ضد المرأة قد غطّت القسم الاكبر من هذه القوانين بزخم كمي ونوعي. ويُستثنى من مجموعة القوانين التي حظيت باهتمام معظم هذه المنظمات قانون التجارة والافلاس، والانظمة المتعلقة بموظفي الدولة والمؤسسات العامة، التي لم يستقطب العمل عليها سوى عدد جد قليل منها.

كذلك، يظهر تحليل نتائج الاستمارات، ان اعدادا لا بأس بها من المنظمات المشمولة بالعينة قد عملت على نشر الثقافة القانونية (١٩ منظمة)، والتعريف بمضامين المواثيق الدولية (١٢ منظمة)، والتثقيف حول مضامين القوانين الجديدة (٨ منظمات) والتدريب عليها (٩منظمات). وقد استخدمت مختلف الوسائل المتاحة للقيام بهذا (ندوات، مؤتمرات، ورش عمل، وسائل اعلامية، تدريب، لقاءات حوارية الخ...). كذلك تشير المعلومات الواردة حول عدد المستفيدين/ات، تغطية هذه الانشطة لشرائح كبيرة من الجمهور المستهدف، رغم عدم امكانية التحديد الدقيق لاعداد المستفيدين/ات.[٥]

٥ وهذا بسبب استعمال قياس المسافات المتساوية في السؤال المغلق حول عدد المستفيدين/ات والذي لا يسمح بجمع الاجابات (مثلا بين ٢١- ٣٠ و ٣١-٤٠ الخ...).

واخيرا، تم انتاج كتيب توعوي للنساء اللاجئات حول كيفية الوصول للعدالة في المحاكم الشرعية والروحية، وكتيّب آخر حول اتفاقية السيداو. كذلك، قامت بعض المنظمات بتنظيم لقاءات حوارية مع رجال دين في اطار الدعوة وجهود المناصرة للقضاء على العنف ضد المرأة وتطوير قوانين الاحوال الشخصية.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

ترافق عمل منظمات المجتمع المدني في مجال المطالبة بتنزيه القوانين والتشريعات والانظمة المرعية الاجراء من التمييز ضد المرأة، وتبني قوانين جديدة بهدف ضمان مساواة المرأة بالرجل في حقوق المواطنة، مع عمل جاد ودؤوب من قبل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في خدمة هذه الاهداف. ويتضمن منشورها «البيان السنوي للانجازات ٢٠١٣» توثيقا مفصلا لكل ما قامت به، منفردة او بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء. وتظهر المراجعة لعملها وانجازاتها في هذا المجال ما يلي:

- شمولية عملها لمجمل القوانين التي تميّز ضد المرأة، وتنص عليها خطة العمل الوطنية. فبالاضافة الى العمل على القوانين التي عملت عليها منظمات المجتمع المدني، والتي ذكرنا اعلاه، عملت ايضا على قانون التجارة والافلاس، والقوانين والانظمة المتعلقة بحقوق الاجيرات والموظفات في القطاعين العام والخاص (خاصة في ما يتعلق باجازة الامومة والراتب الذي تتقاضاه المرأة خلال هذه الفترة).

- استخدام الهيئة لجميع الوسائل المتاحة بحكم صلاحياتها التي نص عليها قانون انشائها. فقد عملت الهيئة على:
  - تقديم مشاريع قوانين الى مجلس النواب حول التعديلات المطلوب ادخالها؛

- متابعة مسار هذه المشاريع في اللجان النيابية المختصة؛
- التواصل مع رئيس مجلس النواب لوضع التعديلات المطلوبة على جدول اعمال الجلسات العامة للمجلس؛
- تقديم استدعاءات الى الوزارات المختصة (وزارة العمل) لادخال التعديلات المطلوبة على القوانين، أو لاستحداث مواد جديدة، أو لاستصدار المراسيم التطبيقية للقوانين؛
- التواصل مع الادارات والمؤسسات العامة لضمان تبنيهم لاقتراحات الهيئة في مجالات عمل هذه المؤسسات؛
- توجيه كتاب الى رؤوساء الكتل النيابية للفت نظرهم الى عدد من القضايا الاساسية المتعلقة بحماية المرأة من العنف الاسري؛
- اعداد دراسة حول حق الام اللبنانية بفتح حساب ائتماني لاولادها القاصرين، وتقديمها الى جمعية المصارف التي تجاوبت واصدرت تعميما بجواز ذلك. وقد تقيّد تسعة مصارف بهذا التعميم، والعمل جارٍ من قبل الهيئة لضمان تقيّد جميع المصارف به؛
- التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء. وقد تجلى هذا في التعاون مع أ) حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي» التي نظمتها بعض منظمات المجتمع المدني للمطالبة بتعديل قانون الجنسية لاحقاق المساواة بين الاب والام في حق اعطاء جنسيتهم اللبنانية لاولادهم، ب) مع «التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الاسري»، ج) توقيع بروتوكول تعاون مع نقابة المحامين لتنظيم برامج حول المرأة والقانون، و د) التعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA من اجل اطلاق دراسة قانونية حول حقوق المرأة في التشريع اللبناني.

وبهدف تعميم المعرفة بمكامن التمييز القانوني ضد المرأة، والتعديلات المطلوب ادخالها على القوانين المرعية الاجراء، أصدرت الهيئة عام ٢٠١٣ وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان كتابا يحمل عنوان «حقوق المرأة في التشريع اللبناني: وضع النصوص التعديلية المقترحة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣». وتم اعداد الكتاب هذا من قبل محامين/يات متمرسين وناشطين في عمل الهيئة.

باختصار، يشير عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الى التزامها الاكيد بتطبيق خطة العمل الهادفة الى تنزيه القوانين من التمييز ضدّ المرأة. الا ان طموحات الهيئة، كما المجتمع المدني، في هذا المجال لا زالت تصطدم بعقبتين اساسيتين: نقص في الموارد على انواعها من جهة، وتباطوء صنّاع القرار على مختلف المستويات في تبني الاصلاح القانوني او التنظيمي المرتجى لتكريس المساواة الفعلية بين المواطنين نساء ورجالا، وذلك بفعل تداخل مجموعة من العوامل السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية واثرها في عملية صنع القرار.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

يُظهر تحليل نتائج اجابات الوزارات والادارات الرسمية على الاستمارات التي وُجهت لها غياب دور فاعل لأي منها خلال٢٠١٣ لجهة اخذ المبادرة في المطالبة بالاصلاح القانوني والتنظيمي لاحقاق المساواة الجندرية في القطاعات التي يشملها عملها. الا ان اجابات منظمات المجتمع المدني، تشير الى تعاون وتنسيق مع بعض الوزارات في نطاق الانشطة التي قامت بها المنظمات. كذلك، تُشير مراجعة انجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في نفس الاتجاه، كما الى موافقة بعضها مع مطالب تعديل بعض المواد القانونية قبل رفعها الى مجلس النواب. اما الوزارات والمؤسسات العامة التي تم التنسيق والتعاون معها فهي: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الداخلية والبلديات، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويلفتنا لدى مراجعة اجابات الوزارات غياب التنسيق بينها، كما غياب التنسيق والتعاون بين مختلف المديريات والمصالح وضعف الدور الذي تلعبه نقاط الارتكاز الجندري في قيامها بمهامها.

رابعاً: المنظمات الدولية

تعددت الجهات الداعمة لمنظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في عملها على تنزيه القوانين من التمييز ضد المرأة. وهي تشمل، كما ورد في نتائج الاستمارات، الجهات التالية:

المنظمات الدولية	Development Agencies
صندوق الامم المتحدة للسكان	United Nations Population Fund
برنامج الامم المتحدة الانمائي	United Nations Development Programme
الاتحاد الاوروبي	European Union
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	US Middle East Partnership Initiative (MEPI)
المساعدات الشعبية النرويجية	Norwegian People's Fund
تحالف هارتلاند	Heartland Alliance
مؤسسة المجتمع المفتوح	Open Society Foundation (OSF)
السفارة الفرنسية	French Embassy
السفارة النروجية	Norwegian Embassy
مؤسسة فريدرتش ايبرت	Friedrich Ebert- Stiftung

جدول رقم ١:
لائحة بالجهات الدولية الداعمة في مجال تنزيه القوانين من التمييز ضد المرأة

كذلك، قام مكتب منظمة العمل الدولية في لبنان بمراجعة القوانين التي ترعى شؤون العاملين/ات في الخدمة المنزلية لضمان احترامها لمعايير العمل الدولية. وتمت هذه المراجعة من ضمن مشروع «تعزيز حقوق النساء العاملات في الخدمة المنزلية»، الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات، وينفذ بالتعاون مع اربع من منظمات المجتمع المدني، ويستهدف صنّاع القرار الى جانب فئات اخرى. ويقدم هذا المشروع الدعم التقني والمادي والبشري.

خـلاصـة المحـور

باختصـار، وبالاسـتناد الى النتائـج اعـلاه، نجد وجـود تطابق بين ما دعـت خطة العمـل للقيام به، ومـا قامت به منظـمات المجتمـع المدني وباقي المعنيـين بتنفيذها. الا اننا لا نسـتطيع ان نحدد مـا اذا كان هنـاك تقدما في العمل، كـماً ونوعـا، بالمقارنة مع السـنوات السـابقة، او ان نسـتنتج ان ما تـمّ القيام بـه كان بفعل الالتـزام بتنفيذ خطة العمـل حصرا. وهذا بسـبب عـدم توفر معلومات سـابقة تتيـح المقارنـة القائمة على معايـير علمية. لـذا نجد ان اهميـة المعلومات الواردة اعـلاه تكمن في كونها تقدم المعيـار، او المعلومات الاساسـية Baseline information التي يمكـن الانطلاق منها في اي تقييم مسـتقبلي للتقـدم المحرز في تنفيذ خطـة العمل الوطنية الحاليـة او اية خطط عمل مستقبلية .

كذلك، يشـير عمل الهيئة الوطنية لشـؤون المـرأة اللبنانية الى التزامها الاكيـد بتطبيق خطة العمـل الهادفة الى تنزيه القوانـين مـن التمييز ضدّ المـرأة. الا ان طموحات الهيئة في هذا المجـال، كما طموحات المجتمع المـدني وباقي الشركاء، لا زالـت تصطـدم بعقبتين اساسـيتين: النقص في المـوارد على انواعهـا من جهة، وتباطـوء صنّاع القـرار على مختلف المسـتويات في تبني الاصـلاح القانوني او التنظيمـي او الاداري المرتجى لتكريس المسـاواة الفعلية بين المواطنين نسـاء ورجـالا، وذلك بفعـل تداخل مجموعة من العوامل السياسـية والثقافيـة والدينية والاجتماعيـة والاقتصادية واثرها في عملية صنـع القرار.

٢- المجال التربوي

ينص **الهدف الاستراتيجي** الموضوع لخطة العمل في المجال التربوي على «تعزيز فرص الفتاة والمرأة في مجالي التربية والتعليم». وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نصّت خطة العمل على مجموعة من **الاهداف العملانية** هي:

- تفعيل تطبيق الزامية ومجانية التعليم الابتدائي.
- معالجة مشكلة التسرب المدرسي للفتيات.
- تخفيض نسبة الامية بين الكبار.
- تمهين الاختصاصات الأدبية والإنسانية واستحداث اختصاصات جديدة.
- استجابة مضمون المناهج المدرسية والجامعية لمفهوم النوع الاجتماعي.
- دمج ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة في مختلف انواع التعليم.
- بناء قدرات الجهاز التعليمي في المدارس الرسمية والخاصة حول مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين المرأة والرجل.
- تعميق المعرفة بواقع سوق العمل واحتياجاته من اجل استحداث اختصاصات جديدة وتوجيه النساء اليها.

وقد نصّت الخطة على عدد من **التدخلات** الهادفة الى تحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات ثلاث وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات

- إصدار المراسيم التطبيقية لقانون إلزامية ومجّانية التعليم الابتدائي.
- وضع الآليات الهادفة الى ضمان تطبيق قانون إلزامية ومجّانية التعليم الابتدائي.
- وضع برامج استلحاق مدرسي ومهني موجَّهة للمتسرّبات من المدارس تمكّنهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصّصهن المهني.
- تدريب الأساتذة لاكتشاف الصعوبات التعليمية لدى الفتيات والفتيان في مرحلة مبكرة.
- تنفيذ حملات توعية للأهل حول ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات المتسرّبات.
- وضع برامج محو أمّية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن.
- استحداث اختصاصات جديدة متفرّعة من الاختصاصات الأخرى (ترويس/ تفريع الاختصاصات).
- استحداث اختصاصات جامعية في مجال النوع الإجتماعي.
- تعديل مضمون مناهج الاختصاصات الأدبية والإنسانية بإضافة مقرّرات تسمح بتمهينها.
- إدماج مفهوم النوع الإجتماعي في المناهج التربوية الصفيّة واللاصفيّة من أجل ترسيخ مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة.
- تصميم برامج للتوجيه المهني ولإرشاد الفتيات حول إمكاناتهن غير الخاضعة للتنميط القائم على النوع الإجتماعي.
- تضمين المناهج التربوية المبادئ المدرجة في المواثيق الدولية والمتعلقة بحقوق المرأة.
- إدماج مفاهيم مناهضة العنف في مناهج التعليم المدرسي والجامعي وفي كليّات الإعلام، بهدف التأسيس لتربية لاعنفية والترويج لطرق التواصل اللاعنفي وحلّ النزاعات.
- مواكبة دمج منهج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الانجابية في مناهج التعليم وتدريب المعلّمين على كيفية تطبيقه.
- تعزيز مبادئ المواطنة في المناهج المدرسية مع التركيز على مبدأ المساواة والعمل على أمثلة تطبيقية.
- تأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلّبات ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة.
- وضع برامج محو أمّية للنساء الراشدات في الأرياف والمدن.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات

- تدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية الصفيّة واللاصفيّة.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- توفير دراسات إحصائية حول طبيعة المهن التي يحتاجها سوق العمل والتي يمكن للمرأة امتهانها.

فما الذي تمّ القيام به من قبل الشركاء المعنيين والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز نتائج العينة الاجمالية لمنظمات المجتمع المدني ان ٢١ منظمة تعمل في المجال التربوي اي بنسبة ٥٢،٥٪ منها. وتوزعت انشطتها على جوانب تربوية عدة هي: محو امية النساء الراشدات، ومحو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات، والتدريب على المهارات الحياتية، وتأمين دروس خصوصية للتلامذة، ونشاطات داعمة لتعليم ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة، ونشاطات لا صفيّة، ونشاطات تستهدف اهل التلامذة، ونشاطات ترمي الى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي والصحة الانجابية في البرامج التربوية وفي المنهج المعتمد في التعليم، ونشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات.

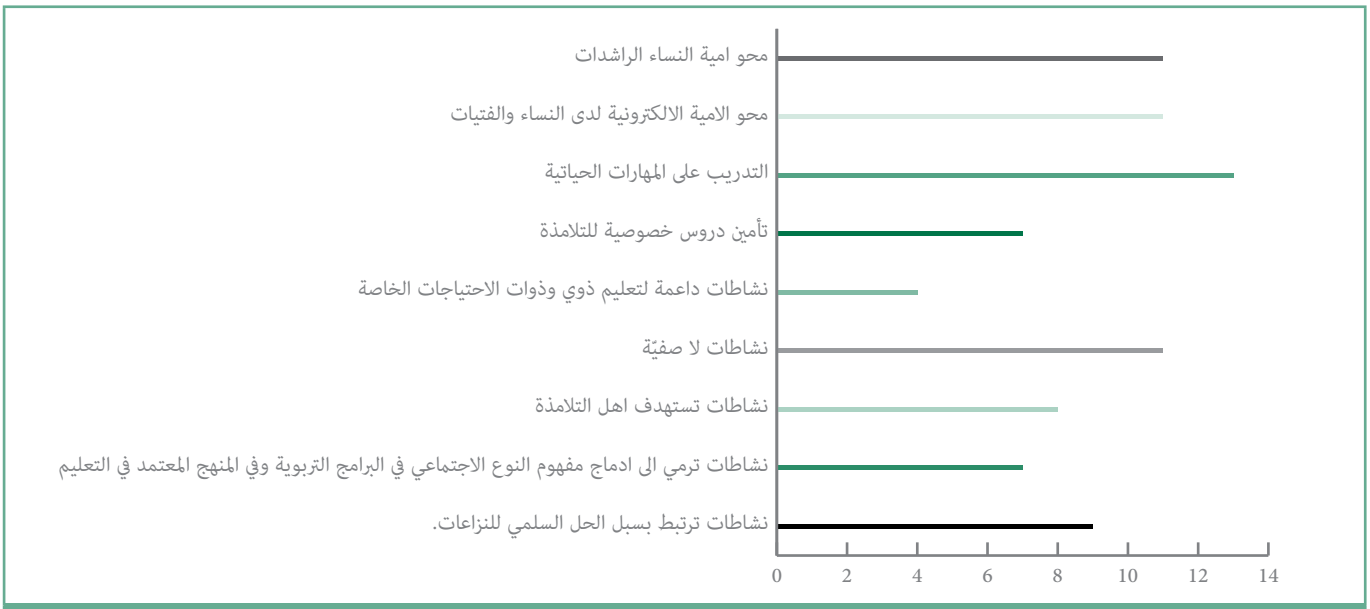

رسم بياني رقم ٥:
عدد المنظمات موزعة على متغير نوع النشاط

كما يلاحظ من الرسم البياني رقم ٥ اعلاه، وكما هو مفصّل في الجدول رقم ٢ ادناه، ان عدد المنظمات التي تقوم بانشطة داعمة لتعليم ذوي وذوات الحاجات الخاصة هو الادنى، وان المنظمة الواحدة تعمل على اكثر من نوع نشاط واحد. كذلك، نلاحظ ان العدد الاكبر بين المنظمات هو عدد التي توجه انشطتها نحو اكبر عدد من المستفيدين/ات. واللافت ان غالبية هذه المنظمات عملت على افادة الرجل كما المرأة من غالبية هذه الانشطة. وهذا امر ايجابي وجدّ مهم لانه يحول دون بروز حساسيات لدى الرجل ويجعله يقدّر الفائدة المشتركة من تعليم المرأة.

نوع النشاط	عدد المستفيدين					عدد المستفيدات				
	اقل من ١٠	١٠-٢٠	٢١-٥٠	٥١-٧٥	اكثر من ٧٥	اقل من ١٠	١٠-٢٠	٢١-٥٠	٥١-٧٥	اكثر من ٧٥
محو امية النساء الراشدات	١	-	-	-	٢	١	-	٣	-	٥
محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات	١	-	٣	١	٢	١	-	٦	-	٤
التدريب على المهارات الحياتية	٢	-	-	١	-	-	٢	٣	١	٤
تأمين دروس خصوصية للتلامذة	-	-	١	-	٢	-	١	-	١	٢
نشاطات داعمة لتعليم ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة	-	-	-	١	-	٢	-	-	١	-
نشاطات لا صفيّة	-	-	٢	-	٢	-	-	٤	-	٤
نشاطات تستهدف اهل التلامذة	-	٢	-	-	١	-	١	١	-	٤
نشاطات ترمي الى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج التربوية وفي المنهج المعتمد في التعليم	١	-	-	-	٣	-	-	٢	-	٣
نشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات	١	١	١	٢	١	-	-	٣	٣	١

جدول رقم ٢:
عدد المنظمات موزعة على متغيري نوع النشاط وعدد المستفيدين/ات

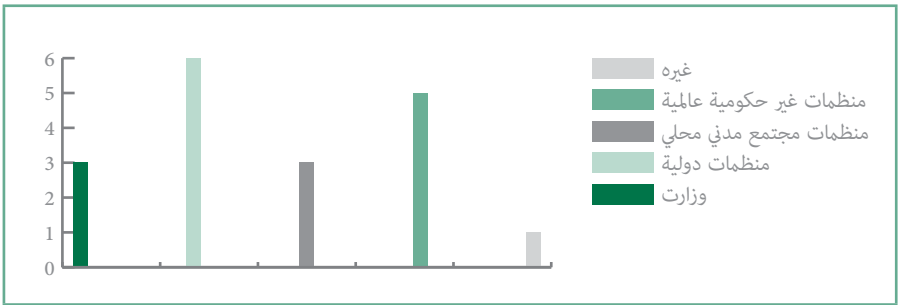

رسم بياني رقم ٦:
توزع المنظمات على متغير الجهات التي اقامت معها شراكات

اما في ما يتعلق بالشراكة[٦] مع جهات اخرى لتنفيذ الانشطة، تظهر النتائج ان ١٣ منظمة (٦١،٩٠٪) من المنظمات العاملة في المجال التربوي قد اقامت شراكة مع جهات حكومية، وغير حكومية ودولية كما يظهر في الرسم البياني رقم ٦ اعلاه.

ويلاحظ من الرسم البياني ان الشراكة بين منظمات المجتمع المحلي من جهة، وبينها وبين وزارات الدولة هي الادنى. والنتائج هنا شبيهة بتلك التي ظهرت في غالبية المجالات التي شملتها خطة العمل الوطنية. وبرأينا، ان اهم الاسباب وراء هذا الواقع هو التنافس على الموارد، والشخصانية التي طالما ميّزت علاقة هذه المنظمات ببعضها، خاصة النسائية منها. وهذا من الاسباب التي حالت دون مقدرتها على تشكيل قوة ضغط قادرة على احقاق التغيير في اوضاع المرأة في لبنان. الا ان هذا الواقع يمكن تغييره، او على الاقل الحدّ منه، اذا تم التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية من جهة، وبينها وبين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من جهة اخرى لتشجيع التعاون بين هذه المنظمات في البرامج التي تدعمها. فهذا كفيل بالغاء التنافسية على الموارد وحصرها بحسن الاداء. كما انه كفيل بالحد من هدر الاموال والجهد والوقت، وتخصيصها لقضايا اكثر الحاحاً[٧].

واظهرت النتائج ان الوزارات التي تمت الشراكة معها هي وزارة التربية والتعليم العالي (٣ منظمات)، وزارة الشؤون الاجتماعية (٣)، ووزارة العمل (١)، اما الجهات المحلية التي قامت بدعم انشطة المنظمات في هذا المجال فهي: وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية، مؤسسة حنا واكيم الثقافية، اشخاص متمولين، شركة بيبسي. اما المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية التي عملت بالشراكة مع المنظمات او قدمت لها الدعم في المجال التربوي فسنوردها ادناه تحت عنوان المنظمات الدولية.

ويلفتنا في هذا المجال ايضا المساهمات الفردية في دعم انشطة بعض المنظمات، والتي تصل الى ٥٠٪ من كلفة بعض الانشطة.

ثانيا: الوزارات والمؤسسات العامة

قامت وزارة التربية والتعليم العالي بعدد من الدورات لاكتشاف الصعوبات التعليمية التي تواجه الفتيات والفتيان في سن مبكرة. وتراوح عدد الدورات بين ٥٠ و٧٥ دورة، وتابع هذه الدورات بين ٢٠ و٥٠ استاذ/ة. كذلك، قامت الوزارة والمركز التربوي للبحوث والانماء بدمج مبادىء المساواة في المواطنة في المناهج المدرسية، ومنها مساواة المرأة والرجل في الوصول الى مراكز صنع القرار، ومقاومة التحرش الجنسي (في جميع مراحل التعليم المدرسي). وقامت الوزارة بتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية. ورغم النية في اقامة الدورات التدريبية في جميع المحافظات، الا انها لم تعقد سوى في بيروت وجبل لبنان وتراوح عدد الذين تابعوا هذه الدورات بين ١٠ و٢٠ شخص.

بالاضافة الى هذا، وبحسب اجابة نقطة الارتكاز الجندري في وزارة التربية والتعليم العالي، قامت الوزارة بتأهيل المباني المدرسية والجامعية بما يستجيب لمتطلبات ذوي/ذوات الاحتياجات الخاصة. وبلغ عدد المدارس المؤهلة اكثر من ٧٥ مدرسة (خاصة ما هو جديد منها). وبلغ عدد المعوقين/ات الذين يلتحقون بالمدارس العادية اكثر من ٧٥ تلميذ/ة. من جهة اخرى، ورد في اجابات نقطة الارتكاز الجندري في المركز التربوي للبحوث والانماء انه يجري تأهيل مدرسة في كل محافظة، وان عدد المدارس التي تم تأهيلها لم يتجاوز العشر مدارس. اما نشاط وزارة التربية في مجال التوعية على القضايا الصحية ودمجها في مناهج التدريس فسنورده ادناه تحت مجال الصحة والصحة الانجابية.

ثالثاً: المنظمات الدولية

كما ذكرنا اعلاه، عديدة هي المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، التي عملت بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني او قدمت الدعم لانشطتها في المجال التربوي. ويقدم جدول رقم ٣ ادناه لائحة باسماء المنظمات التي ورد ذكرها في اجابات منظمات المجتمع المدني التي شملتها العينة.

٦ في ردها عن السؤال حول الفرق بين الشراكة والدعم، ذكرت السيدة جومانة مفرج ان الشراكة تعني التعاون بين الشركاء في عملية التنفيذ، بينما الدعم يقتصر عل تقديم الدعم البشري او التقني او المادي (او اكثر من واحد منها) ولكن دون التدخل المباشر في عملية التنفيذ.

٧ مثلا نجد اكثر من جهة مانحة تموّل اجراء دراسات حول مواضيع معروف انه لم يطرأ عليها اي تغيير خلال فترة معينة من الزمن (كالمشاركة السياسية للمرأة).

المنظمات الدولية التي اقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني	المنظمات الدولية التي قدمت الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي
هانس زايدل الالمانية	السفارة الاميركية
وكالة غوث الاطفال	السفارة الهولندية
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	وكالة غوث الاطفال
وكالات الامم المتحدة	الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية
منظمة الامم المتحدة للطفولة	اليد العالمية: شعوب الشراكة RELEDEV
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	منظمة الحق باللعب
سفارات لم يتم تحديدها	
ميرسي كوربس	
جمعيةالشابات المسيحيات العالمية	

جدول رقم ٣:
المنظمات الدولية التي اقامت شراكات او التي قدمت الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي

بالاضافة الى هذه اللائحة للمنظمات الداعمة، قامت منظمة الاونيسكو بعدد من المشاريع بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وغيرها من المعنيين. وهذه المشاريع هي:

- «**نساء قدوة**»، مدته ٦ أشهر. تم بالشراكة مع الجامعة الاميركية في بيروت، وقدم الدعم التقني والمادي. هدف الى جمع وتحليل معلومات عن ٤١ امرأة لتكون مثالا تقتدي به الفتيات الشابات في انتقالهن من عالم الدراسة الى مجال العمل. الجمهور المستهدف بهذا المشروع هو الطالبات على جميع الاراضي اللبنانية.
- «**تعزيز نوعية التعليم عبر المقاربات المتكاملة**». هدف الى تعزيز المساواة الجندرية ضمن محتوى الانشطة المدرسية والصفية. تم بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء واللجنة الوطنية للاونيسكو واستهدف الاساتذة ومدراء المدارس.
- «**تعزيز السياسة والممارسة التربوية، دمج مفهوم المساواة الجندرية كأحد مقومات نوعية التعليم في الاطار الاقليمي لسياسة التعليم وحزمة الموارد التي وضعتها منظمة الاونيسكو- بيروت**». تم بالتعاون مع وزارات التربية في ١٥ دولة عربية منها لبنان، ولجان الاونيسكو الوطنية، وثلاث منظمات دولية، ومنظمات مجتمع مدني. استهدف المشروع صنّاع القرار، اخصّائيي التربية، ومدربي الاساتذة. وطبّق ايضا هذا المشروع على مستوى التعليم العالي.
- «**التعليم في خدمة التنمية المستدامة، تعزيز المساواة الجندرية في مضمون الانشطة المدرسية والصفية**». مدته سنتان، ويستهدف اربعين مسؤولا في الوزارات والمدارس والجامعات. وتم التعاون في هذا المشروع مع اللجنة الوطنية للاونيسكو والمركز التربوي للبحوث والانماء، ومجموعة من الاختصاصيين.
- «**حوار الثقافات: تعزيز حوار الثقافات في العالم العربي**» بالتعاون مع الوكالة الجامعية الفرنكوفونية، ومجموعة جامعيين واختصاصيين. مدته سنتان، ويستهدف ١٠٠ امرأة شابة وفتاة في لبنان، ويقدم الدعم المادي والتقني والبشري.

خـلاصـة المحـور

وتظهـر المراجعـة للمعلومـات الـواردة اعـلاه ان انشـطة منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في المجـال التربـوي تتطابـق مع التدخـلات المطلوبـة وتنـدرج، بشـكل عام، تحت عناوينها. لكن الاسـتمارة افتقرت الى اسـئلة حول التوزع الجغرافي للانشـطة لمعرفـة مـا اذا كانـت تشـمل جميـع المناطـق والفئات كما هـو مطلوب في خطـة العمل.

ومـا يصـح في منظـمات المجتمـع المـدني لجهـة شـمولية انشـطتهم يصـح في عمل المنظـمات الدوليـة الا ان الوضـع لا ينطبق عـلى الـوزارات خاصـة وزارة التربيـة والتعليـم العـالي حيـث نجد غيـاب العمل عـلى مواضيع اساسـية يـأتي في طليعتها برامج الاسـتلحاق للمتسربـات والمتسربـين مـن المـدارس، وغيـاب انشـطة للتوجيـه المهنـي بمـا يتـماشى مـع حاجـات سـوق العمل، وغيـاب المتابعـة وعـدم اعداد توجيهات وتعاميم بتضمين البرامج المدرسـية مواد تشـجع نسـاء المسـتقبل عـلى تولي المناصب القياديـة. كذلـك، يؤخـذ عـلى وزارة التربيـة والتعليـم العالي عـدم تخصيص منح مدرسـية وجامعيـة للفتيـات المتفوقات من الطبقـة الفقـيرة. والاهـم هـو التفـاوت في الاجابـات المقدمـة، والتـي تعكـس غيـاب التنسـيق والتعـاون بـين نقـاط الارتكاز الجنـدري العامـلات في نفـس المجـال، كـما اللجـوء الى الذاكـرة اكثر مـن المعلومـات الموثقة في اعطـاء الاجابات.

٣- مجال الصحة والصحة الانجابية

حددت خطة العمل **هدفها الاستراتيجي** في هذا المجال «بتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في فرص الحماية الصحية من خلال توفير الخدمات والرعاية الصحية للفتاة والمرأة بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية". وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نصّت خطة العمل على مجموعة من **الاهداف العملانية** هي:

- تأمين خدمات رعاية صحية للنساء ذات جودة وفعاليّة في كل المناطق اللبنانية، لا سيّما في الأرياف.
- تعزيز سبل الوقاية المتعلقة بالصحة بشكل عام مع التركيز على الصحة النفسية للمرأة والفتاة.
- زيادة المعرفة حول صحة المرأة والفتاة وأهمية فهم حاجاتها الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية وتعميم ذلك في الأسرة والمجتمع.
- بناء قدرات العاملين الصحيّين في مجال صحة المرأة وصحتها الإنجابية وتطوير مهاراتهم وكفاءتهم في ممارسة أدائهم المهني.
- اجراء دراسات وابحاث حول صحة المرأة والفتاة تساهم في زيادة المعرفة بشأن حاجاتها الصحية.

وقد نصّت الخطة على عدد من **التدخلات** الهادفة الى تحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات اربع هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى الخدمات

- تأهيل المستوصفات والمستشفيات الحكومية وتلك القائمة في المناطق الريفية لكي تتماشى مع مختلف حاجات المرأة الصحية (life cycle approach).
- زيادة العيادات النقالة / الاختصاصات لتغطية كافة حاجات المرأة الصحية الخاصة في المناطق النائية: (النفسية، الغذائية، وسائل تنظيم الأسرة وغيرها).
- التشبيك مع مختلف المستوصفات والمراكز الصحية في ما يخصّ تغطية مختلف الخدمات الصحية المتعلقة بالمرأة في جميع المناطق، لاسيّما الريفية والنائية.
- خدمات صحية ذات جودة تشمل الفئات الأكثر هشاشة وفقراً وحاجة للعناية، ومنها المسنّات، عاملات الجنس، العاملات الأجنبيات، اللاجئات...
- زيادة العيادات النقالة في المناطق الريفية لتوفير كافة الكشوفات المبكرة حول الأمراض التي تتعرّض لها المرأة، منها على سبيل المثال: Mamography, osteodensitometry, papsmear.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- مواكبة دمج منهج المهارات الحياتية الخاص بالتربية على الصحة الإنجابية في مناهج التعليم في لبنان وتدريب المعلمين على كيفية تطبيقه.
- استخدام الإعلام بمختلف أشكاله لرفع الوعي الصحي لدى السكان حول صحة المرأة.
- توحيد المفاهيم الصحية حول صحة المرأة بشكل عام وصحتها الإنجابية بشكل خاص، وتعميمها في المجتمعات المحلية ولدى الجمعيّات والمؤسّسات الوطنية.
- تنظيم حملات وطنية للتوعية على بعض الأمراض الشائعة لدى المرأة: سرطان الثدي، ترقق العظام، سرطان عنق الرحم، الإكتئاب...
- توعية على الأمراض النفسية وضرورة معالجتها ومتابعتها من قبل أخصائيّين.
- تعديل السجلّ الصحي المعتمد بحيث يتضمّن معلومات خاصة بالصحة الإنجابية للفتاة.

التدخلات المطلوبة على مستوى تمكين وبناء قدرات بشرية ومؤسساتية

- بناء قدرات العاملين الصحيّين في مجال صحة المرأة وصحتها الإنجابية وتطوير مهاراتهم وكفاءتهم في ممارسة أدائهم المهني.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسات وأبحاث حول صحة المرأة والفتاة تساهم في زيادة المعرفة بشأن حاجاتها الصحية.

فما الذي تمّ القيام به من قبل الشركاء المعنيين والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّت عليه خطة العمل الوطنية؟

اولاً: منظمات المجتمع المدني

في ما يتعلق بنشاط منظمات المجتمع المدني في مجال الصحة بشكل عام والصحة الانجابية بشكل خاص، اظهرت الاحصاءات ان نصف عدد المنظمات (٢٠ منظمة) التي شملتها العينة قامت بانشطة في هذين المجالين. وتوزعت انشطتها على الشكل الظاهر في الرسم البياني رقم ٧ ادناه.

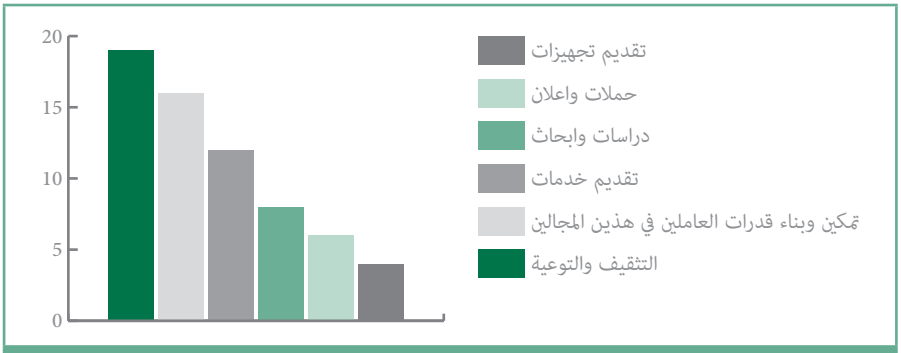

رسم بياني رقم ٧:
توزع المنظمات العاملة في مجال الصحة /الصحة الانجابية على متغير نوعية النشاط

	المواضيع الصحية التي تتناولها انشطة المنظمات	عدد المنظمات	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال الصحة والصحة الانجابية (٢٠ منظمة)
١	الصحة النفسية	١٥	٧٥٪
٢	الصحة الانجابية والجنسية لدى المراهقات والشابات	١٤	٧٠٪
٣	صحة عامة	١٢	٦٠٪
٤	سرطان الثدي	١١	٥٥٪
٥	سرطان الرحم	١١	٥٥٪
٦	صحة المرأة الحامل	١١	٥٥٪
٧	الوقاية من امراض السرطان	١٠	٥٠٪
٨	الوقاية من الامراض المنقولة جنسيا	٩	٤٥٪
٩	تنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل	٧	٣٥٪
١٠	ترقق العظم	١	٥٪

جدول رقم ٥:
توزع المنظمات على متغير المواضيع الصحية التي تناولتها انشطتها

المحافظة	عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية في كل من المحافظات	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجالي الصحة والصحة الانجابية
بيروت	١٣	٦٥٪
جبل لبنان	٨	٤٠٪
الجنوب	٦	٣٠٪
النبطية	٣	١٥٪
البقاع	٩	٤٥٪
الشمال	٦	٣٠٪
عكار	٤	٢٠٪

جدول رقم ٦:
عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية موزعة على المحافظات

وضمن اطار الانشطة الهادفة الى التثقيف والتوعية من جهة، والاعلام والاعلان من جهة اخرى، اظهرت النتائج وجود ١٢ منظمة تركز على الانشطة التربوية، وخمس على الانشطة الاعلامية. كذلك، يُظهر توزع المنظمات على المواضيع الصحية، انه قلما نجد منظمة تحصر انشطتها في نوع واحد او موضوع واحد من الانشطة والمواضيع الصحية الواردة ادناه (الرسم البياني رقم ٨). ولهذا ايجابية كبرى تتجلى في زيادة عدد المستفيدين/ات وانتشارهم الجغرافي، كما اظهر تحليل نتائج اجابات عدد قليل من المنظمات التي اعطت تفاصيل تتعلق بنسب المستفيدين/ات،وتوزعهم الجغرافي، وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وفئاتهم العمرية[٨].

اما في ما يتعلق بتقديم الخدمات في مجال الصحة / الصحة الانجابية، تُظهر النتائج ان عدد المنظمات التي تقدم هذه الخدمات يتفاوت بين محافظة واخرى، ويبلغ اقصاه في محافظة بيروت (١٣)، وادناه في محافظة النبطية (٣) كما يظهر في الجدول رقم ٦ ويتم تقديم هذه الخدمات عبر مستوصفات وعيادات نقّالة.

يبلغ عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية للفئات المهمشة من النساء والفتيات ١١ منظمة. ويظهر الرسم البياني رقم ٩ ادناه التوزيع الجغرافي للمنظمات التي تقدم خدمات لمختلف الفئات المهمشة من النساء والفتيات.

اما لجهة قيام منظمات المجتمع المدني باعداد وتطبيق برامج تدريب وتمكين قدرات العاملين في مراكز الخدمات الصحية فلقد اظهرت النتائج ان ٩ منظمات تقوم بهذه الانشطة، و٨ منظمات لا تقوم بها في حين لم تعط ١٤ منظمة اية اجابة عن هذا السؤال. ويظهر هذا التوزع للنتائج اهمية حثّ منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال على ايلاء موضوع تدريب وبناء قدرات العملين/ات في المجال الصحي الاهتمام اللازم لضمان جودة الخدمات والكفاءة في الاداء المهني.

٨ راجع القسم الثاني اعلاه حول الصعوبات التي واجهت عملية جمع المعلومات.

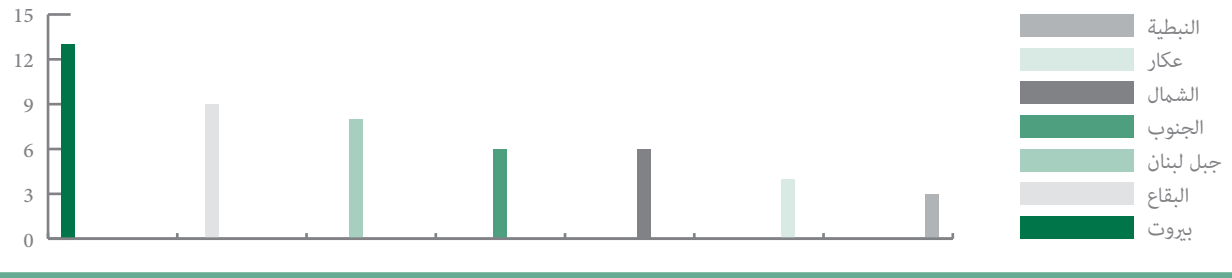

رسم بياني رقم ٨:
عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية موزعة بحسب المحافظات

المحافظة	عدد المنظمات التي تقدم خدمات للفئات المهمشة من النساء				
	السجينات/الموقوفات	المسنّات في بيوت الراحة	العاملات الاجنبيات	النازحات	اللاجئات[٩]
بيروت	٣	٨	٥	٨	٩
جبل لبنان	٣	٣	٥	٦	٥
الجنوب	١	٢	٢	٦	٣
النبطية	١	٢	١	٣	٢
البقاع	٢	٣	٢	٨	٣
الشمال	٣	٢	٢	٥	٤
عكار	١	٢	١	٤	٣

جدول رقم ٧:
التوزيع الجغرافي للمنظمات التي تقدم خدمات صحية للفئات المهمشة من النساء

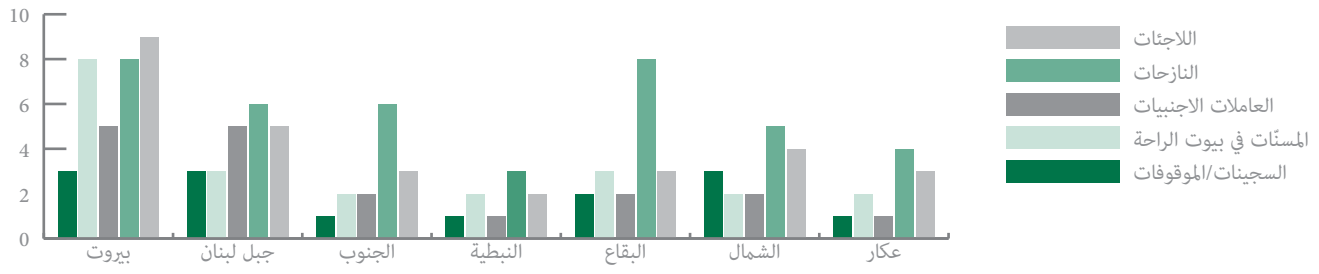

رسم بياني رقم ٩:
التوزيع الجغرافي للمنظمات التي تقدم خدمات للفئات المهمشة من النساء موزعة على متغير المحافظة

٩ تعرف المادة الاولى من الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) اللاجىء بانه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد، وعرّفت اللجنة الدولية للصليب الاحمر النازحون داخليًا بأنهم الأشخاص الذين فروا من ديارهم لكن لم يجتازوا حدودا دولية. وبحسب المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين يتحول النازح الى لاجىء بنتيجة نزوح على صعيد فردي او جماعي وذلك بسبب مشكلات سياسية، أو دينية، أو عسكرية، أو غير ذلك من المشكلات التى تنشأ فى بلد موطنهم.
راجع: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html

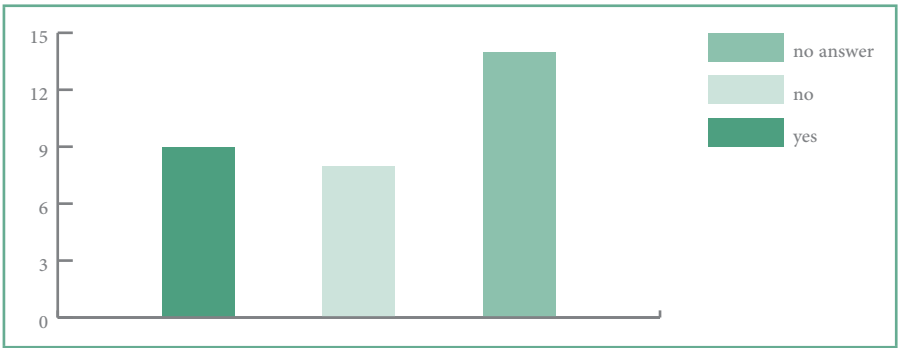

رسم بياني رقم ١٠:
عدد المنظمات التي قامت باعداد وتطبيق برامج تدريب وتمكين قدرات العاملين في مراكز الخدمات الصحية

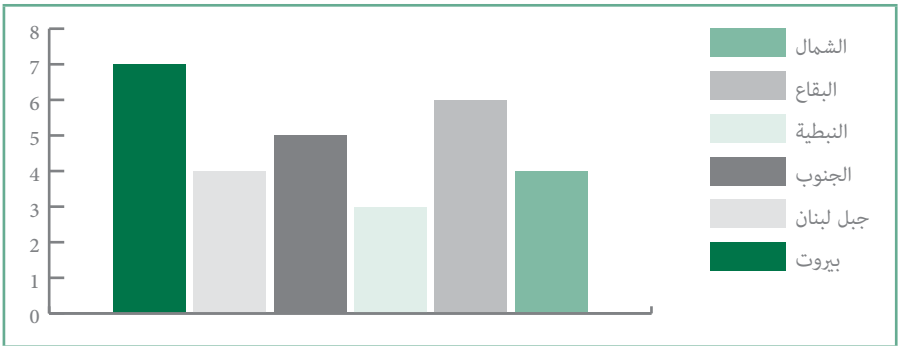

رسم بياني رقم ١١:
عدد المنظمات التي قامت باعداد وتطبيق برامج تدريب وتمكين قدرات العاملين في مراكز الخدمات الصحية موزعة على المحافظات

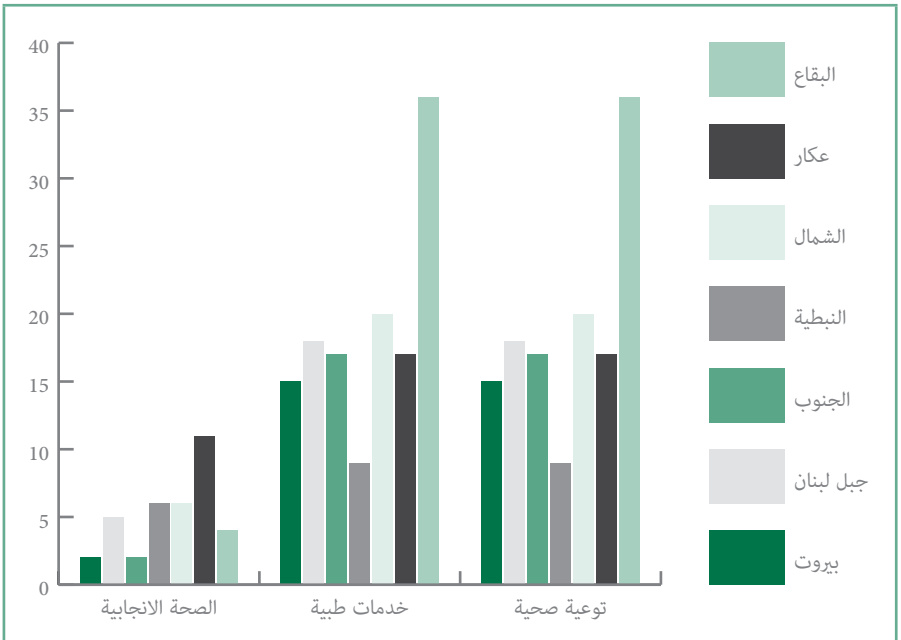

رسم بياني رقم ١٢:
عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الاولية في المستشفيات الخاصة موزعة جغرافيا وبحسب نوع الخدمة

اما لجهة قيام منظمات المجتمع المدني باعداد وتطبيق برامج تدريب وتمكين قدرات العاملين في مراكز الخدمات الصحية فلقد اظهرت النتائج ان ٩ منظمات تقوم بهذه الانشطة، و٨ منظمات لا تقوم بها في حين لم تعط ١٤ منظمة اية اجابة عن هذا السؤال. ويظهر هذا التوزع للنتائج اهمية حثّ منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال على ايلاء موضوع تدريب وبناء قدرات العملين/ات في المجال الصحي الاهتمام اللازم لضمان جودة الخدمات والكفاءة في الاداء المهني.

كذلك يظهر الرسم البياني رقم ١١ تفاوتاً في التوزع الجغرافي لعمل المنظمات في مجال تدريب وبناء قدرات العاملين/ات في مراكز الخدمات الصحية. واذ من المتعارف عليه ان الحاجة الى رفع مستوى الخدمات الصحية اعلى في الارياف مما هي في العاصمة، نجد من الضروري تشجيع المنظمات العاملة في هذه المناطق على اعطاء موضوع التدريب وبناء القدرات الاهتمام اللازم.

اخيرا، اظهرت النتائج ان ١٤ منظمة نسقت مع جهات اخرى حكومية او غير حكومية، في حين عملت سبع منها دون تنسيق مع جهات أخرى، و١٠ لم تجب عن هذا السؤال. ولقد تم التنسيق في المجالات التالية: عشر منظمات نسقت في مجال بناء قدرات العاملين الصحيين، وعشرة في مجال التربية والتثقيف والوقاية، وخمس في مجال تقديم الخدمات.

واخيراً، قامت خمس منظمات باجراء دراسات وابحاث تتعلق بصحة المرأة منها دراستين معمقتين، بحث سريع واحد، مجموعة بؤرية واحدة، وتحليل/دراسة واقع واحدة، و دراستين غير محددة النوع.

ثانيا: الوزارات والمؤسسات العامة

تعاونت وزارة الصحة العامة للقيام بانشطة حول الصحة الانجابية، والصحة النفسية، والصحة العامة، مع كل من صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، والسفارة الايطالية، ووزارتي الشؤون الاجتماعية والعدل. وتعمل الوزارة حاليا على تضمين السجل الصحي معلومات خاصة بالصحة الانجابية، وذلك بالشراكة مع نقابة اطباء الاطفال في لبنان.[١٠]

كذلك نفّذت وزارة الصحة العامة برامج توعية حول الوقاية الصحية (للمرأة والفتاة المراهقة). وشملت حملات التوعية هذه ترقق العظام، وسرطان الثدي والرحم، والكشف المبكر والصحة النفسية. وقد سبق لها ان اصدرت كتيّب لنشر التوعية حول سبل الوقاية ضمن اطار برنامج نفذته بالتعاون مع السفارة الايطالية (قبل ٢٠١٣).

الى جانب هذا، اصدرت وزارة الصحة العامة دليلا خدماتيا للمواطن/ة في المجال الصحي، تم تحميله على موقعها الالكتروني، ووضعت خط ساخن في خدمة المواطنين/ات (١٢١٤). ولدى الوزارة برامج خاصة لدعم الاجراءات الطبية الرامية الى معالجة الامراض التي تشكو منها النساء بنوع خاص. فهي تقدم الرعاية للمرأة الحامل، وذلك عبر توفير الاستشارات والتصوير الصوتي مجانا، وتوفير ادوية مدعومة او مجانية لتنظيم الاسرة، وادوية مجانية لمعالجة الامراض المنقولة جنسيا (STI) والعقم والصحة النفسية. كذلك تقدم الوزارة فحص ترقق العظام وفيتامين «د» مجانا، وتوفر ادوية مدعومة لهذا المرض، وادوية مجانية ومدعومة للامراض السرطانية، وعلاج كيميائي مدعوم. اما كلفة الطبابة في مجال الصحة العامة فمدعومة من قبل الوزارة بنسبة ٩٠٪. ويعرض الرسم البياني رقم ١٢ التوزّع الجغرافي للمراكز التي تقدم هذه الخدمات.

رغم هذا العمل الجاد، اظهرت المراجعة للمعلومات الواردة في الاستمارة الخاصة بوزارة الصحة العامة معاناتها من المشاكل التي تعترض الادارة اللبنانية ككل. اذ نجد ثغرات في مدى مراقبتها واشرافها على المؤسسات التابعة لها لضمان جودة الخدمات التي تقدمها، كما تعاني من ثغرات في توثيق وجمع الاحصاءات والمعلومات حول عمل هذه المؤسسات. ويظهر هذا في افتقارها الى اية معلومات عن البرامج التي تقدمها المستشفيات التابعة لها في مجال الصحة الانجابية، كما تفتقر الى اية معلومات عن البرامج التطويرية التي خضعت لها المستشفيات التابعة لها. ولهذا انعكاسات سلبية على عملية ضمان نوعية وجودة الخدمات المقدمة.

بالاضافة الى عمل وزارة الصحة العامة، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ برامج توعية صحية للنساء في المحافظات، ركّزت فيها على الصحة الانجابية دون غيرها من المواضيع. الا انها لم تقم باية برامج تدريب مستمر للعاملين الصحيين في المراكز التابعة لها لتحسين جودة الخدمات الصحية للمرأة، خاصة في مجال الصحة الانجابية.

واخيرا، كان لوزارة التربية والتعليم العالي، عبر المركز التربوي للبحوث والانماء، وبالتعاون مع منظمة الاونسكو، مساهمتها في بناء قدرات المدارس الرسمية في مجال توعية الجيل الصاعد على الصحة الانجابية الجنسية والامراض المنقولة جنسيا، كما سنفصّل ادناه.

ثالثاً: المنظمات الدولية

تعددت المنظمات الدولية التي قدمت الدعم المادي، والتقني، والبشري في مجالي الصحة والصحة الانجابية وشملت صندوق الامم المتحدة للسكان، ومفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، والهيئة الطبية الدولية، ولجنة

المنظمات الدولية التي قدمت الدعم في مجال الصحة	المنظمات الحكومية والدول التي قدمت الدعم في مجال الصحة
صندوق الامم المتحدة للسكان	المجلس الدانمركي للاجئين
مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين	الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية
الهيئة الطبية الدولية	السفارة الايطالية
لجنة الانقاذ الدولية	
الاونسكو	
منظمة الصحة العالمية	

جدول رقم ٨:
لائحة باسماء المنظمات الدولية والدول التي قدمت الدعم في المجال الصحي

١٠ جميع المعلومات عن عمل وزارة الصحة والاحصاءات الواردة في هذا القسم مستقاة من الاستمارة التي اجابت عنها الوزارة.

الانقاذ الدولية، والمجلس الدانمركي للاجئين، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية. وتعاونت جميعها مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامجها ومشاريعها في لبنان والهادفة الى رفع الوعي كما رفع مستوى الخدمات في هذين المجالين.

وفي اطار البرامج التربوية التي تطلقها وترعاها بالتعاون مع عدد من الشركاء المحليين وبخاصة وزارة التربية والتعليم العالي، قامت منظمة الاونسكو بعقد ندوات، استهدفت مدراء المدارس الثانوية الرسمية في لبنان، لتعريفهم بالدليل الارشادي حول كيفية مقاربة وتدريس موضوعي الصحة الانجابية الجنسية(Sexual Reproductive Health SRH)، ومرض نقص المناعة (HIV) في المدارس، واقناعهم باعتماد هذا الدليل في مدارسهم، خاصة وانه قد أُعِدّ عام ٢٠١١ بالتعاون مع مركز البحوث والانماء التربوي. ولقد شارك في هذه الندوات ١٤١ مدير/ة مدرسة ثانوية رسمية من اصل الهدف الاساسي الذي سبق تحديده بمئتي وخمسين مشارك/ة.

من جهة اخرى، قدّم كل من صندوق الامم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والسفارة الايطالية مختلف انواع الدعم لعدد من البرامج والانشطة التي قامت بها وزارة الصحة العامة حول مواضيع الصحة الانجابية، والصحة النفسية، والصحة العامة.

خـلاصـة المحـور

يُظهـر التدقيـق في المعلومـات والاحصـاءات الـواردة اعلاه ان انشـطة الشركاء في تنفيـذ خطة العمل المتعلقـة بمجال الصحة / الصحـة الانجابيـة قد شـملت جميـع التدخلات وغالبية المـؤشرات المعتمدة في الخطـة، وان بدرجات متفاوتة. ويشـير تحليل الاجابـات الـواردة مـن مختلـف الـشركاء الى وجود نقص في الدراسـات حول صحـة المرأة وحاجاتها الصحيـة، كما الى ضعف في آليـات المراقبـة والمتابعـة والتقييـم مـن قبل الجهـات المختصة لضمان جـودة وفعالية الخدمـات المقدمة، والتزامهـا بالمعايير الدوليـة، خاصـة في المناطق الاطراف.

وكـما ذكرنـا اعـلاه، كان لطـول الاسـتمارة وعـدم الوضـوح في صياغـة بعـض اسـئلتها من جهـة، وافتقـار بعض المؤسسـات الى توثيـق منظـم لانشـطتها مـن جهـة اخـرى، اثرهـما في الحـد مـن نسـب الاجابـة عـن بعـض الاسـئلة وبخاصـة تلـك المتعلقـة باعـداد المسـتفيدين/ات مـن الخدمـات عـلى انواعها.

٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء

حددت خطة العمل الوطنية **الهدف الاستراتيجي** في هذا المجال «بمكافحة الفقر بين النساء وإيلاء مكافحة الفقر عموما اهتماماً خاصا». اما **الاهداف العملانية** الواجب العمل على تنفيذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي فقد تم تحديدها على الشكل التالي:

- تأمين برامج حماية لكبار السن والمتقاعدات من دون دخل.
- تأمين برامج حماية للعائلات ذات الاوضاع الهشّة التي تعيلها المرأة.
- تأمين برامج حماية لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة.
- بناء قدرات النساء في المجال الاقتصادي والمهني.
- اجراء دراسات وابحاث حول خط الفقر.

وقد نصّت الخطة على عدد من التدخلات المطلوبة لتحقيق هذه الاهداف موزعة على مستويات ثلاث هي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات

- السعي من ضمن الخطة الوطنية لمكافحة الفقر الى تأمين معاش تقاعدي للمسنّات والمسنّين الذين ليس لديهم أيّ دخل وتوفير تأمين صحي لهم.
- إيجاد برامج ترفيهية وثقافية للمسنّات والمسنّين.
- وضع برامج تسمح بتوظيف مهارات المسنّات وخبراتهنّ في المجتمع المحلي.
- توفير مساعدات مالية للعائلات التي تعيلها نساء مصنّفات تحت خط الفقر تخصيص برنامج منح مدرسية وجامعية للفتيات المتفوّقات اللواتي ينتمين الى عائلات فقيرة يمكّنهن من تحصيل اختصاصات علميّة ومهنيّة.
- توفير ضمان صحي للعائلات تحت خط الفقر يسمح لها بتأمين سبل الوقاية والعلاج من الأمراض.
- إشراك القطاع الخاص ونقابات المهن الحرة في برامج حماية اجتماعية كجزء من المسؤولية الإجتماعيّة (Corporate Social Responsibility).
- تطبيق مختلف بنود القانون ٢٢٠ الخاص بذوي وذوات الإحتياجات الخاصة بما فيه تأمين خدمات الاستشفاء، والعمل.
- تعديل القانون ٢٢٠ بحيث يشمل مجمل الإعاقات (الأمراض النفسية التي تسبّب إعاقة لصاحبها) المحدّدة من قبل منظمة الصحة العالمية.
- إيجاد محترفات محميّة (تؤمّن إدارة العمل واستمراريّته) تسمح بتشغيل ذوات الإحتياجات الخاصة وتأمين مدخول لهن.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء قدرات بشرية ومؤسساتية

- إجراء برامج متابعة وتدريب وتمكين اقتصادي يسمح للمرأة التي لا تعمل بالدخول الى سوق العمل.
- برامج تدريب وتأهيل مهني تسمح بانخراط ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة في سوق العمل.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسات حول نسبة النساء اللواتي تُعتبرن تحت خطّ الفقر وأماكن توزّعهن الجغرافي.

فما الذي تم تنفيذه من التدخلات المقترحة، والى اي مدى يتطابق العمل على ارض الواقع مع ما تمليه خطة العمل في هذا المجال؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز النتائج ان ١٥ منظمة من اصل العينة الاجمالية التي تشمل ٤٠ منظمة مجتمع مدني (٣٧،٥٪) ناشطة في مجال مكافحة الفقر لدى النساء، وتملك برامج تهدف الى المساهمة في تأمين الحماية الاجتماعية. وقد توزع نشاط هذه المنظمات على متغير مضمون البرامج التي نفذتها كالتالي: مساعدات مالية (٣ منظمات)، مساعدات عينية (٤ منظمات)، وتقديم خدمات (١٠ منظمات). ولقد تعددت الخدمات التي تم تقديمها، وتفاوت عدد المنظمات التي تقدم كل منها كما يظهر في الرسم البياني رقم ١٣.

نوع الخدمة	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في مجال مكافحة الفقر	٪ من العينة الاجمالية
برامج منح قروض مالية مسهلة	٣	٪٢٠	٪٧،٥
بناء قدرات تقنية ومهنية	٦	٪٤٠	٪١٥
تقديم خدمات صحية	٦	٪٤٠	٪١٥
تقديم خدمات تربوية	٤	٪٢٦،٦٦	٪١٠
تنظيم نشاطات تثقيفية	٦	٪٤٠	٪١٥

جدول رقم ٩ :
منظمات المجتمع المدني موزعة بحسب نوع الخدمات التي تقدمها في مجال تأمين الحماية الاجتماعية

اما الفئات المستهدفة بهذه الانشطة فهم افراد يعانون من وضعية الفقر، وعائلات يقع دخلها تحت خط الفقر، ذوات الاحتياجات الخاصة، وعائلات تعيلها نساء. ويظهر الرسم البياني رقم ١٤ ادناه عدد المنظمات التي تستهدف كل من هذه الفئات.

وكما يظهر في الجدول رقم ١٠، هناك تفاوت بين عدد المستفيدين والمستفيدات من مختلف الخدمات التي تقدمها المنظمات الناشطة في هذا المجال. فباستثناء خدمتي تقديم المساعدات المالية والقروض بشروط سهلة، نجد ان عدد المنظمات التي تقدم خدمات لاكثر من ٧٥ مستفيدة هي اكثر من التي تقدم مساعدات لاكثر من ٧٥ مستفيد. وبالتالي فإن عدد المستفيدات يفوق عدد المستفيدين. رغم هذا، نجد ان مجرد اشراك الرجال في الاستفادة من الخدمات كفيل بازالة اية حساسيات قد تنشأ في حال استثنائهم الكامل منها خاصة في المجتمعات حيث لا زالت تسود الثقافة التقليدية الذكورية باقصى تجلياتها.

وفي معرض تنفيذ هذه البرامج وتقديم الخدمات، قامت خمس منظمات بشراكة مع جهات مختلفة. ثلاث اقامت شراكة مع وزارات، اثنتان مع وزارة الصحة العامة، واثنتان مع وزارة الشؤون الاجتماعية. كذلك، قامت منظمتان ببناء شراكة مع منظمات دولية كمؤسسة التنمية المستدامة ومفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين الصندوق الدولي للمرأة، ومنظمة واحدة مع كل من منظمات المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية العالمية.

اما في ما يتعلق بمصادر الدعم للانشطة، فقد توزعت على الشكل التالي: ثلاث منظمات تلقت دعما لانشطتها من القطاع الخاص، واحدة من منظمة دولية، واحدة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وواحدة من «متبرع كريم»، وواحدة من سفارة. وتجدر الاشارة الى ان جميع الاستمارات خلت من تسمية لمصادر الدعم بالاسم. وقد شكلت المساهمات الفردية مصدر دعم بنسبة ٢٠-٥٠٪ لانشطة منظمتين.

رسم بياني رقم ١٣:
منظمات المجتمع المدني موزعة بحسب نوع الخدمات التي تقدمها في مجال تأمين الحماية الاجتماعية

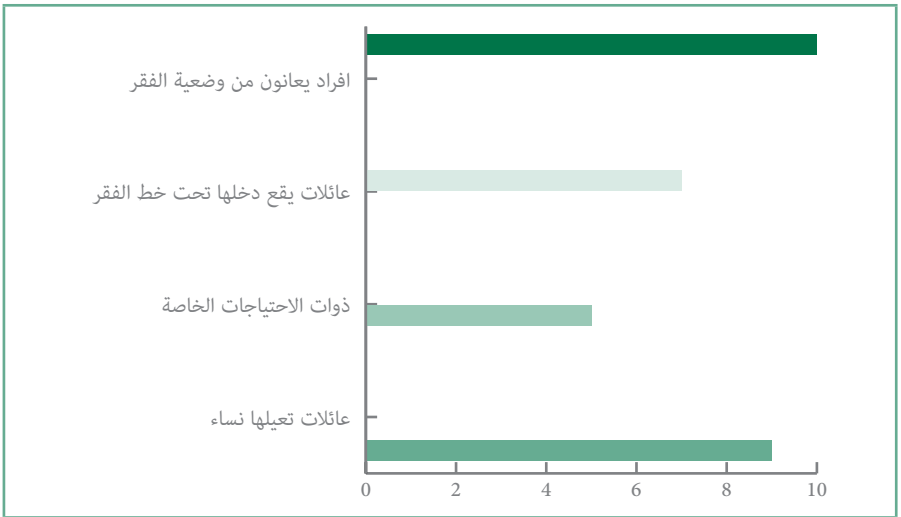

رسم بياني رقم ١٤:
عدد المنظمات التي تستهدف كل من هذه الفئات

ثانياً: الوزارات والمؤسسات العامة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة ا اللبنانية

لم يُظهر تحليل اجابات الوزارات على الاستمارات التي وُجهت لها اي نشاط مباشر لهذه الوزارات في مجال مكافحة الفقر. ويعود السبب في الاساس الى عدم تضمين هذه الاستمارات اسئلة مباشرة حول الموضوع.

ثالثاً: المنظمات الدولية

ان اكثر ما يلفتنا لدى مراجعة المعلومات الواردة في اجابات منظمات المجتمع المدني عن الاسئلة المتعلقة بتحديد الجهات التي تلقت منها الدعم لانشطتها هو، وبعكس الحال في استمارات معظم المجالات الاخرى، الغياب الكامل لهذا التحديد. ولقد حدّ هذا من مقدرتنا

عدد المستفيدين/ات	مساعدات مالية		مساعدات عينية		قروض مسهلة		بناء قدرات		خدمات تربوية		خدمات صحية		خدمات ثقافية وترفيهية		منح مدرسية وجامعية	
	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M
اقل من ١٠	-	-	-	-	-	-	١	٢	-	-	-	-	-	-	-	-
١١-٢٠	-	-	-	٢	-	-		١	٢	١	-	١	-	١	-	-
٢١-٥٠	-	-	١	-	-	-		-	-	-	١	١	١	-	-	-
٥١-٧٥	-	-	-	-	-	-	١	١	١	-	١	-	١	١	-	-
اكثر من ٧٥	١	١	٤	٢	١	١	٥	-	٢	١	٤	٣	٤	٢	٢	١

ملاحظة: تم استخدام الاحرف الاجنبية في الجدول اعلاه للاختصار والتمكن من عرض كامل هذه المعلومات في جدول واحد. ويرمز حرف *F* الى المستفيدات، وحرف *M* الى المستفيدين.

جدول رقم ١٠:
عدد المنظمات موزعة على اعداد المستفيدين/المستفيدات من كل من الخدمات التي تقدمها

على معرفة الجهات الدولية المهتمة بدعم جهود مكافحة الفقر في لبنان، وحصرت معرفتنا بثلاث منظمات فقط اقامت مع منظمات المجتمع المدني شراكات لتنفيذ الانشطة في هذا المجال وهي مؤسسة التنمية المستدامة ومفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والصندوق الدولي للمرأة.

كذلك، اظهرت المراجعة للاجابات الواردة من المنظمات الدولية الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا الجندر في الامم المتحدة انه، باستثناء منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، لم تُدرج اي منها اية انشطة مباشرة تحت عنوان مكافحة الفقر. اما منظمة الاغذية والزراعة فقد ادرجت غالبية المشاريع التي قامت بها تحت عنواني «مكافحة الفقر» و «المجال الاقتصادي». وسنعرض لتفاصيل هذه المشاريع في قسم المنظمات الدولية في مجال الاقتصاد ادناه.

خـلاصـة المحـور

قـد توحـي المراجعـة للمعلومـات الـواردة اعـلاه ان العمـل في مجـال مكافحـة الفقـر هـو عمـل ضئيـل بالمقارنـة مـع العمل في مجـالات اخـرى تشـملها خطـة العمـل الوطنيـة. الا ان الواقـع ليـس كذلـك. فـاذا نظرنـا عـن كثـب الى الخلفيـة العلميـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة للمسـتفيدات مـن الانشـطة في المجـالات الباقيـة (حيـث تضمنـت الاسـتمارات اسـئلة عـن هـذه الخلفيـة)، نـرى ان غالبيـة الانشـطة ترمـي الى رفـع المسـتوى المعيـشي للطبقـات الدنيـا، اما مبـاشرة او بطريقة غـير مباشرة.

الا ان هـذا لا يعنـي ان العمـل عـلى هـذا الموضـوع كاف. فهـو لا يـزال يتطلـب الكثـير مـن تضافـر الجهـود والامكانيـات، وبخاصـة مـن قبـل الاجهـزة الحكوميـة والقطـاع الخـاص مـع باقـي المعنيـين.

٥- المجال الاقتصادي

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة **هدفهـا الاسـتراتيجي** في المجـال الاقتصـاد بتعزيـز مشـاركة المـرأة في الحيـاة الاقتصاديـة، ووضعـت تسـع **اهـداف عملانيـة** لتنفيذهـا بـين ٢٠١٣ و٢٠١٦ وهـي:

- متابعـة إقـرار القوانـين المتعلقـة بعمـل المـرأة والتـي يتـمّ العمـل عليهـا واتّخـاذ التدابـير الضروريـة لإنجازهـا.
- العمـل عـلى تعديـل مـواد بعـض القوانين واسـتحداث قوانـين جديـدة تزيـل كافـة أنـواع التمييـز ضـد المـرأة.
- زيـادة المعرفـة بالقوانـين التـي لهـا علاقـة بعمـل المـرأة.
- إزالـة العوائـق الاجتماعيّـة التـي تحـدّ مـن المشـاركة الاقتصاديـة للمـرأة.
- زيادة نسـبة مشـاركة النسـاء في الأنشـطة الإقتصادية.
- دعـم المـرأة العاملـة وتقديـم استشـارات لإيصالهـا الى مواقـع قياديـة.
- زيـادة معرفـة النسـاء حـول أدوار ومهـام بعـض الإدارت والمؤسّسـات المرتبطـة بالأعـمال الإقتصاديـة.
- بنـاء قـدرات النسـاء المهنيّـة وفي مجـال المبـادرات الإقتصاديـة.
- إجـراء دراسـات حـول سـوق العمـل وإحصـاءات حـول مـدى انخـراط النسـاء في الأنشـطة الإقتصاديـة.

وفي سـبيل تحقيـق هذه الاهـداف نصّت خطة العمـل عـلى عـدد مـن **التدخـلات موزعة على مسـتويات اربع** هي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- إقـرار المـواد المقـترح تعديلهـا في كل مـن قانـون العمـل والضـمان الإجتماعـي وقانـون التجـارة ونظـام موظفـي الدولـة.
- مراجعـة قوانـين وأنظمـة مختـلف نقابات المهن الحرّة وتعديلها بما يزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اقـتراح تعديـل نظـام التقاعـد لموظفي الدولـة لـكي تكـون للمـرأة حقـوق مسـاوية لحقـوق الرجـل (التسـاوي مـع الرجـل في حـق انتقـال معاشـها التقاعـدي الى زوجهـا في حـال وفاتهـا).
- اقـتراح تعديـل قانـون العمـل بحيـث يشـمل العاملـين والعاملات في الخدمـة المنزليـة والعاملـين والعامـلات في القطـاع الزراعـي.
- اسـتحداث نـصّ قانـوني يجـرّم التحرّش الجنسـي في أماكـن العمـل مـع مـا يترتّـب عليـه مـن نتائـج.
- إصـدار دليـل مبسّـط حـول قانـون العمـل و قانـون الضـمان الإجتماعـي وقانـون التجـارة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- الترويـج لتوفـير خدمـات مسـاندة (حضانـات، خدمـات الشـيخوخة، خدمـات للحـالات الخاصـة) تسـهم في تفعيـل دور المـرأة الاقتصـادي.
- تفعيل دور البلديات والجمعيّات الأهليّة للمساهمة في تقديم تسهيلات تحفّز المرأة للقيام بمشاريع اقتصادية.
- تعميـم تجـارب ناجحة لنسـاء رائدات في مجـال الأعمال.
- تحفيـز المؤسسـات الاقتصاديـة الكبرى التـي يزيـد عـدد موظفيهـا عـلى المئـة عـلى إنشـاء حضانـات للأطفـال أو التعاقـد مـع حضانـات موجـودة بأسـعار تشـجيعيّة لموظفيهـا.
- تأمـين خدمـات توجيه مهنـي للفتيات والنسـاء يتـماشى مع سـوق العمل.
- تأمـين خدمـات متنوعـة تقـدّم استشـارات بـشروط متاحـة وتسـهّل إطـلاق المبـادرات الاقتصاديـة للنسـاء.
- توفير قروض ميسّرة تسهّل حصول النساء عليها للقيام بمشاريع اقتصادية.
- تفعيـل دور المؤسّسـة الوطنيـة للإسـتخدام للتوجيه المهني، والتدريب والتأهيـل الموجّهـين للنسـاء والفتيات، لاسـيّما في مجـالات غـير تقليديـة.
- تشـجيع قيـام فـرص عمـل جديـدة للفتيـات والنسـاء في الأريـاف والضواحـي.
- تفعيـل آليـة تلقّـي الشـكاوى في وزارة العمـل للتعاطـي مـع حـالات التمييـز ضـد المـرأة في مواقـع العمـل.
- حـثّ النقابـات عـلى إيجـاد آليّـات تسـهّل انخـراط المـرأة فيهـا ووصولها الى مواقـع القـرار.
- نـشر معلومـات عـن دور ومهـام غرف التجـارة والصناعـة والزراعـة، مؤسّسـة ليبنـور، مؤسّسـة إيـدال (المؤسسـة اللبنانيـة لتشـجيع الاسـتثمارات)، جمعيّـة الصناعيـين وغيرهـا وسـبل الإسـتفادة مـن خدماتها.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء قـدرات بشريـة ومؤسسـاتية

- تنفيـذ برامـج تدريـب تقنـي ومهنـي عـلى إعـداد المشـاريع الإقتصاديـة وإدارتهـا ومتابعـة النسـاء لإطـلاق مشـاريع اقتصاديـة.
- برامـج تأهيـل وتدريب للنسـاء اللواتي انقطعـن عـن العمل.
- إيجـاد خدمـات استشـارية وتدريبيـة بشروط متاحة تسـمح للنسـاء بتطوير أعمالهـن الإقتصادية.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إعـداد دراسـات حـول حاجـات سـوق العمـل في مختلف المجـالات وتوصيف أنـواع الاختصاصـات المطلوبة.

للاسـف، تضافـرت عـدة عوامـل للحـد مـن امكانيـة الحصـول على المعلومات بشـكل يتيح اجـراء تقييـم كامـل لمـا تـم تنفيـذه مـن هذه الاهـداف. ومـن اهـم هـذه العوامـل الثغرات في صياغة الاسـئلة في الاسـتمارات التي وضعت لجمـع المعلومات في هذا المجـال، والثغرات في تحديـد التدخـلات والمـؤشرات التـي وردت في خطـة العمـل، كـما غيـاب التحديد للمسـؤول عـن القيـام بالعمل.

فـما هـي المعلومـات التـي توافـرت، والى اي مـدى تتطابـق انشـطة الجهـات المعنيـة مـع التدخـلات المطلوبـة؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

تشير نتائج تحليل الاجابات التي وردت من قبل العينة المعتمدة من منظمات المجتمع المدني الى قيام ٢٦ منها (٦٥٪) بتنفيذ برامج وانشطة هدفت الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وكما يظهر في الرسم البياني رقم ١٥، توزعت المنظمات على متغير اهداف البرامج التي تم تنفيذها على الشكل التالي: ١٩ منظمة قامت بانشطة دعم المرأة في تأسيس وتسيير اعمال خاصة، و١٧ منظمة عملت على تأمين خدمات تأهيلية ومهنية، و١٢ منظمة عملت على تشجيع المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية، و٧ منظمات قامت بانشطة دعم المرأة العاملة في المؤسسات الاقتصادية.

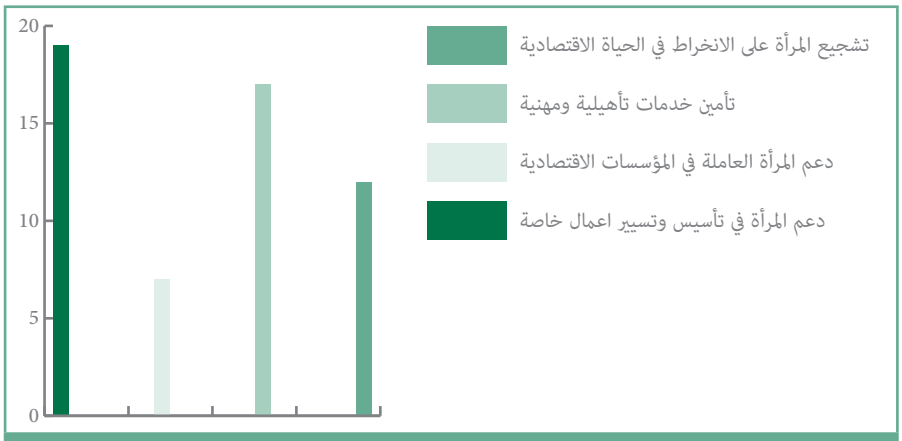

رسم بياني رقم ١٥:
توزع المنظمات على متغير اهداف البرامج التي تم تنفيذها

ويظهر الرسم البياني رقم ١٦ توزع المنظمات على مختلف انواع الانشطة الهادفة الى دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وتشير النتائج الى تركُّز النشاط في مجالات التدريب على انواعه (١٦ منظمة)، وقيام المنظمة الواحدة باكثر من نوع من انواع التدريب. فقد قامت ١٤ منظمة بتأمين تدريب مهني، و١٢ أمّنت تدريب تسويقي، في حين عملت ١١ منظمة على تأمين تدريب اداري. في المقابل، نرى انخفاضا نسبيا في عدد المنظمات الناشطة في مجالي تأمين الاسواق (٨ منظمات)، وتأمين تمويل وقروض (٧ منظمات). وتشير هذه النتائج الى اهمية مقاربة القطاع الخاص لتأمين مصادر التمويل والقروض والاسواق.

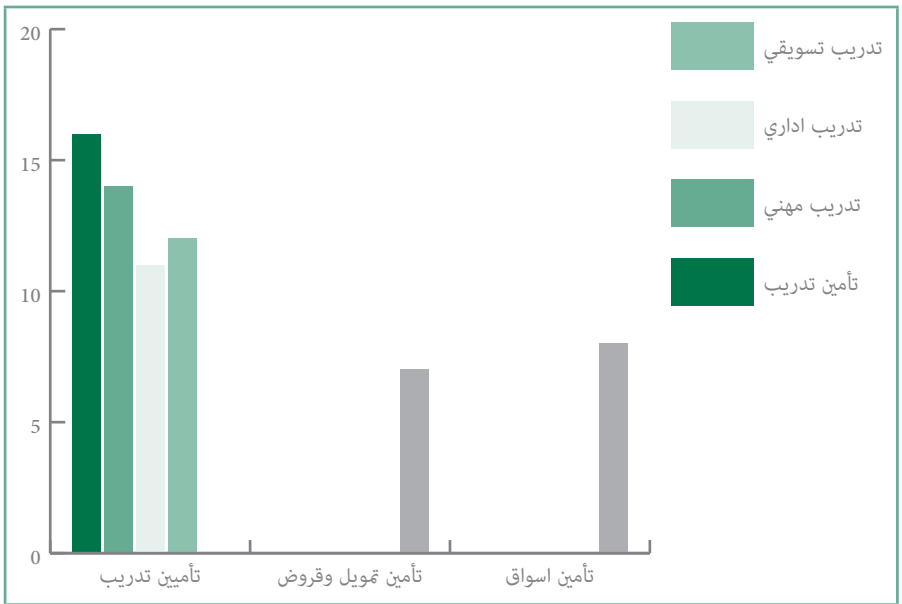

رسم بياني رقم ١٦:
توزع المنظمات على متغير نوعية الانشطة لدعم المرأة في تأسيس وتسيير اعمال خاصة

ويحتل التدريب واعادة التأهيل المركز الاول في انشطة المنظمات العاملة على دعم المرأة العاملة في المؤسسات الاقتصادية. فكما يظهر في الرسم البياني رقم ١٧، عملت ٧ منظمات على تأمين التدريب واعادة التأهيل، و٥ على التشجيع على الانخراط في النقابات، و٣ على تأمين خدمات، مقابل عدم قيام اي منظمة بتأمين خدمات اللجوء الى القضاء (صفر).

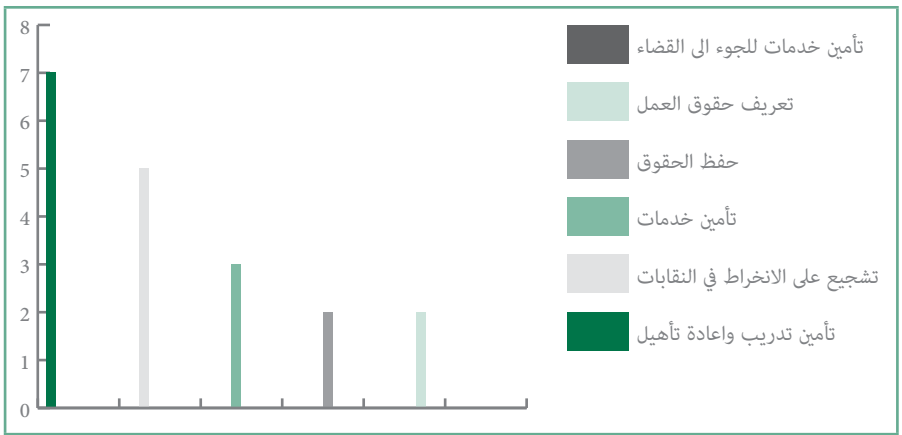

رسم بياني رقم ١٧:
عدد المنظمات التي تقوم بانشطة لدعم المرأة العاملة في المؤسسات الاقتصادية

وفي سعيها لتشجيع انخراط المرأة في الحياة الاقتصادية، نلاحظ ان عدد المنظمات التي أولت اهتماما للبرامج الثقافية (١٠ منظمات) هو اكبر من عدد تلك التي اولت اهتماما للبرامج التربوية (٦) والاعلامية والاعلانية (٢)،

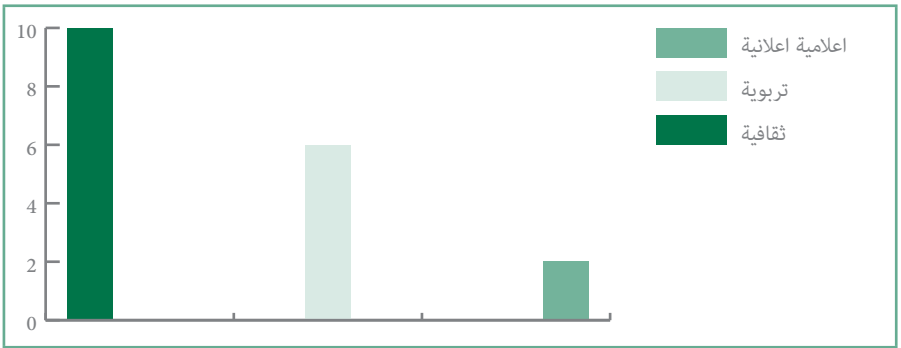

رسم بياني رقم ١٨:
عدد المنظمات التي تقوم ببرامج تشجيعية لانخراط المرأة في الحياة الاقتصادية

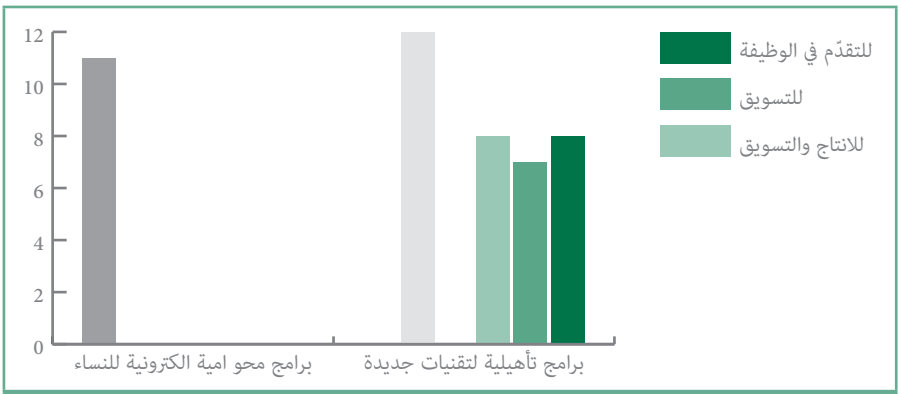

رسم بياني رقم ١٩:
عدد المنظمات التي تقوم بتأمين خدمات تأهيلية ومهنية

		عدد المنظمات التي استهدفتها بانشطتها	النسبة المئوية من العينة الناشطة في المجال	النسبة المئوية من العينة الاجمالية
الفئة العمرية	١٨-٣٥	٨	٣٠،٧٦٪	٢٠٪
	٣٥ وما فوق	١	٣،٨٤٪	٢،٥٪
المستوى الاقتصادي	طبقة دنيا	٤	١٥،٣٨٪	١٠٪
	طبقة وسطى	٥	١٩،٢٣٪	١٢،٥٪
المستوى التعليمي	ابتدائي	٥	١٩،٢٣٪	١٢،٥٪
	ثانوي	١	٣،٨٤٪	٢،٥٪
	جامعي	٢	٧،٦٩٪	٥٪
الوضع بالنسبة للعمل	عاملة	٣	١١،٥٣٪	٧،٥٪
	لم تعمل	٢	٧،٦٩٪	٥٪
	عاطلة عن العمل	٢	٧،٦٩٪	٥٪
	انقطعت عن الاعمل بسبب واجبات اسرية	صفر	صفر	صفر

جدول رقم ١١:
الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستهدفات بالانشطة

رغم ان هذان النوعان من البرامج يتيحان الوصول الى شرائح اكبر ويعدان باجيال جديدة اكثر تقبلا لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من الجيل الحالي. كذلك، لا تزال خدمة تأمين التمويل والقروض دون المرتجى، وهذا امر نقترح التركيز عليه والعمل على حث مؤسسات التمويل على تأمين هذه الخدمات للمرأة.

اما في ما يتعلق بنشاط المنظمات في مجال تأمين خدمات تأهيلية ومهنية، فقد اظهرت النتائج ان ١٢ منظمة قامت ببرامج تأهيلية لتقنيات جديدة و١١ منظمة قامت ببرامج محو امية الكترونية للنساء. وكما يظهر في الرسم البياني رقم ١٩، تساوى عدد المنظمات التي قدمت برامج تأهيلية لتقنيات جديدة في مجال الانتاج والتسويق من جهة، وللتقدّم في الوظيفة من جهة اخرى (٨ منظمات)، بينما قامت ٧ منظمات بتقديم هذه البرامج في مجال التسويق فقط.

رغم اهمية هذه المعلومات حول نوعية الانشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، نجد انها غير كاملة، ولا توفر المعرفة حول المؤشرات المحددة في خطة العمل. اذ ان المؤشر المعتمد في هذه الخطة هو عدد الدورات وعدد المستفيدات من مختلف الانشطة. للاسف، وبعكس باقي الاستمارات، لم تتضمن استمارة المجال الاقتصادي اي سؤال حول هذين المؤشرين.

اما في ما يتعلق بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستهدفات بالانشطة، فقد استهدفت ٨ منظمات الفئة العمرية ١٨-٣٥، في حين استهدفت منظمة واحدة فقط السيدات من فئة ٣٥ سنة وما فوق. وتم استهداف الطبقتين الدنيا والوسطى من قبل ٤ و٥ منظمات على التوالي. وفي حين شكلت السيدات من حملة الشهادة الابتدائية هدفا لانشطة ٥ منظمات، استهدفت منظمتان حملة الشهادة الجامعية، ومنظمة واحدة حملة الشهادة الثانوية. واللافت ان ايا من المنظمات لم تستهدف السيدات اللواتي انقطعن عن العمل لاسباب اسرية، رغم انه احد التدخلات التي تنص عليها خطة العمل.

اما لجهة نوعية المهن التي تم التدريب عليها، لم تتضمن الاستمارة اسئلة مباشرة حول الموضوع. لكن ما امكن استخلاصه من الاسئلة المفتوحة حول عناوين الانشطة والبرامج، والتي اجاب عنها عدد قليل من افراد العينة، هو التركيز على المهن التالية: تصفيف شعر، ماكياج، استعمال الحاسوب، سكرتيريا، طباعة، تحضير المأكولات (الطبخ او تحضير المونة). ورغم ان هذا يعكس تمسكا بالادوار والوظائف المحددة جندريا للمرأة، الا انه متوقع، والى حد ما مبرر، في ضوء الخلفية العلمية والاجتماعية لغالبية المستهدفات بالانشطة.

وفي ما يتعلق بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة على تطوير مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، أظهرت النتائج وجود هكذا تنسيق لدى اكثر من ثلثي (١٧) العينة العاملة في هذا المجال. وقد توزعت النتائج على متغير نوعية المؤسسة التي يتم التنسيق معها على الشكل التالي:

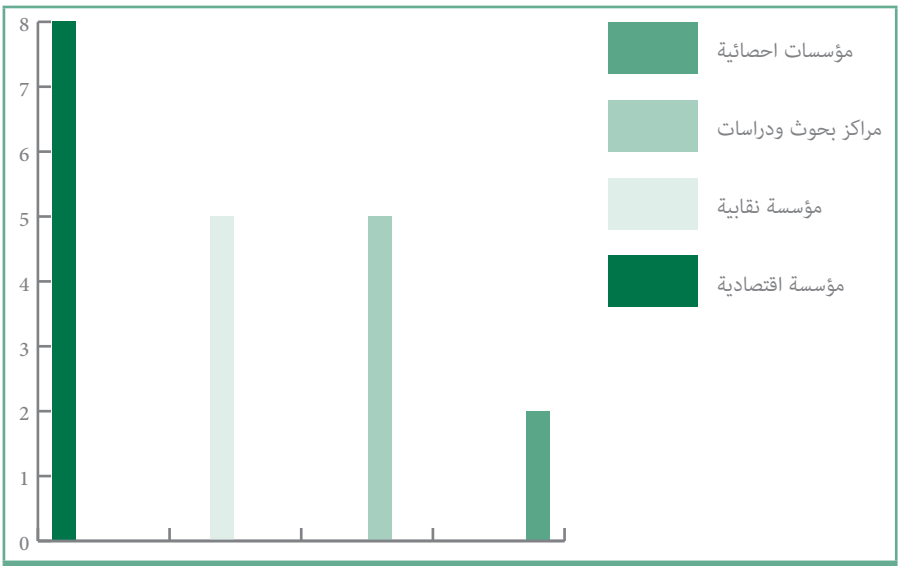

رسم بياني رقم ٢٠:
توزع المنظمات على متغير نوعية المؤسسات التي تمّ التنسيق معها

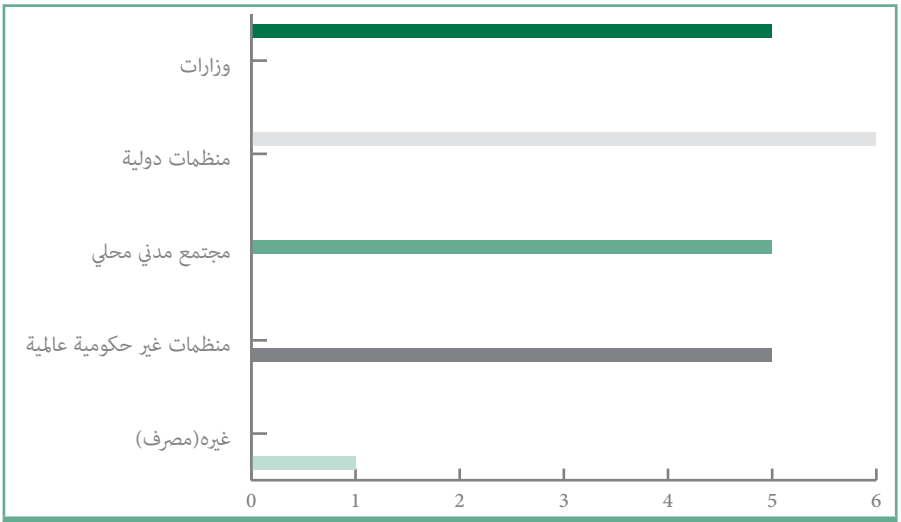

رسم بياني رقم ٢١:
توزع المنظمات على الجهات التي تمت الشراكة معها في برامج لدعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية

اما في ما يتعلق ببرامج دعم المرأة في مراكز القيادة، التي تنص عليها خطة العمل، اظهرت النتائج ان ست منظمات فقط تعمل على هذا الموضوع، ولكن ثماني منظمات اعلنت دخولها في شراكة مع جهات مختلفة لتنفيذ هكذا برامج. ويظهر الرسم البياني رقم ٢١ توزع المنظمات على الجهات التي تمت الشراكة معها.

ومن بين مختلف الوزارات، عقدت ثلاث منظمات شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة واحدة مع كل من وزارات العدل، والاقتصاد والتجارة، والتربية والتعليم العالي، والداخلية والبلديات، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية. وتلقت اربع منظمات دعما لانشطتها في المجال الاقتصادي من جهات حكومية هي وزارات الشؤون الاجتماعية، والداخلية والبلديات، والعدل، ومجلس الانماء والاعمار، في حين تلقت ثلاث منها دعماً من مؤسسات اقتصادية او مصرفية.

كذلك، دخل عدد من منظمات المجتمع المدني (٩) في شراكات مع، او تلقى دعماً من منظمات دولية، حكومية وغير حكومية، وسفارات، والتي سنورد تفاصيلها ادناه تحت عنوان «الجهات المانحة».

ثانيا: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

بعد ان اصدر مصرف لبنان قرارا يجيز للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية منح قروض صغيرة بواسطة المصارف، اطلقت الهيئة بالتعاون مع مصرف فرنسبنك قرض «نجاح» الذي يتيح للنساء الحصول على قروض بشروط ميسّرة لغرض تمويل نشاطات اقتصادية، صناعية، زراعية، سياحية، خدماتية وتقنية. وقد شاركت الهيئة في معرض Forward في مجمع البيال ونظّمت خلاله ندوة حول المرأة والعمل عرّفت فيها بالمشاريع الاقتصادية التي تنفذها والتي تهدف الى توسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة.

كذلك قامت الهيئة بالتشبيك والتعاون مع مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية من اجل تنفيذ نشاطات وتدريبات مخصص لتنمية قدرات النساء الشخصية والمهنية. وفي هذا الاطار تواصلت الهيئة مع عدد من البلديات واتحادات البلديات من اجل استحداث مراكز في مقراتها تكون مخصصة لاستضافة لقاءات ونشاطات تدريبية. وافتتحت الهيئة خلال عام ٢٠١٣ مراكز في مناطق عكار،جزين، حدث بعلبك، الشياح، وشبعا.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

يظهر مما ورد في قسم منظمات المجتمع المدني اعلاه ان عددا من الوزارات قام بدعم او بناء شراكة مع بعض منظمات المجتمع المدني في البرامج والانشطة الهادفة الى توسيع وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وفي حين حلّت وزارة الشؤون الاجتماعية اولا في مجال دعم او بناء شراكة مع منظمات المجتمع المدني، الا انها لم تقم بأي ترويج لسياسات او برامج تهدف الى توفير خدمات مساندة تسهم في تفعيل دور المرأة الاقتصادي.

اما في ما يتعلق بما انجزته وزارة التربية والتعليم العالي في مجال تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة فقد تلقينا اجابات مختلفة عن السؤال ذاته. اذ اظهرت المراجعة للاستمارة الواردة من هذه الوزارة اختلافا في الاجابة المقدمة من قبل نقطة الارتكاز الجندري في الوزارة وتلك التي تقدم بها المركز التربوي للبحوث والانماء. ففي حين جاءت اجابة نقطة الارتكاز الجندري الحالية في الوزارة بالنفي عن السؤال حول قيام الوزارة بوضع برامج استلحاق مدرسي ومهني للمتسربات من المدارس تمكنهن من متابعة تحصيلهن العلمي او تخصصهن المهني، جاءت اجابة المركز التربوي بالايجاب وبأن الوزارة وضعت برنامج مخصص للمتسربين بشكل عام، وان الكتب ما زالت في مرحلة الطباعة.

المنظمات الدولية التي دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ المشاريع والانشطة	المنظمات الدولية الداعمة للانشطة
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	وكالات الامم المتحدة
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	هانس زايدل الالمانية
التجارة العادلة لبنان	الوكالة الاميركية للتنمية الادارية
بنك تونس العربي الدولي	تحالف هارتلاند
اطايب الريف	الاتحاد الاوروبي
الفرص الرقمية تراست لبنان	
مدى	
اوكسفام	
منظمة الصحة العالمية	
الاتحاد الاوروبي	

جدول رقم ١٢:
لائحة بالمنظمات الدولية الداعمة او الشريكة في انشطة منظمات المجتمع المدني في مجال الاقتصاد

كذلك كان هناك اختلاف بين نقطتي الارتكاز الجندري (السابقة والحالية) في الاجابة عن السؤال حول ما اذا قامت الوزارة، أم لم تقم، بتنفيذ حملات توعية للاهل حول ضرورة الاستلحاق المدرسي للفتيات المتسربات. في مقابل هذا، اظهرت الاجابات الباقية عدم قيام الوزارة بأية بنشاطات توجيه مهني للفتيات والنساء يتماشى مع سوق العمل. وهذه من الامور التي يجب العمل عليها لما يمكن ان يكون لها من مردود ايجابي في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، عبر اهميتها في خلق جيل اكثر تقبلا للمشاركة الاقتصادية، واكثر تدريبا لخوض مجالها (اكمال الدراسة او التعليم والتدريب المهني).

اما وزارة العمل، فقد اقامت شراكة مع وزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة كاريتاس، ومنظمة العمل الدولية لتدريب العاملات الاجتماعيات. وركزت الانشطة على العاملات الاجنبيات وتعديل الانظمة التي تحكم عمل العاملات والعاملين في الخدمة المنزلية والذين لا يخضعون لقانون العمل. لكن تفتقر الوزارة الى توزيع شكاوى العمل المسجلة لديها على معيار الجندر، كما لا تملك اي معلومات حول الشكاوى التي تم البت بها وما اذا كانت موزعة جندريا. اذ ان مصدر هكذا معلومات هو مجالس العمل التحكيمية.

رابعاً: المنظمات الدولية

كما ذكرنا اعلاه، قام العديد من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية منها، بتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني للقيام بانشطتها، او دخلت معها في شراكات للتنفيذ. ويقدم الجدول رقم ١٢ أعلاه لائحة باسماء المنظمات التي وردت في اجابات منظمات المجتمع المدني على الاستمارات.

من جهة اخرى، اظهرت الاجابات عن الاسئلة التي وُجّهت الى المنظمات الدولية الممثلة في مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا النوع الاجتماعي (Gender Working Group) عمل المنظمات التالية على مشاريع ترمي الى تعزيز المشاركة الاقتصادية:

منظمة الزراعة والتغذية العالمية (FAO)

المشروع الاول: «انعاش واعادة تأهيل قطاع الالبان في سهل البقاع ومنطقة الهرمل -عكار». مدته ٣ سنوات (٢٠١١-٢٠١٤)، يستهدف ٣٠٠٠ من المزارعين الصغار وبخاصة منهم ربات العائلات النساء. ولقد قدّم الموارد البشرية والدعم التقني على انواعه. وساهم في بناء القدرات والمهارات في مجال ادارة المزارع. كذلك، تم تحضير وتوزيع اكثر من عشرين الف كتيب تعليمي وارشادي، ومنشورة وملصق. وانشأ تعاونيات وادخل نظام الكوتا النسائية على مجالسها الادارية. وبحسب التقييم الاولي لهذا المشروع، كان له اثر مهم في تحسين ورفع مستوى الانتاجية والمردود المادي والذي تجاوز ٥٠٪ في بعض الحالات. ولقد ساهم الاستقرار والاستقلالية المادية التي تمتعت بها هؤلاء النساء في تعزيز وتفعيل دورهن في المجتمع.

المشروع الثاني: «Telefood Project» بالتعاون مع وزارة الزراعة، والذي تضمن عدة مشاريع شملت مناطق مختلفة من لبنان، وتراوحت مدتها بين ٦ أشهر وسنة. واستهدفت هذه المشاريع مجموعات نسائية او تعاونيات تضم نساء بين اعضائها. وهدفت الى تعزيز وتحسين انتاج الفاكهة والخضار وتصنيعها وتجفيفها، وانتاج العسل، ومشتقات الالبان. كما تضمن مشروع تقديم الدعم الطارىء للنساء اللبنانيات العائدات من سوريا واللاجئات السوريات اللواتي يعتمدن على انتاج الالبان كمصدر دخل. وهدف هذا المشروع الى المساهمة في الجهود الانسانية للتخفيف من حدة المعاناة الاجتماعية- الاقتصادية التي ترزح تحتها هؤلاء السيدات والجماعات المضيفة.

منظمة العمل الدولية

مشروع «التمكين الاقتصادي للنساء الفلسطينيات». يشمل هذا المشروع مخيمي نهر البارد وعين الحلوة. مدته سنتان ويقدم الدعم التقني والمادي والموارد البشرية. يستهدف منظمات مجتمع مدني فلسطينية والنساء الفلسطينيات، ويقدر عدد المستفيدات منه بمئة سيدة. يرمي الى تحديد مكامن الافتقار الى العمل اللائق لاظهار الحاجة الى المساعدات الانسانية والمساهمة في تحسين حياة اللاجئات ربات العمل في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة.

كذلك يهدف هذا المشروع الى حماية صاحبات الاعمال الفسطينيات ذوات الدخل المتدني من المخاطر، وذلك عبر تشجيعهن على العمل الجماعي وتجميع الموارد، والمساعدة في تحويل الانشطة الاقتصادية الضعيفة الى اعمال قابلة للستمرار والنجاح. ومن اهداف هذا المشروع ايضا بناء قدرات المؤسسات التي تؤمن الخدمات لتحسين خدماتها للجماعة، وزيادة مقدرة الفلسطينيات ربات الاعمال في الوصول الى الموارد والاسواق وزيادة فعاليتهن وتمثيلهن في ادارة شؤون مجتمعاتهن.

خـلاصـة المحـور

تظهـر المعلومـات اعـلاه ان العمـل في مجـال تعزيز مشـاركة المرأة في الحياة الاقتصادية قد اسـتقطب اكـبر عدد من منظمات المجتمـع المـدني بالمقارنـة مـع باقـي المجـالات التي تشـملها خطة العمـل الوطنية. لكن هـذا العمل، على الرغم مـن اهميته، لم يشـمل بعـض المواضيـع الاساسـية كتأمـين خدمـات اللجـوء الى القضـاء والتعريـف بالقوانـين التـي ترعـى حقـوق العـمال والعامـلات، او كان دون المرتجـى في مجـالات اخـرى كالتدريـب المهنـي الـذي يتـماشى مـع حاجـات سـوق العمـل، وبرامـج الاسـتلحاق المـدرسي او المهنـي، وتأمـين التمويـل والقـروض بـشروط سـهلة، والتوعيـة والتدريـب عـلى اهميـة دور المرأة في القيـادة. كذلـك، لا تـزال الحاجـة ماسّـة الى الترويـج لسياسـات او برامـج تهـدف الى توفـير خدمـات مسـاندة في تفعيـل دور المـرأة الاقتصـادي. وهـذا يتطلـب تضافـر جهـود جميـع المعنيين وبخاصـة الاجهـزة الحكومية، كـما يتطلب العمـل على حث وتشـجيع القطـاع الخـاص عـلى لعـب دور اكبر في هـذا المجال. فايلاء هـذه المواضيع هـذه كفيل، ليس فقط بتعزيز مشـاركة المـرأة في الحيـاة الاقتصاديـة، بـل بتشـكيل اضافة مهمـة الى الجهـود القائمة لمكافحـة الفقر.

٦-المجال السياسي ومواقع القرار

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة **الهـدف الاسـتراتيجي** في هـذا المجـال «بتحقيـق المسـاواة التامـة بـين الجنسـين في مختلـف مواقـع القـرار وفي كل الميادين». ونصـت عـلى **الاهـداف العملانيـة** التاليـة:

- اقـرار الكوتـا النسـائية في المجالـس التمثيليـة الوطنيـة والمحليـة.
- التثقيـف السـياسي للشـابات والشـباب وتدريبهـم عـلى المقاربـة الموضوعيـة للقضايـا السياسـية.
- زيـادة مشـاركة المـرأة في مختلـف المواقـع القياديـة في النقابـات والاحـزاب بنسـبة ٣٠٪ عـلى الاقـل.
- تمكـين المـرأة ودعمهـا للوصـول الى المجالـس البلديـة والى البرلمـان اللبنـاني.
- وضـع دراسـات وابحـاث لفهـم المعوقـات الاساسـية التـي تحـدّ مـن المشـاركة السياسـية للمـرأة.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف نصّـت الخطـة عـلى مجموعـة مـن **التدخـلات** موزعـة عـلى مسـتويات اربـع هـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- متابعـة إقـرار مشـروع قانـون انتخابي (انتخابـات تشريعيـة ومحليـة) يعتمـد الكوتـا النسـائية بمـا لا يقـلّ عـن ٣٠٪ مـن المقاعـد كحـدّ أدنى.
- تنظيـم برامـج كسـب التأييـد لتمثيـل المـرأة بصـورة دائمـة وبمـا لا يقـلّ عـن ٣٠٪ في السـلطة التنفيذيـة ومواقـع القـرار في الإدارات العامـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- إدمـاج مواضيـع في المناهـج التربويـة تعـزّز مفهـوم المسـاواة في تـولّي المناصـب القياديـة، مـع أمثلـة تطبيقيـة (تدريـب الفتيـات عـلى القيـادة ضمـن أنشـطة لا صفيـة).
- مراجعـة الأنظمـة والممارسـات الخاصـة للهيئـات الطلابيـة وتعديلهـا لجهـة الترشّـح والانتخـاب والقيـادة بمـا يراعـي المصلحـة الطلابيـة العامـة والمسـاواة بـين الجنسـين.
- زيـادة عـدد الحـوارات بـين الشـابات والشـباب وفي مختلـف الأنديـة الرياضيـة والثقافيـة حـول النظـم السياسـية القائمـة وكيفيـة تطويرهـا بهـدف بنـاء مجتمـع مـدني أكـثر تماسـكاً.
- تطويـر نشـاطات كسـب التأييـد لحمـل الأحـزاب والنقابـات عـلى اعتـماد كوتـا نسـائية في المواقـع القياديـة بنسـبة لا تقـلّ عـن ٣٠٪ .
- الترويـج لترشّـح المـرأة وانتخابهـا في المواقـع القياديـة في الأحـزاب والنقابـات بنسـبة ٣٠٪ عـلى الاقـلّ.
- الترويـج لإنشـاء تجمّعـات او شـبكات نسـائية قطاعيـة بهـدف تعزيـز القـدرات وتطويـر المهـارات وتبـادل الخـبرات (مثـلاً هيئـة النسـاء العضـوات في المجالـس البلديـة، هيئـة البرلمانيّـات اللبنانيّـات) ودعمهـا.
- توفـير برامـج تدريبيـة للنسـاء حـول مهـارات مختلفـة تدعـم فوزهـنّ في الإنتخابـات النقابيـة والحزبيـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء القـدرات البشريـة والمؤسسـاتية

- توفـير برامـج تدريبيـة للنسـاء حـول مهـارات مختلفـة تدعـم فوزهـنَ في الإنتخابـات النيابيـة والبلديـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـة حـول المعوقـات الأساسـية التـي تحـدّ مـن مشـاركة المـرأة في العمـل السـياسي وتحديـد الآليـات التـي تسـمح بتذليلهـا.
- إجـراء دراسـة ميدانيـة حـول نظـرة المـرأة لدورهـا في الشـأن العـام والسـياسي.
- إجـراء دراسـة ميدانيـة حـول مفهـوم السـلطة لـدى الرجـال والنسـاء.

فـالى اي مـدى تطابقـت انشـطة المعنيـين مـع مـا نصّـت عليـه خطـة العمـل الوطنيـة ومـاذا تحقـق منهـا؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهر فرز وتحليل نتائج الاستمارات التي وُجّهت الى عينة منظمات المجتمع المدني (٤٠ منظمة) للاجابة عنها ان ١٢ منظمة منها (٣٠٪) ناشطة في مجال رفع مستوى تمثيل المرأة في المجال السياسي ومراكز صنع القرار.

المؤسسات التي تعمل المنظمات على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها		عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال السياسي ومراكز صنع القرار	٪ من العينة الاجمالية
المجالس التمثيلية	المجلس النيابي	٤	٣٣،٣٣٪	١٠٪
	مجالس بلدية واختيارية	٦	٥٠٪	١٥٪
	الوظيفة العامة	٣	٢٥٪	٧،٥٪
	القضاء	٢	١٦،٦٦٪	٥٪
مراكز القيادة في القطاعات الشبابية	مدارس وجامعات	٣	٢٥٪	٧،٥٪
	اندية رياضية وثقافية	٣	٢٥٪	٧،٥٪
مراكز القيادة في المؤسسات الاقتصادية والنقابية		٦	٥٠٪	١٥٪

جدول رقم ١٣:
توزع المنظمات بحسب المؤسسات التي تعمل المنظمات على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها

وقد قامت ٦ من هذه المنظمات بانشطة مختلفة لرفع مستوى تمثيل المرأة في المجالس التمثيلية، و٨ منظمات لرفع مستوى تمثيلها في مراكز القيادة في المؤسسات الاقتصادية والنقابية، و٦ منظمات ركزت انشطتها على ايصال المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية.

رغم التوزيع شبه المتساوي للمنظمات على المؤسسات التي تعمل على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها، الا ان اعدادها تتفاوت لدى توزيعها على نوعية الانشطة التي تقوم بها بهدف تعزيز تمثيل المرأة في المجال السياسي ومراكز صنع القرار. فكما يظهر في الرسم البياني رقم ٢٣، ينشط غالبيتها في مجال المطالبة باعتماد الكوتا النسائية في المجالس البلدية (٥ منظمات) وفي المجلس النيابي (٤ منظمات)، والتوعية وتطوير القدرات في المجالس البلدية (٤ منظمات) وفي المجلس النيابي (منظمتان). ويبدو ان الزيادة في عدد المنظمات التي تولي زيادة تمثيل المرأة في المجالس البلدية والاختيارية عبر انشطتها المختلفة (٩ منظمات) عن تلك التي تعمل على زيادة تمثيلها في المواقع الاخرى هو نتيجة غياب التوزيع الطائفي للمقاعد عن المجالس المحلية، والذي يساهم في رفع حظوظ تمثيل المرأة فيها.

لكن رغم اهمية هذه الانشطة والحاجة الماسّة اليها، وكونها من التدخلات الاساسية المطلوبة في خطة العمل، الا انها غير كافية لاحقاق التغيير ما لم تترافق بجهد حثيث لكسب تأييد القوى الفاعلة، خاصة في المجتمع اللبناني بخصائصه الثقافية والسياسية المعروفة. لذا نرى اهمية ايلاء الانشطة الهادفة الى كسب التأييد اهتماما اكبر من قبل المعنيين.

يظهر الرسم البياني رقم ٢٤ نتائج شبيهة بالنتائج اعلاه لجهة قلة عدد المنظمات التي تعمل على كسب التأييد (٣

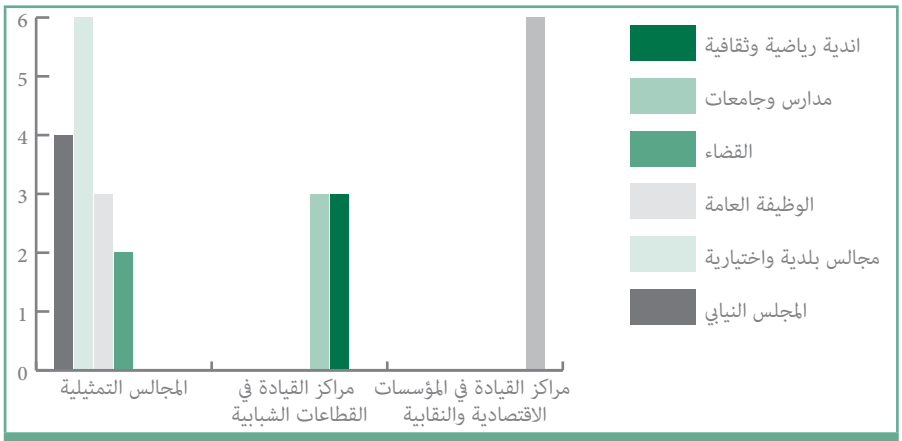

رسم بياني رقم ٢٢:
توزع المنظمات بحسب المؤسسات التي تعمل المنظمات على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها

نوع النشاط	المجلس النيابي	المجالس البلدية والاختيارية	الوظيفة العامة	القضاء
حملات كسب تأييد لدى القوى الفاعلة	١	٢	٢	٢
المطالبة بكوتا نسائية في التمثيل لا تقل عن ٣٠٪	٤	٥	٢	-
المطالبة بتعديلات تشريعية اخرى مؤاتية لزيادة تمثيل النساء	١	٢	-	-
القيام ببرامج تطوير قدرات	٢	٤	٢	-
القيام بدراسات داعمة	-	-	-	١

جدول رقم ١٤:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في المجال السياسي والحياة العامة

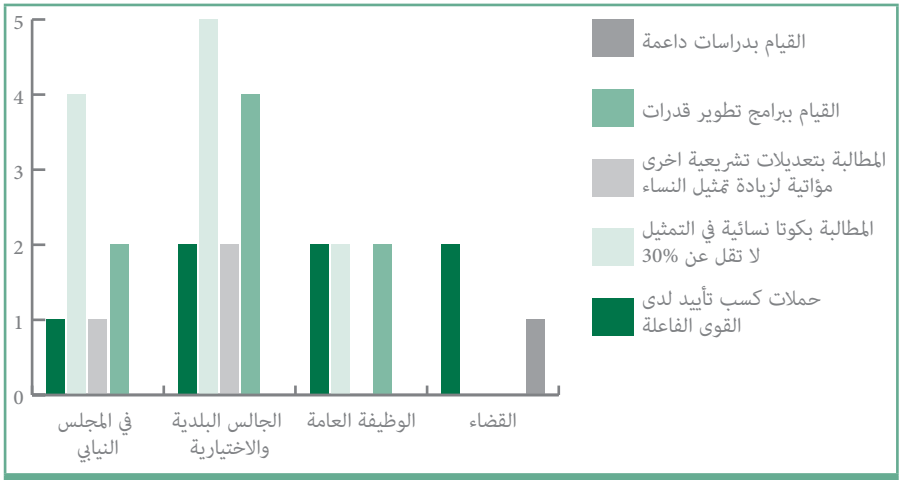

رسم بياني رقم ٢٣:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في المجال السياسي والحياة العامة

نوع الانشطة التي تقوم بها المنظمات لرفع مستوى تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية	عدد المنظمات	% من المنظمات التي تنشط في المجال السياسي ومواقع القرار	% من العينة الاجمالية
نشاطات توعية	٧	٥٨،٣٣٪	١٧،٥٪
نشاطات كسب تأييد	٣	٢٥٪	٧،٥٪
نشاطات تطوير قدرات	٦	٥٠٪	١٥٪
نشاطات ترمي الى انشاء شبكات نسائية قطاعية	٣	٢٥٪	٧،٥٪
القيام بدراسات داعمة	١	٨،٣٣٪	٢،٥٪

جدول رقم ١٥:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية

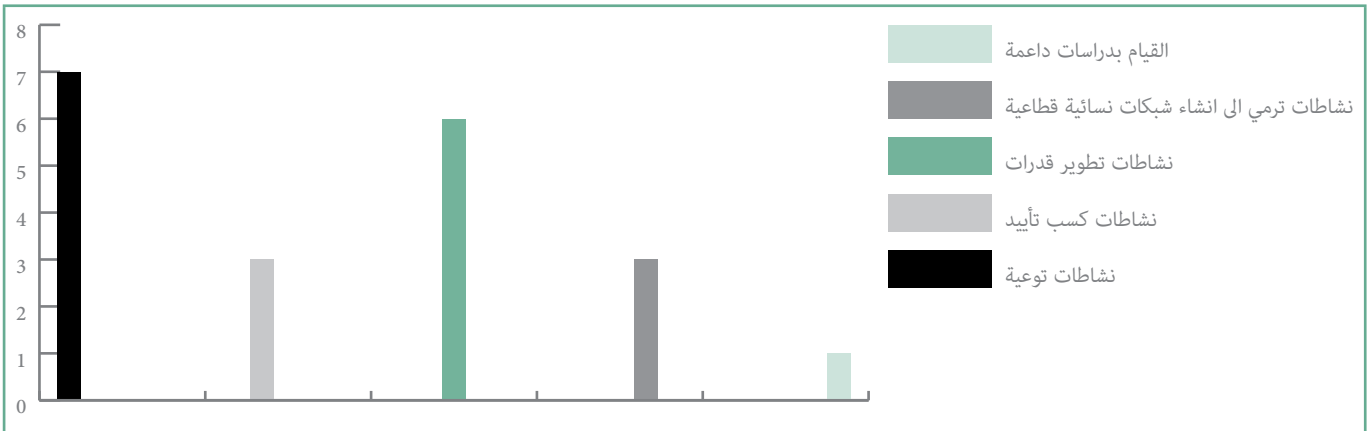

رسم بياني رقم ٢٤:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية

نوع الانشطة الرامية الى وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية	عدد المنظمات	% من المنظمات التي تنشط في المجال السياسي ومواقع القرار	% من العينة الاجمالية
المطالبة بتعديلات تنظيمية مؤاتية لترشيح نساء/فتيات	-	-	-
المطالبة بكوتا تمثيلية للنساء/فتيات	٢	١٦،٦٦٪	٥٪
القيام ببرامج تطوير قدرات	٤	٣٣،٣٣٪	١٠٪
القيام ببرامج توعية	٢	١٦،٦٦٪	٥٪

جدول رقم ١٦:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة الرامية الى وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية

منظمات) مقابل تلك التي تعمل على التوعية (٧ منظمات) وتطوير القدرات (٦ منظمات). ورغم اهمية العمل على تشجيع انشاء شبكات نسائية قطاعية، نجد انها لم تستقطب اهتمام اكثر من ٣ منظمات. كذلك رغم الحاجة الى دراسات معمقة حول مختلف جوانب مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعوامل الفاعلة في تعزيزها قامت منظمة واحدة فقط باجراء دراسات داعمة.

اما في ما يتعلق بنشاط منظمات المجتمع المدني في دعم وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية، يظهر الرسم البياني رقم ٢٥ ادناه غياب الاهتمام بالمطالبة بتعديلات تنظيمية مؤاتية لترشيح نساء/فتيات. وقد قامت ٤ منظمات ببرامج تطوير للقدرات، ومنظمتان ببرامج توعية، ومنظمتان بالمطالبة بكوتا تمثيلية للنساء/الفتيات.

وتشير نتائج الاستمارات الى ان الانشطة استهدفت الذكور والاناث بدرجة شبه متساوية. ويشكل هذا تحولا ايجابيا في مقاربة الموضوع، واقراراً باهمية بناء ثقافة متقبّلة لمفهوم ومقومات المساواة الجندرية بين الذكور كما بين الاناث. لكن يلفتنا في النتائج افتقارها الى معلومات عن خلفية المستهدفات/المستهدفين بهذه الانشطة والتوزع الجغرافي للانشطة، وهذا امر يجب اخذه بعين الاعتبار لدى مراجعة الاستمارات مستقبليا.

وفي معرض تنفيذها لهذه البرامج والانشطة، عقدت ٧ منظمات شراكات مع جهات مختلفة توزعت على الشكل التالي: منظمتان اقامت شراكة مع كل من وزارتي الاعلام والداخلية والبلديات، واربع منظمات اقامت شراكة مع منظمات دولية هي فريدريتش ايبرت، اوكسفام، ومبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية، واثنتان مع منظمات عربية ودولية غير حكومية. كذلك، اقامت ٦ منظمات شراكات مع منظمات وتحالفات مجتمع مدني محلي، ووسائل اعلام مختلفة. ويلفتنا هنا ايضا، ادراج الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية تحت عنوان منظمات المجتمع المدني المحلي وليس تحت خانة الجهات الرسمية لما لهذا من دلالات بالنسبة لنظرة منظمات المجتمع المدني الى طبيعة وموقع هذه الهيئة والعلاقة معها.

اما بالنسبة لمصادر الدعم للانشطة في هذا المجال، تلقت منظمة واحدة دعما من وزارة الداخلية والبلديات، وواحدة من القطاع الخاص، وثلاث من منظمات دولية. وكان للمساهمات الفردية، التقنية والبشرية، دورها في دعم انشطة ثلاث منظمات.

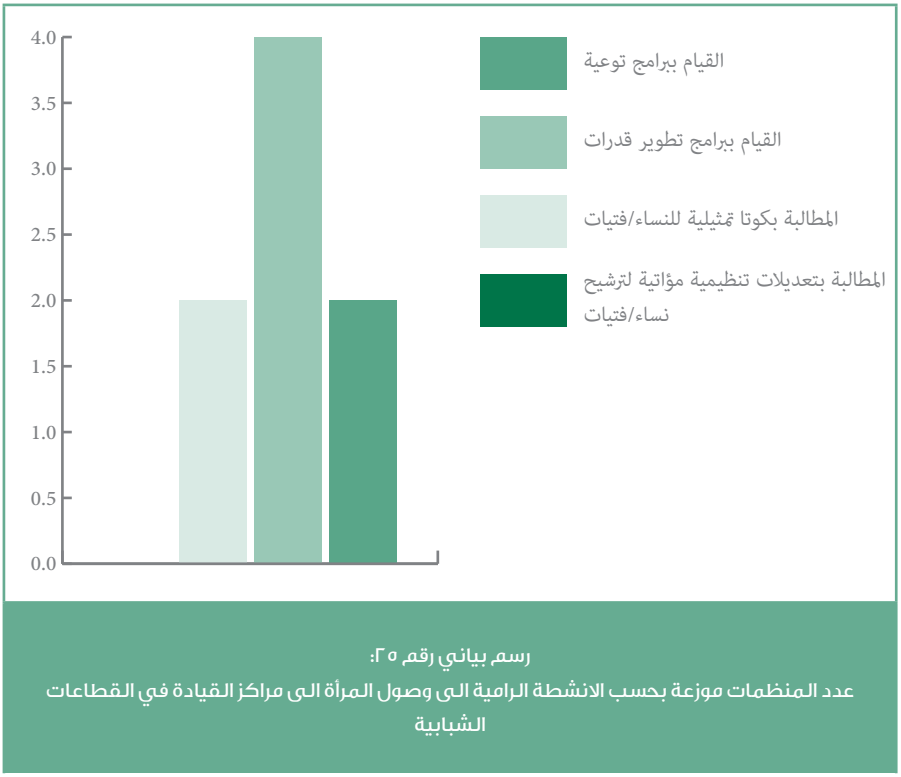

رسم بياني رقم ٢٥:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة الرامية الى وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

في اطار عملها لتعزيز دور المراة في المجال السياسي ومراكز القرار، وبتمويل من السفارة الايطالية في بيروت، وقّعت الهيئة اتفاقية تعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في نطاق مشروع مشترك بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة الفعّالة والنشيطة في الحوكمة المحلية وفي مواقع صنع القرار». وتطبيقاً لاتفاقية التعاون هذه، نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ورش عمل تدريبية للجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة حول كيفية استخدام وسائل وتقنيات الاعلام الاجتماعي للتحفيز وكسب التأييد، وذلك في مركز التدريب التابع للهيئة. وشارك في هذه الورش اكثر من ٤٠ مشارك/ة من مختلف الجمعيات غير الحكومية. ولهذه الورش اهميتها في ضوء ما ذكرنا اعلاه حول الحاجة الى جهود اكبر في مجال كسب التأييد.

وفي اطار سعيها لتمكين المرأة على صعيد المشاركة السياسية، وضمن نطاق الحملة الوطنية لدعم المرأة في موقع القرار وصنع السلام التي اطلقت في اذار ٢٠١٢، تقدمت الهيئة بكتاب لكل من رئيس الجمهورية،

ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، ورؤساء الكتل النيابية في ٢١ شباط ٢٠١٣. وتضمن هذا الكتاب طلبا بدعم اقرار قانون انتخابي يتضمن الكوتا النسائية كتدبير مرحلي مؤقت، وطلبا بدعم تبني ترشيح النساء ضمن اللوائح الانتخابية في الانتخابات المزمع اجراؤها.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وبدعم من السفارة الايطالية في بيروت، بمشروع «تعزيز مشاركة المرأة في التنمية والحكم المحلي». ويلفتنا في الاجابة عن الاستمارة التي تم توجيهها الى وزارة الداخلية والبلديات عدم الاجابة عن اية اسئلة تتعلق بنشاط الوزارة في مجال الترويج لرفع مستوى تمثيل المرأة في البرلمان او المجالس المحلية، او الاحزاب والنقابات.

اما وزارة التربية والتعليم العالي فقد قامت بدمج مفهوم المساواة بين المرأة والرجل في حقوق المواطنة، الا انها لم تُعدّ توجيهات وتعاميم بتضمين هذه البرامج موادا تشجع النساء على تولي المناصب القيادية.

من جهة اخرى لم تتضمن اجابات باقي الوزارات اية اشارة الى قيامها بانشطة في هذا المجال.

رابعاً: المنظمات الدولية

كما سبق ان اشرنا في ختام القسم حول نشاط المجتمع المدني اعلاه ان عددا من المنظمات اقام علاقات شراكة او تلقى دعما من عدد من المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لتنفيذ البرامج والانشطة في هذا المجال. ونشير هنا الى ان غالبية اجابات منظمات المجتمع المدني عن اسئلة الاستمارة المخصصة لهذا المجال لم تتضمن تسمية للجهة الداعمة او الشريكة. فالجهات التي تم ذكرها هي: فريدريتش ايبرت، واوكسفام، ومبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية، وشبكة رؤى ومنظمات نسائية من الاردن ومصر (لم يتم تحديدها).

من جهة اخرى، اظهرت الاجابات التي استلمناها من المنظمات الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي في الامم المتحدة عدم وجود برامج او انشطة محددة لدى معظمها، والتي يمكن ادراجها تحت هذا المجال حصراً. الا ان معظم برامجها وانشطتها، والتي نقوم بذكرها ضمن باقي المجالات، تصب في خدمة هذا الهدف وان بطريقة غير مباشرة. وخير مثال على هذا مشروع الاونيسكو «نساء قدوة» الذي ورد ذكره اعلاه في قسم المجال التربوي.

اما مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان (UNSCOL)، ورغم انه لا يقوم بتنفيذ برامج، الا انهم يستنيرون بالخطة الاستراتيجية للمرأة في لبنان، كما بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، حول سبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

من جهة اخرى، وبحكم الشراكة بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) في مجال ادماج الجندر على جميع الصعد، قدّم الصندوق، ولا زال يقدم الدعم المادي والتقني للهيئة في عملها في هذا المجال. ولقد اشترك مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان مع صندوق الامم المتحدة للسكان في دعم برنامج تدريبي لنقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة.

خـلاصـة المحـور

تشير المعلومات الواردة اعلاه حول نشاط المعنيين بتنفيذ خطة العمل الهادفة الى تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي ومراكز صنع القرار الى تفاوت في توزع هذه الانشطة على مجموعة التدخلات التي تنص عليها خطة العمل. ففي حين يرتفع عدد المنظمات الناشطة في مجال العمل على رفع مستوى تمثيل المرأة في المراكز القيادية السياسية والاقتصادية، نراه يتراجع في مجال العمل على هذا الموضوع في المدارس والجامعات حيث الحاجة مُلحّة لخلق جيل اكثر تقبلا لمفهوم المساواة الجندرية ولوجود المرأة في المراكز القيادية.

كذلك، تشير النتائج الى نقص في الاهتمام بالانشطة الرامية الى كسب تأييد القوى الفاعلة في ضمان تمثيل المرأة في المراكز القيادية ومراكز صنع القرار. ونرى من الضروري ايلائها اهتماما اكبر لكي تتأمن الشروط الضرورية والكافية لاحقاق التغيير الذي تهدف اليه خطة العمل في هذا المجال.

واخيرا، اظهر فرز المعلومات وتحليلها في ضوء التدخلات والمؤشرات التي نصّت عليها خطة العمل وجود ثغرات في الاستمارات التي ارسلت الى المعنيين. وهذا امر يجب التنبه له مستقبليا لضمان الحصول على اكبر قدر من المعلومات ذات الجدوى العلمية والعملية.

٧ - مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه بخاصة ضد الفتاة والمرأة

حـددت خطـة العمـل في مجـال مناهضـة ظاهـرة العنـف الموجـه ضـد الفتـاة والمـرأة **هدفهـا الاسـتراتيجي** «بمناهضـة كل اشـكال العنـف التـي تطـال المـرأة والفتـاة في كل الميادين». امـا **الاهـداف العملانيـة** المطلـوب تنفيذهـا لتحقيـق الهـدف الاسـتراتيجي هـذا فهـي:

- متابعة اصدار قوانين تتعلق بحماية المرأة واتخاذ التدابير الضرورية لتطبيقها.
- اسـتحداث قوانـين جديـدة لمعاقبـة العنـف بمختلـف اشـكاله.
- توضيـح مضمـون القوانـين واصدارهـا بدليـل واضـح ومفهـوم وتوزيعـه بشـكل واسـع.
- اتخـاذ تدابـير وقائيـة للحـدّ مـن تعـرّض النسـاء للعنـف.
- حمايـة النسـاء والفتيـات اللـواتي يتعرضـن للعنـف واتخـاذ التدابـير العقابيـة المناسـبة.
- تمكـين النسـاء المعنّفـات وادماجهـن في المجتمـع.
- كـسر الصمـت عـن مختلـف اشـكال العنـف والتبليـغ عنـه.
- بنـاء قـدرات الجهـات التـي تتعاطـى مـع النسـاء المعنفـات.
- اجـراء دراسـات وابحـاث عـن انـواع العنـف الاكـثر انتشـارا في لبنـان.

وفي سـبيل تنفيـذ هـذه الاهـداف، نصّـت الخطـة عـلى مجموعـة مـن **التدخـلات** موزعـة عـلى اربـع مسـتويات وهـي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات والقوانـين والتشريعـات

- إقـرار مـشروع القانـون الرامـي الى حمايـة النسـاء مـن العنـف الأسري.
- تعديـل قانـون الجنسـية بمـا يكفـل الحـق الكامل للمرأة في نقل جنسـيتها الى أولادهـا أسـوة بالرجـل.
- تعديـل المـادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات لضـمان عـدم اسـتثناء الـزوج مـن تبعـات الإكـراه عـلى الجـماع.
- تعديـل المـادة ٥٢٢ مـن قانـون العقوبـات والتـي تُحـلّ المغتصـب مـن جرمـه في حـال تـزوّج المجنـي عليهـا.
- اسـتحداث مـشروع قانـون لتجريـم التحـرّش الجنـسي في بيئـة العمـل وفي المجتمـع.
- إلغـاء القوانـين والمراسـيم والقـرارات المرعيّـة الإجـراء التـي تتناقـض مـع قانـون معاقبـة الإتّجـار بالبـشر (مثـل قانـون البغـاء والإجـراءات التنظيميـة للبغـاء، مثـل تأشـيرة الفنّانـات ونظـام الكفالـة لعاملات المنـازل الأجنبيـات).
- إلغـاء المـادة التـي تجـرّم النسـاء في مجـال البغـاء وتجريـم الأشـخاص الذيـن يسـتغلّون النسـاء (الشـاري والمسـهّل وتاجـر البـشر).
- إلغـاء نظـام الكفالـة للعاملات الأجنبيـات واسـتبداله بنظـام هجـرة وعمـل قائـم عـلى مبـادئ حقـوق الإنسـان.
- توضيـح مضمـون قانـوني العنـف ضـدّ المـرأة والاحـوال الشـخصية.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- تطويـر برامـج وأنشـطة لزيـادة الوعـي في المـدارس وفي مختلـف مراحـل التعليـم، في الجامعـات وفي البلديـات وفي أماكـن العمـل (المستشـفيات والمراكـز الصحيـة الإجتماعيـة) والمجتمعـات المحليـة وفي وسـائل الإعـلام والـوزارات المتعـدّدة حـول العنـف وأنواعـه وطبيعتـه وأسـبابه وضرورة الحـدّ منـه.
- إدمـاج مفاهيـم مناهضـة العنـف في مناهـج التعليـم المـدرسي والجامعـي وفي كليـات الإعـلام، للتأسـيس لتربيـة تتـلافى الممارسـات العنفيـة مـن خـلال الإضـاءة عـلى أنـواع العنـف المبنـي عـلى النـوع الإجتماعـي.
- تطويـر برامـج لتوعيـة الأقـران قبـل مرحلـة الـزواج عـلى «العنـف الـذي يمـارس خـلال علاقـات المواعـدة ومخاطـر العنـف المبنـي عـلى النـوع الإجتماعـي، وتوعيـة النسـاء عـلى القوانـين المجحفـة بحقّهـن.
- تنظيـم حمـلات وطنيـة للحـدّ مـن العنـف، بمـا فيهـا إدانـة مختلـف أشـكال العنـف والانتهاكات وفضحها مـن خـلال وسـائل الإعـلام.
- توفـير الخدمـات اللازمـة لضحايـا العنـف تشـتمل عـلى الإسـتماع والإرشـاد والإستشـارة القانونيـة والصحيـة والمتابعـة النفسـية سـواء في المراكـز الحكوميـة وغـير الحكوميـة المتوافـرة في المناطـق.
- إنشـاء جهـاز متخصّـص مـن ضمـن قـوى الأمـن الداخـلي يكـون مؤهّـلاً لتلقّـي شـكاوى المعنّفـات واتّخـاذ الإجـراءات اللازمـة لحمايتهـنّ وحمايـة مراكـز الإيـواء الخاصـة بهـنّ.
- زيـادة عـدد العنـاصر النسـائية في القـوى الأمنيـة وفصـل عنـاصر نسـائية الى جانـب الرجـال للتعاطـي مـع شـكاوى العنـف النسـائي.
- وضـع إجـراءات وآليـات للتبليـغ عـن وقـوع العنـف قابلـة للتنفيـذ والمراقبـة تحـت طائلـة القوانـين (مثلاً ضرورة التبليـغ عـن حـالات العنـف في المستشـفيات، المدارس، المستوصفات، المراكـز الإجتماعيـة...).
- تطويـر برامـج تسـاند المـرأة المعنّفـة تعليميـاً ومهنيـاً ونفسـياً واجتماعيـاً وقانونيـاً.
- إنشـاء صنـدوق وتوفـير الإجـراءات والأنظمـة والآليـات التـي تسـمح بدعـم النسـاء اللـواتي يتعرّضـن للعنـف للتعويـض عليهـنّ وتغطيـة نفقـات علاجهـنّ (يمكـن تغذيتـه مـن وزارة الشـؤون الإجتماعيـة ومـن جهـات أخـرى).
- زيـادة بيـوت الحمايـة (مراكـز الإيـواء، أو المراكـز المتعـدّدة الخدمـات في حـال إنشـائها) بمـا يمكّـن المعنّفـات مـن اللجـوء الى مـأوى يضمـن حمايتهـن مـع الإشـارة

الى أنه في حال إقرار القانون يكون البديل إيعاد المعنّف عن مكان سكن وعمل الضحية.

- تطوير برامج لاصفيّة للطالبات والطلاب في المدارس حول أشكال العنف وبخاصة العنف المبني على النوع الإجتماعي بما يشمل التحرش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه والترويج لسلوكيّات غير عنفية.
- تنظيم حملات توعية حول جميع أشكال العنف المبني على النوع الإجتماعي بما يشمل التحرّش الجنسي وغيره وكيفية مقاومته وواجب التبليغ عنه والترويج لسلوكيّات غير عنفية.
- استحداث خطوط ساخنة في مختلف المناطق مرتبطة بخطّ مركزي لتلقّي شكاوى العنف ضد النساء.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- إدماج مفاهيم وإجراءات حماية المرأة من العنف في مناهج قوى الأمن الداخلي.
- تدريب جهاز الأمن على كيفية تلقّي الشكاوى والتعاطي مع المعنّفات.
- تدريب القطاع الصحي والقانوني والإجتماعي حول الإجراءات والآليات الخاصة بالتبليغ عن وقوع العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي وكيفية التحرّك وضروراته.
- بناء قدرات المؤسسات التي تنشط في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتوحيد اللغة بينها، وتوحيد مضمون المقاربات التثقيفية ورسائل التوعية التي يمكن توجيهها لمختلف الفئات الإجتماعية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسة ميدانية (مسحيّة إحصائية) عن أشكال العنف الأكثر انتشاراً في لبنان، تعطي وصفاً دقيقاً لهذه الحالات والفئات الأكثر تعرّضاً لها والبيئات الأكثر انتشاراً فيها وما أقدمت عليه الدولة من إجراءات وتدابير لمعالجة هذه الأنواع من العنف.
- إجراء أبحاث حول كل نوع من العنف من اجل وضع مؤشّرات لحالاته وتدخّلات مركّزة وفقاً لطبيعة الحالة.
- تضمين المسوحات الوطنية قسماً يتناول وقوع العنف القائم على النوع الإجتماعي وانتشاره في المناطق.

فما الذي قامت به منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء للحد من تفشي هذه الظاهرة في لبنان؟ والى اي مدى تطابقت انشطتهم مع ما نصّ عليه الخطة الوطنية؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز نتائج الاستمارات التي وُجهت الى منظمات المجتمع المدني ان ١٥ منظمة

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من المنظات العاملة على مناهضة العنف	٪ من العينة الاجمالية
نشاطات ترمي الى التثقيف والتوعية	١٢	٪٨٠	٪٣٠
نشاطات ترمي الى تطوير التشريعات	١١	٪٧٣،٣٣	٪٢٧،٥
نشاطات ترمي الى تطوير القدرات	٩	٪٦٠	٪٢٢،٥
نشاطات ترمي الى تأمين وسائل حماية المرأة المعنفة واعادة ادماجها في المجتمع	٨	٪٥٣،٣٣	٪٢٠
نشاطات تتعلق باجراء دراسات مسحية /تحليلية الخ...	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات تربوية	٧	٪٤٦،٦٦	٪١٧،٥
نشاطات اجتماعية	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات اعلامية	٤	٪٢٦،٦٦	٪١٠
نشاطات تستهدف العاملين في الخدمة الصحية	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات تستهدف الاجهزة الامنية	١	٪٦،٦٦	٪٢،٥
غيره (سياسات احتجاج، ندوات ع رجال دين)	٢	٪١٣،٣٣	٪٥

جدول رقم ١٧:
توزع المنظمات على متغير نوع الانشطة التي قامت بها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

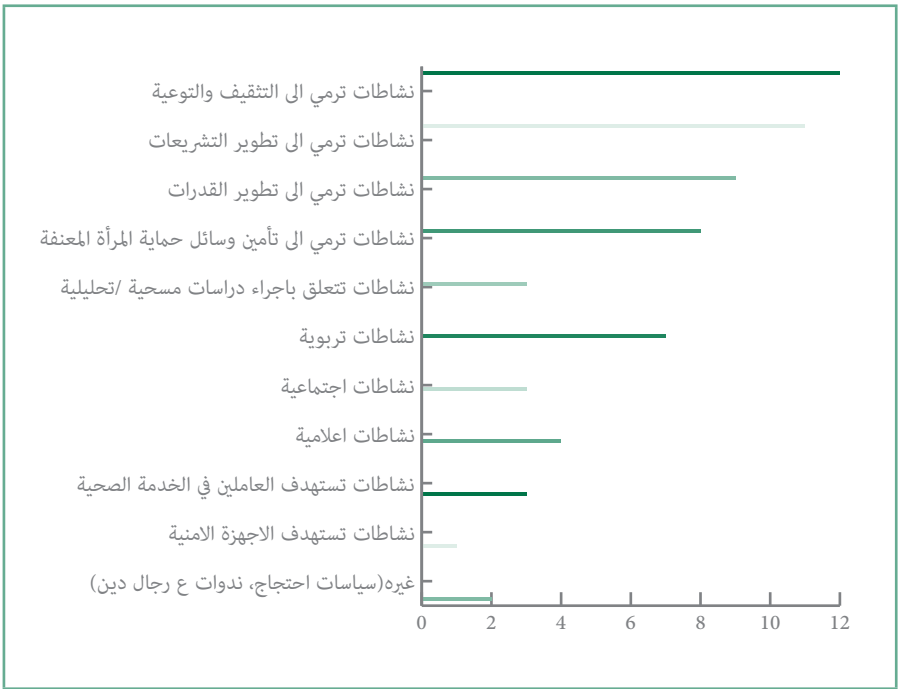

رسم بياني رقم ٢٦:
توزع المنظمات على متغير نوع الانشطة التي قامت بها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

منها ناشطة في مناهضة العنف الموجه ضد المرأة والفتاة (٣٧،٥٪ من العينة الاجمالية). وتنوعت الانشطة والبرامج التي قامت بها. ويظهر الجدول رقم ١٧ نوعية الانشطة وعدد المنظمات التي قامت بتنفيذ كل منها.

يشير توزع المنظمات ان انشطة التثقيف والتوعية قد حلّت في المركز الاول على لائحة اهتمام المنظمات(١٢)، وتبعها الانشطة الهادفة الى تطوير التشريعات (١١)، والنشاطات الرامية الى تطوير القدرات (٩)، وتلاها تلك التي ترمي الى تأمين وسائل حماية للمرأة المعنفة واعادة ادماجها في المجتمع(٨)، والانشطة التربوية (٧). وتناقص عدد المنظمات المهتمة بالانشطة الاخرى ليصل الى حدّه الادنى في مجال الانشطة التي تستهدف الاجهزة الامنية (منظمة واحدة). وهذا امر مفهوم ومبرر بسبب الاجراءات المعقدة نسبيا التي يتطلبها القيام بهكذا نشاط. لكن الحاجة تبدو ماسة الى اهتمام اكبر بالدراسات والاحصاءات العلمية حول الموضوع والتي لا يتوفر منها الا القليل، مما يعيق تحديد حجم المشكلة والاساليب الاكثر فعالية للتعاطي معها والحد من تفشيها.

اما الانشطة التربوية التي قامت بها سبع من منظمات المجتمع المدني فقد توزعت على المدارس والجامعات وبالتنسيق والتعاون مع الاندية فيها. وعالجت هذه الانشطة مواضيع التحرش الجنسي بالمراهقات، والعنف ضد المرأة، والتوعية على العنف القائم على اساس جندري، واهمية تأمين ملاجىء وخدمات للناجيات من ضحايا العنف. وتجاوز عدد المستفيدين والمستفيدات من كل من هذه الانشطة المئة شخص. كذلك شملت الانشطة التربوية المؤسسات الكشفية وتجاوز عدد المستفيدين/ات المئة.

اما الانشطة الاجتماعية التي قامت بها ثلاث منظمات، فقد تمت بالتعاون مع البلديات، وهذا مؤشر ايجابي يمكن الاستفادة منه لتعزيز التعاون مستقبليا بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية.

من جهة أخرى، شملت الانشطة التي استهدفت العاملين/ات في المجال الصحي المستشفيات (منظمتان) والمستوصفات (منظمة واحدة)، وتجاوز عدد المستفيدين/ات المئة. وقد شملت الانشطة التي استهدفت القوى الامنية قوى الامن الداخلي (منظمة واحدة)، والشرطة في المخافر (منظمة واحدة). الا ان ايا منها لم يستهدف الشرطة البلدية وشركات الامن الخاصة رغم ان العديد من حوادث التحرش تحصل في الاسواق والساحات العامة حيث يتواجد عناصر هذه السلطة بشكل يمكنهم من التدخل السريع لردع المتحرش.

اخيراً، وعلى صعيد الانشطة الاعلامية، فقد توزعت الانشطة بين اجراء مقابلات على وسائل الاعلام (٤ منظمات)، وبرامج تلفزيونية واذاعية (٤ منظمات).

اما النشاطات التي هدفت الى تطوير التشريعات فقد ركزت على قانون حماية النساء من العنف الاسري (١٠ منظمات)، ونظام الكفالة لعاملات المنازل الاجنبيات (منظمتان). وتحت عنوان حماية النساء من العنف الاسري، عملت ٧ منظمات على تطوير القانون وقامت بانشطة مختلفة بما فيها المشاركة في جلسة مجلس النواب، والتوعية على القانون، وبناء القدرات على تطبيقه. وتجاوز عدد المستفيدين/ات من هذه الانشطة المئة. اما بالنسبة لنظام الكفالة للعاملات الاجنبيات في المنازل فقد عملت منظمة على تطوير التشريع، ومنظمتان على التوعية على مضمون القانون، ومنظمة على بناء القدرات. وتجاوز عدد المستفيدين من هذه الانشطة ١٠٠ شخص. اما بالنسبة لقانون معاقبة الاتجار بالبشر فلم يستقطب اهتمام اكثر من منظمة واحدة لم تحدد الانشطة التي قامت بها في هذا المجال.

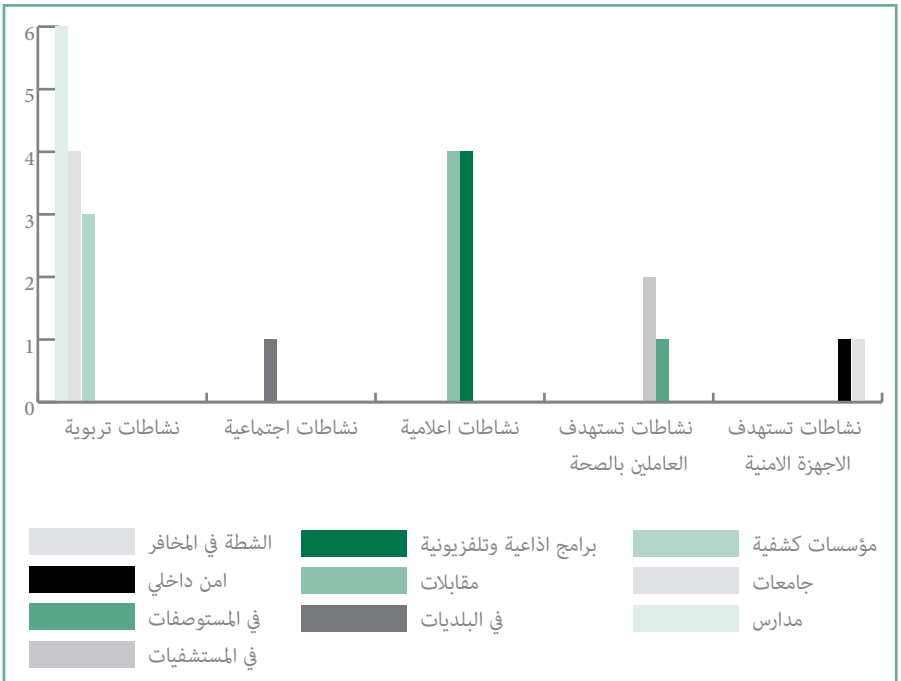

رسم بياني رقم ٢٧:
توزع المنظمات على نوع النشاط والفئة المستهدفة

يلاحظ من الرسوم البيانية اعلاه ان عمل المنظمات قد ركز على التوعية اكثر من غيرها من المواضيع. ورغم اهمية هذا والحاجة اليه، الا ان المواضيع الباقية مهمة ومُكمّلة للتوعية مما يدعو الى ضرورة ايلائها الاهتمام اللازم. كذلك يجب التنسيق مع الوزارات والهيئة الوطنية لشؤون المرأة والجهات المانحة لكي تطال عملية بناء القدرات الفئات الباقية كما تطال الجمعيات. فبناء قدرات هذه الفئات على قدر من الاهمية، اذ ان عمل كل منهم هو بمثابة حلقة اساسية في سلسلة مترابطة مرشحة لان تفقد جدواها بمجرد فقدان احدى حلقاتها.

وفي معرض تنفيذ انشطتها قامت خمس منظمات باقامة شراكات مع جهة او اكثر. فقد اقامت منظمة شراكة مع وزارة العمل واخرى مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وثلاث منظمات اقامت شراكات مع منظمات دولية هي المركز الدائمركي لبحوث النوع اللجتماعي والمرأة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، واثنتان مع منظمات مجتمع مدني محلي. كذلك تلقت منظمتان دعما من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمة من مؤسسة دينية، وواحدة تلقت دعماً من منظمة العمل الدولية.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

عملت الهيئة الوطنية خلال العام ٢٠١٣، وبالتعاون مع «التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الاسري» على متابعة مشروع القانون الذي تمّ تقديمه من قبل التحالف الى مجلس الوزراء الذي حوّله بدوره الى المجلس النيابي منذ العام ٢٠٠٩ بغية اقراره النهائي. وتمت المتابعة مع اللجان النيابية، وتوجيه كتاب الى رؤوساء الكتل النيابية للفت نظرهم الى عدد من النقاط الاساسية في السعي الى حماية المرأة عندما تكون عرضة للعنف داخل الاسرة عند مناقشتهم للقانون. واستمرت المتابعة حتى اقرار القانون عام ٢٠١٤.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات الرسمية

في اطار «مجموعة العمل التقنية الوطنية الخاصة بوضع حدّ للعنف ضد المرأة في لبنان»، عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على اعداد مدوّنة سلوك اخلاقية لكيفية تعاطي الجهاز الطبي مع النساء الناجيات من العنف. وتعمل الوزارة حاليا على ايجاد آلية عمل تطبيقية لتعميمها.

وفي حين لم تقم وزارة الشؤون الاجتماعية بأية انشطة تدريبية للعاملين في مجال تقديم الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية حول الاجراءات والآليات الخاصة بالتبليغ عن وقوع العنف القائم على اساس الجندر وكيفية التحرك وضروراته، اعدّت الوزارة كتيب دليل وطني للتدريب على العمل في حقل الاستجابة للعنف القائم على اساس الجندر. لكن ليس هناك اية معلومات حول توزيعه او المستفيدين/ات منه، وما اذا كان قد تمّ اطلاقه رسميا والتعريف بوجوده ومضمونه **والتدريب** على استعماله. وتقدم الوزارة خدمات الاستماع والاستشارة الصحية للمعنفات، وتقوم بتحيل الفتيات والنساء المعنفات الى جمعيات اهلية متخصصة للاستفادة من المتابعة النفسية. وقد تخطى عدد المستفيدات من كل من هذه الخدمات المئة امرأة وفتاة.

من جهة اخرى اظهرت اجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن الاستمارة التي وُجّهت لها انها لا زالت تفتقر الى خطة او سياسة عامة ترمي الى مناهضة ظاهرة العنف ضد المرأة والفتاة. كذلك لا زالت تفتقر الى الاجراءات والآليات التي تمكّنها من التبليغ عن وقوع حالات العنف ومتابعتها لجهة التنفيذ والمراقبة. بالاضافة الى هذا، لم تُطوّر الوزارة برامج

لمساندة المرأة المعنفة كانشاء صندوق، او تبني اجراءات وانظمة لدعمها وتغطية نفقات علاجها. كما انها لم تعمل على زيادة عدد بيوت الحماية، بل تكتفي بالتعاقد مع خمس من هذه البيوت، علماً انها لم تتعاقد مع اية جمعية لتقديم هذه الخدمات عام ٢٠١٣.

وفي اطار سعيها لمناهضة العنف ضد المرأة، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية. وضمّنت المنهاج التدريبي تعريفا للعنف وانشطة لمعرفة وتحديد مظاهره ونتائجه. وتوزعت الدورات التدريبية على المحافظات لكن نسبة المشاركة كانت ضعيفة. وبالتالي اقتصر التدريب على محافظتي بيروت وجبل لبنان.

واخيرا، تعمل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي على استحداث قطعة متخصصة وجعلها قسم لحماية الاسرة في وحدة الشرطة القضائية. مع الاشارة الى ان التحقيق بقضايا العنف الاسري يتم حاليا من قبل المفارز القضائية بالافضلية عن القطعات الاقليمية الاخرى (درك، شرطة بيروت). ولقد اصدرت المديرية العامة مذكرة خدمة حول اصول التخاطب والتعاطي من قبل العناصر المعنيين في ما خصّ شكاوى العنف الاسري. كما وضعت اجراءات وآليات للتبليغ عن وقوع العنف قابلة للتنفيذ والمراقبة تحت طائلة القوانين، وزادت عدد العناصر النسائية في القوى الامنية الى جانب الرجال للتعاطي مع شكاوى العنف ضد النساء. ولقد استحدثت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي خدمة «بلّغ» عبر الموقع الالكتروني الخاص بها. وتتيح هذه الخدمة للمواطن التبليغ عن اي شكوى مع الحفاظ على حماية حقوقه بعدم التعريف عن نفسه مما يعزز ثقة المواطنين ويشجعهم على التبليغ. بالاضافة الى هذا، خصّصت المديرية العامة موقعين من مواقع التواصل الاجتماعي الخاصّين بها، والتابعين لشعبة العلاقات العامة، لاستقبال شكاوى المواطنين. اما اشكال العنف التي تشملها هذه الخدمات فهي العنف الجسدي والجنسي واللفظي والمعنوي. ومن البرامج التي اطلقتها المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، وبالشراكة مع جهات اخرى ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج

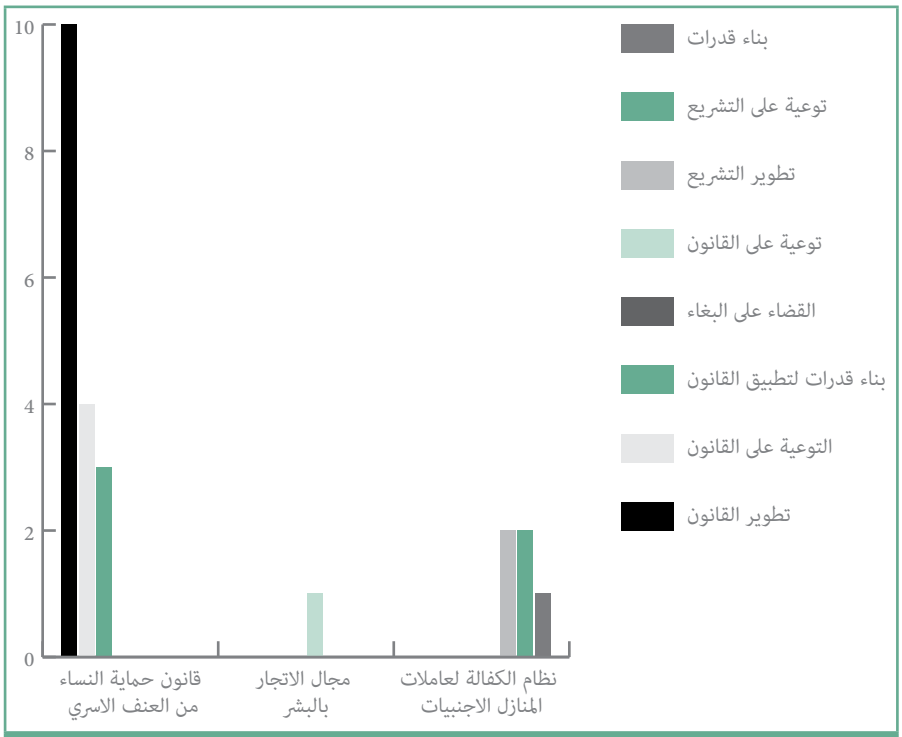

رسم بياني رقم ٢٨:
توزع المنظمات على متغير النشاطات التي ترمي الى تطوير التشريعات ونوع النشاط

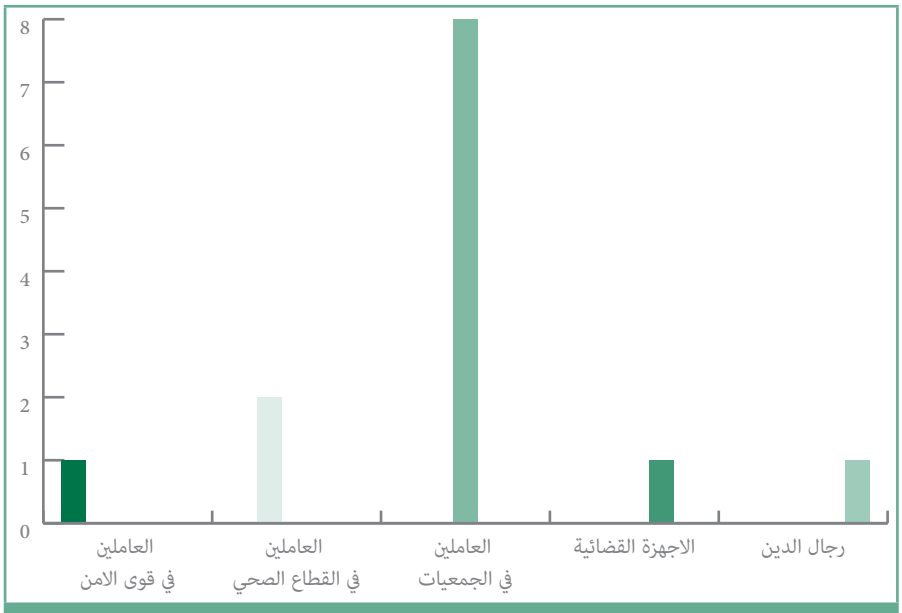

رسم بياني رقم ٢٩:
توزع المنظمات على متغير الفئات المستهدفة بانشطة بناء القدرات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

«اذا مهـددة مـا تـترددي» وبرنامـج «ورانـا مهمـة».

رابعاً: المنظمات الدولية

في اطـار شراكتـه ودعمـه للهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة، وفي اطـار عملـه لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء، قـدم صنـدوق الامـم المتحـدة للسـكان الدعـم المـادي والتقنـي، وبالشراكـة مـع منظمـة كفـى عنـف واسـتغلال، لتعزيـز وتفعيـل جهـود كسـب التأييـد والعمـل عـلى اقـرار القانـون الـذي يحمـي النسـاء مـن العنـف الاسري. ولقـد اسـتهدف المـشروع، ومدتـه سـنة، المشرّعـين والـرأي العـام عـلى كامـل الاراضي اللبنانيـة.

امـا بالنسـبة لباقـي المنظـمات الدوليـة الاعضـاء في مجموعـة العمـل عـلى قضايـا النـوع الاجتماعـي في الامـم المتحـدة، فلـم يكـن لهـم ايـة برامـج في هـذا المجـال خـلال العـام ٢٠١٣.

خـلاصـة المحـور

تظهـر المعلومـات الـواردة اعـلاه ان العمـل الـذي قامـت به منظمات المجتمع المدني قد شـمل بشـكل عام معظـم التدخلات في المجـالات المطلوبـة في خطـة العمـل رغـم وجـود بعـض الثغـرات التـي اشرنـا اليهـا اعـلاه. الا ان اسـئلة الاسـتمارة لم تُغطِّ جميـع المـؤشرات، او افتقـرت الى السـؤال المحـدد عـن المعلومة المطلوبة حـول بعض المـؤشرات. اما عمل الـوزارات فهو على اهميتـه لا يـزال غـير كافٍ ولا يعكـس سـوى تنفيـذا للقليل مما تطلبـه خطة العمل. فالمطلـوب تضافر الجهود لسـد الثغرات والوصـول الى الهـدف المرتجى.

٨- المجال الثقافي والاعلامي

حددت خطة العمل في مجال الثقافة والاعلام **هدفها الاستراتيجي** «بتبديل الصورة النمطية للمرأة في الثقافة ووسائل الاعلام». اما **اهدافها العملانية** فجاءت على الشكل التالي:

- سياسات اعلامية اكثر تطوراً لجهة العمل على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.
- تعزيز موقع المرأة ودورها في الاعلام.
- تغيير الصورة النمطية للمرأة في الاعلام والاعلان.
- تعزيز حضور المرأة ودورها في مختلف الانشطة الثقافية.
- بناء قدرات الاعلاميين والاعلاميات حول قضايا النوع الاجتماعي.
- تكثيف الدراسات والابحاث التي تتناول الاعلام وقضايا المرأة.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف، نصّت الخطة على عدد من **التدخلات** توزعت على اربع مستويات وهي:

التدخلات على مستوى السياسات، والقوانين، والتشريعات

- تشجيع وضع أنظمة داخلية للمؤسّسات الإعلاميّة تلتزم آليات مراقبة ومتابعة من أجل تغيير الصور المنمّطة للمرأة.
- تشجيع وضع أنظمة داخلية للمؤسّسات الإعلاميّة تضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولّي المواقع القيادية فيها.
- تشجيع زيادة عدد الإعلاميّات اللواتي ينتسبن الى مواقع قيادية في نقابات المهن الإعلاميّة.

التدخلات على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- إنتاج برامج إعلاميّة تتناول قضايا المرأة لمناصرتها إعلامياً.
- إدماج مفاهيم النوع الإجتماعي في مناهج كليّات الإعلام واعتماد مقرّرات إلزاميّة بهذا الشأن.
- وضع برامج ولقاءات حوارية تدحض الأدوار النمطيّة للمرأة وتسلّط الضوء على دورها في مختلف المجالات دون تمييز.
- تشكيل مجموعة إعلاميّة (وغير اعلاميّة) مناصرة لقضايا المرأة تعمل على نقد الإعلانات والبرامج المسيئة لصورتها.
- إعطاء فرص للمرأة في الانتاج الثقافي من سينما، مسرح، فن، موسيقى وغيرها.
- زيادة انخراط المرأة في المجالس الإدارية للأندية والروابط الثقافية بنسبة لا تقلّ عن ٣٠٪.

التدخلات على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- إجراء دورات تدريبيّة للإعلاميّين والإعلاميّات على قضايا المراة والنوع الإجتماعي.

التدخلات على مستوى الدراسات والابحاث

- إجراء دراسات حول الصور النمطيّة الأكثر ترويجاً في الإعلام والإعلان والعمل على كسرها.
- إجراء دراسات وأبحاث حول تأثير الإعلام في تغيير الصور النمطية للمرأة.

وتجدر الاشارة الى ان المعلومات حول معظم التدخلات والمؤشرات المعتمدة لا يمكن استقاؤها من الاستمارات التي وزّعت على منظمات المجتمع المدني، بل من مصادر اخرى لم تشملها هذه الدراسة. فما الذي قامت به هذه المنظمات، والى اي مدى يتطابق مع ما نصّت عليه الخطة؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

بلغ عدد المنظمات التي نشطت في مجال الثقافة والاعلام ١٧ منظمة (٤٢،٥٪) من اصل كامل العينة. وشملت نشاطاتها المجال التربوي والتعليمي، والمجال الاعلامي، والمجال الاجتماعي؛ ومجال الانتاج الثقافي.

تظهر المراجعة للانشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني تحت كل من هذه المجالات انعدام اي اهتمام لديها بمطالبة المؤسسات الاعلامية بوضع انظمة داخلية تضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولي المواقع القيادية فيها، كما غياب الاهتمام بالانشطة الهادفة الى تشجيع زيادة عدد الاعلاميات في النقابات المهنية الاعلامية. كذلك لم تستحوذ الانشطة الهادفة الى ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج كليات الاعلام سوى على اهتمام منظمة واحدة من العينة. لذا نقترح العمل على تعزيز الاهتمام بالمواضيع الثلاثة اعلاه لما لها من اهمية في تعزيز دور المرأة، وتحسين صورتها اعلاميا وثقافيا.

المجالات التي تمت فيها النشاطات	عدد المنظمات العاملة على كل من النشاطات	٪ من العينة الناشطة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
المجال التربوي والتعليمي	١٧	٪١٠٠	٪٤٢،٥
المجال الاعلامي	٩	٪٥٢،٩٤	٪٢٢،٥
المجال الاجتماعي	٨	٪٤٧،٠٥	٪٢٠
مجال الانتاج الثقافي	٦	٪٣٥،٢٩	٪١٥

جدول رقم ١٨:
توزّع المنظمات على متغير المجالات التي تمت فيها الانشطة

المجال	نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
المجال التربوي	انشطة توعية تستهدف المربّين	٧	٪٤١،١٧	٪١٧،٥
	ادماج مفهوم النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في المناهج الاكاديمية	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
	نشاطات لتطوير قدرات الجسم التعليمي	٢	٪١١،٧٦	٪٥
	غيره	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
المجال الاعلامي	ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج كلية الاعلام	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
	تطوير قدرات تحليل قضايا النوع الاجتماعي تستهدف الاعلاميين/ات	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
	مطالبة المؤسسات الاعلامية بالترويج من اجل تغيير الصورة النمطية للمرأة	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
	مطالبة المؤسسات الاعلامية بضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولي المواقع القيادية فيها	صفر	صفر	صفر
	غيره	٢	٪١١،٧٦	٪٥
المجال الاجتماعي	تشجيع زيادة عدد الاعلاميات في النقابات المهنية الاعلامية	صفر	صفر	صفر
	تشجيع انخراط المرأة في المجالس الادارية للاندية والروابط الثقافية	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
	تنظيم لقاءات حوارية حول الادوار المتعددة للمرأة في المجتمع	٧	٪٤١،١٧	٪٣٥
مجال الانتاج الثقافي	التشجيع على انتاج ثقافي واعلامي مناصر لقضايا المرأة	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
	التشجيع على مشاركة النساء في النشاطات الثقافية والفنية والاعلامية	٣	٪١٧،٦٤	٪٧،٥

جدول رقم ١٩:
توزع المنظمات على نوع النشاط الذي قامت به في المجالات المختلفة

اما على صعيد بناء الشراكات، قامت اربع منظمات فقط ببناء شراكة مع جهات مختلفة لتنفيذ انشطتها. وقد بنت اثنتان منها شراكة مع منظمات دولية (صندوق الامم المتحدة للسكان، ووكالات الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي)، واثنتان مع منظمات المجتمع المدني المحلي (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، البلديات، ومؤسسة عامل، الجامعات التي تدرس الاعلام، و٨ محطات تلفزة). وقامت منظمة واحدة ببناء شراكة مع منظمة دولية غير حكومية. ويلفتنا في معظم الاجابات عن الاستمارات، وفي غالبية المجالات، تصنيف الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كمنظمة مجتمع مدني محلي وليس كاحدى الجهات الرسمية. لذا نرى من الضروري ان تعمل الهيئة على تكريس موقعها، ودورها وصورتها استنادا الى بنود قانون انشائها والصلاحيات الموكلة اليها.

وفي ما يتعلق بمصادر الدعم للانشطة، اظهرت النتائج تنوع هذه المصادر. فبالاضافة الى المساهمات الفردية التي شكلت مصدر دعم تراوح بين ١٠-٢٠ ٪ من كلفة انشطة منظمتين، وبين ٢١-٥٠٪ من كلفة انشطة منظمتين اخريين،

توفر الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني من مصادر مختلفة كما يظهر في الجدول رقم ٢٠.

وتشير النتائج المتعلقة بمصادر الدعم للانشطة والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في مجال الثقافة والاعلام، كما في المجالات الاخرى، التفاوت بين المنظمات في حصولها على الدعم. ورغم ان هذا امر طبيعي، الا اننا نقترح اجراء دراسة لتحديد اسباب هذا التفاوت، وما اذا كان ينطبق على المجتمع المدني العامل على قضايا المرأة على مساحة الوطن، ومحاولة تفاديه من قبل الجهات الداعمة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الانشطة (جغرافيا وعدديا).

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تظهر المراجعة لانجازات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خلال ٢٠١٣ انها لم تقم بأية انشطة او برامج في مجال الثقافة والاعلام.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

اظهرت اجابة وزارة الاعلام عن اسئلة الاستمارة التي وُجّهت اليها ان لدى الوزارة خطة استراتيجية ترمي الى تطوير صورة المرأة من خلال الاعلام، وتغيير الصورة النمطية للمرأة ومناهضة العنف ضدها. ولقد اعدّت الوزارة برامج مسموعة ومكتوبة تتناول حقوق المرأة، وصحتها، والادارة المنزلية، والثقافة والاقتصاد، ولكن ليس لديها اية برامج اعلامية مرئية تهدف الى تطوير موقع المرأة في المجتمع. كذلك لم يتم تشكيل هيئة خاصة من اعلاميين وغير اعلاميين لمناصرة قضايا المرأة وللعمل على نقد الاعلانات والبرامج المسيئة لصورتها. ولقد اقامت الوزارة شراكات مع جهات مانحة ولكن لم يتم ذكر تفاصيل الشراكات او تسمية الشركاء.

نوع الجهة الداعمة	عدد المنظمات	الجهة الداعمة
جهة حكومية	٢	وزارة الثقافة، اللجنة الوطنية للاونيسكو
قطاع خاص/ مؤسسات اقتصادية او مصرفية	٢	بنك بيبلوس، بنك بيروت، جمعية المصارف
مؤسسة تربوية	١	الجامعة اللبنانية، الجامعة الاميركية، الجامعة اللبنانية الاميركية
منظمة دولية	٥	اندي آكت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الصندوق العالمي للنساء، مؤسسة فورد، المجلس الثقافي البريطاني، مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية،
سفارات	١	السفارة الايطالية، السفارة الاسبانية، السفارة البريطانية

جدول رقم ٢٠:
نوع الجهات الداعمة لانشطة المجتمع المدني في مجال الثقافة والاعلام

الجهات الدولية الداعمة	الجهات الدولية التي دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني
المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات	صندوق الامم المتحدة للسكان
الصندوق العالمي للنساء	وكالات الامم المتحدة
مؤسسة فورد	الاتحاد الاوروبي
المجلس الثقافي البريطاني	
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	
السفارة الايطالية	
السفارة الاسبانية	
السفارة البريطانية	

جدول رقم ٢١:
الجهات الدولية الشريكة او الداعمة لانشطة لمنظمات المجتمع المدني في مجال الثقافة والاعلام

في المقابل، اظهرت المراجعة لاجابات باقي الوزارات عن الاستمارات التي وُجّهت اليها عدم قيام أيٍّ منها بأية انشطة او برامج في مجال الثقافة والاعلام. اما وزارة الثقافة فقد اعتبرت انها غير معنية بقضايا المرأة «لأن الابداع لا يميز بين الجنسين».

رابعاً: المنظمات الدولية

تمت الاشارة اعلاه الى ان بعض منظمات المجتمع المدني قد اقامت شراكات او تلقت الدعم من بعض الجهات الدولية لانشطتها. ويقدم الجدول رقم ٢١ لائحة بالجهات التي ورد ذكرها من قبل منظمات المجتمع المدني.

من جهة اخرى، اظهرت اجابات المنظمات الدولية الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي الجندر في الامم المتحدة انه لم يكن لأي منها انشطة او برامج في مجال الثقافة والاعلام خلال ٢٠١٣.

خـلاصـة المحـور

ذكرنـا في مقدمـة هـذا المجـال ان جـزءا كبـيرا مـن المعلومات التي تسـاعد على اجـراء تقييم للتقـدم المحرز في هـذا المجال لا يمكـن اسـتقاؤها مـن الاسـتمارات التـي وزّعـت على منظـمات المجتمـع المدني او الـوزارات، بل مـن مصادر اخرى لم تشـملها الدراسـة كالمؤسسـات الاعلاميـة عـلى انواعهـا والنقابـات الاعلاميـة وكليـات الاعـلام وغيرهـا. الا ان المعلومات الـواردة اعلاه تشـير الى انـه في الوقـت الـذي غطـت فيـه انشـطة المجتمـع المـدني غالبيـة التدخـلات التي يمكنهـا القيـام بهـا، وان بدرجات متفاوتـة، لا زال هنـاك ثغـرات كبـيرة يجـب العمـل عليهـا في عمل الـوزارات المعنية لتحسـين وتعزيـز وضع المـرأة في الاعلام والثقافة.

٩- مجال البيئة

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة **هدفهـا الاسـتراتيجي** في مجـال البيئـة «بتعزيـز مسـاهمة المـرأة في حمايـة البيئـة». ولقـد وضعـت اربعـة اهـداف عملانيـة لتنفيذهـا في خدمـة هـذا **الهـدف الاسـتراتيجي** وهـي:

- تفعيـل دور المـرأة في العمـل البيئـي ووضـع السياسـات البيئيـة وتنفيذهـا.
- تفعيـل دور المـرأة في بنـاء سـلوك ايجابي صديـق للبيئـة.
- تفعيـل دور المـرأة في ترشـيد اسـتخدام الطاقـة والميـاه وفي زيـادة المسـاحات الخـضراء.
- اجراء دراسات وابحاث بيئية.

وفي سـبيل تحقيـق هـذه الاهـداف، نصّـت خطـة العمـل علـى عـدد مـن **التدخـلات** المطلوبـة توزعـت على ثلاث مسـتويات وهي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات

- الترويـج لإشراك المـرأة في الهيئـات المعنيّـة بوضـع السياسـات البيئيـة عـلى الصعيديـن الوطنـي والمحـلي.
- زيـادة انخـراط المـرأة في الجمعيّـات والمنظّـمات التـي تهتـمّ بالبيئـة ودعمهـا لاحتـلال مواقـع القـرار فيهـا.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتعبئـة والتوعيـة

- تفعيـل دور المـرأة في تجذيـر الوعـي البيئـي في مجتمعهـا عـلى الإدارة المتكاملـة للنفايـات.
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي المجتمعـي لاعتـماد فـرز النفايـات المنزليـة كآليـة ضروريـة لمعالجـة النفايـات، وإعـادة تدويرهـا.
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي حـول خصائـص المنتجـات البيئيـة ومعايـير التنميـة المسـتدامة.
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة معرفـة المجتمـع حـول الطاقـة المتجـدّدة والطاقـة الخـضراء والصديقـة للبيئـة.
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة الوعـي المجتمعـي للحـدّ مـن هـدر الطاقـة.
- تفعيـل دور المـرأة في زيـادة مسـاهمة المجتمـع في الحـدّ مـن الاسـتخدام المفـرط للميـاه.
- تفعيـل دور المـرأة في تثقيـف عائلتهـا ومجتمعهـا حـول أهميـة الميـاه كمـورد طبيعـي مهـدّد ويجـب المحافظـة عليـه وحمايتـه مـن أي تلـوث وعـدم التفريـط بـه.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- إجـراء دراسـات وأبحـاث بيئيـة مـن منظـور النـوع الإجتماعـي.

فـما هـي التدخـلات التـي قامـت بهـا منظـمات المجتمـع المـدني وغيرهـا مـن المعنيـين، والى اي مـدى تطابقـت انشـطتهم مـع مـا هـو مطلـوب في خطـة العمـل الموضوعـة لهـذا المجـال؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهـرت نتائـج الاسـتمارات ان عـدد منظـمات المجتمـع المـدني الناشـطة في مجـال البيئـة هـو الادنى بـين جميـع المجـالات، اذ ان سـت منظـمات فقـط مـن العينـة الاجماليـة (١٥٪)، قامـت بانشـطة حـول دور المـرأة في حمايـة البيئـة. لـذا نجـد مـن الـضروري العمـل عـلى رفـع مسـتوى هـذا الاهتـمام عـبر نـدوات توعيـة تسـتهدف المجتمـع المـدني، وعـبر رفـع مسـتوى الدعـم للانشـطة في هـذا المجـال، خاصـة في ظـل المشـاكل والمخاطـر البيئيـة التـي يعـاني منهـا الوطـن، والـدور المحـوري الـذي يمكـن للمـرأة ان تلعبـه للحـدّ مـن العديـد مـن هـذه المخاطـر. ولقـد توزعـت الانشـطة التـي قامـت بهـا المنظـمات السـت عـلى الشـكل الـوارد في الجـدول رقـم ٢٢ ادنـاه.

وتركـزت جهـود التوعيـة والتدريـب عـلى: فـرز ومعالجـة النفايـات المنزليـة (٤ منظـمات)، خصائـص المنتجـات البيئيـة (منظمتـان)، معايـير التنميـة المسـتدامة (منظمتـان)، الحـد مـن هـدر الطاقـة (٣ منظـمات)، الحـد مـن الهـدر المفـرط للميـاه (منظمتـان). ونلاحـظ غيـاب الاهتـمام بالتعريـف بالطاقـة المتجـددة والطاقـة الخـضراء والصديقـة للبيئـة، كـما باجـراء الدراسـات حـول كيفيـة مسـاهمة المـرأة بحمايـة البيئـة، او حـول السـلوكيات السـليمة للبيئـة.

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال البيئة	٪ من اجمالي العينة
توعية وتدريب على قضايا البيئة	٦	١٠٠٪	١٥٪
الحد من الهدر المفرط للمياه	٢	٣٣،٣٣٪	٥٪
اجراء دراسات	صفر	صفر	صفر
غيره (سياحة بيئية)	١	١٦،٦٦٪	٢،٥٪

جدول رقم ٢٢:
توزع انشطة التوعية والتدريب على قضايا البيئة بحسب الموضوع وعدد المنظمات القائمة بالنشاط

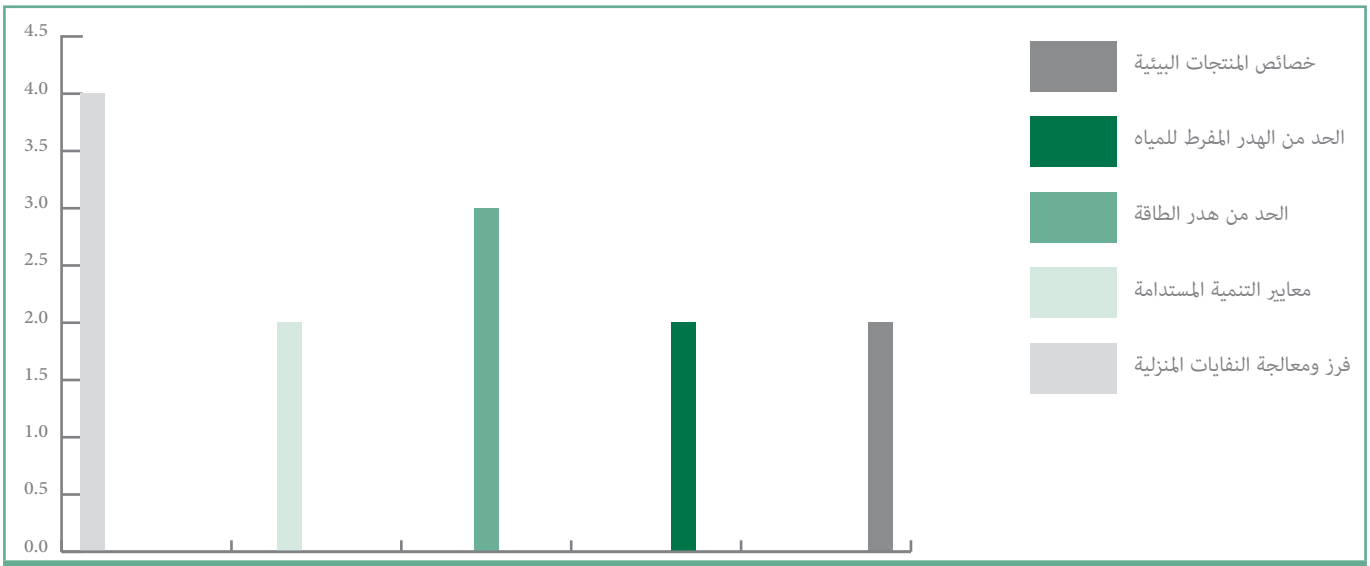

رسم بياني رقم ٣٢:
توزع انشطة التوعية والتدريب على قضايا البيئة بحسب الموضوع وعدد المنظمات القائمة بالنشاط

خمس من المنظمات العاملة في المجال البيئي اقامت شراكات مع جهات مختلفة. واحدة منها اقامت شراكة مع وزارة البيئة، واثنتان مع منظمة هانس زايدل الالمانية، واربع مع منظمات مجتمع مدني محلية، وواحدة مع منظمة عالمية غير حكومية. فقط منظمتان حصلتا على دعم لانشطتهما من منظمة دولية (هانس زايدل الالمانية)، ومن السفارة الاميركية. اما المساهمات الفردية في تمويل الانشطة في هذا المجال فقد كانت جد ضئيلة.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

بهدف لعب دورها في تعزيز دور المرأة في حماية البيئة، وقّعت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بروتوكول تعاون مع لجنة «اصدقاء غابة الارز»، وذلك لتشجير غابة جديدة ووصلها بغابة الارز في بشرّي.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

بالرغم من المراجعات المتكررة التي قام بها فريق العمل في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة المولج بمتابعة تعبئة الاستمارات من قبل منظمات المجتمع المدني والوزارات، لم تقم وزارة البيئة بتعبئتها. ولم تُشر اجابات باقي الوزارات الى ان لديها اية نشاطات، مباشرة اوغير مباشرة، في هذا المجال، باستثناء وزارة التربية والتعليم العالي التي ادرجت ضمن مناهج التدريس المعنية بالصحة العامة موضوع كيفية الحفاظ على الجو سليما.

رابعاً: المنظمات الدولية

يبدو من اجابات منظمات المجتمع المدني اعلاه ان العمل في مجال البيئة لا يحظى بالدعم المطلوب من الجهات المانحة اذ اقتصر الدعم على اثنتان هما هانس زايدل الالمانية والسفارة الاميركية بشكل خاص. وربما يعود هذا الى قلة المنظمات العاملة في هذا المجال (من تلك المشمولة بالعينة) بالمقارنة مع غيره من المجالات. ومما يزيد في هذا الاعتقاد المراجعة للاجابات التي تقدمت بها المنظمات الدولية الاعضاء في مجموعة الامم المتحدة العاملة على قضايا النوع الاجتماعي حول البرامج التي نفذتها عام ٢٠١٣، والتي خلت من اي برنامج في هذا المجال. الا ان التمعن بمضمون واهداف بعض هذه البرامج، مثل تلك التي تنفذها منظمة الاغذية والزراعة العالمية التي ذكرنا اعلاه في المجال الاقتصادي، لا تخلو من انعكاسات وفوائد بيئية مهمة. كما ان معظم البرامج التي تنفذها هذه المنظمات وغيرها من المنظمات الدولية ملزمة بادماج النوع الاجتماعي فيها. وبالتالي فإن الواقع الذي عكسته المعلومات اعلاه قد لا يكون صورة صادقة عن الواقع.

خـلاصـة المحـور

تُظهـر المعلومـات الـواردة اعـلاه ان العمـل عـلى تعزيـز مسـاهمة المـرأة في حمايـة البيئـة مـن قبـل جميـع المعنيـين بتنفيـذ خطـة العمـل في هـذا المجـال لا زال دون المرتجـى. ويصـح هـذا في عمل الـوزارات والجهات الرسـمية اكثر من غيرهـا. اما قلة عـدد المنظـمات الناشـطة في هـذا المجـال، خاصـة في خضم زمرة المشـاكل البيئية التي تواجـه لبنان والتي تهـدد كل مقومات الحيـاة مـن مـاء وتربـة وهـواء وغـذاء، فقـد يكـون مردهـا الى ثغـرات في المعرفـة حـول محوريـة مسـاهمة المـرأة في حماية البيئـة وسـبل القيـام بهـا. لـذا نجد مـن المفيد ان يتم التحضـير لورش عمـل ودورات تدريب حول هذه المواضيع وتسـتهدف منظـمات المجتمـع المـدني لرفـع مسـتوى اهتمامهـا بالموضوع وبنـاء قدراتهـا في العمل عليه.

١٠- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات

حـددت خطـة العمـل الوطنيـة **الهـدف الاسـتراتيجي** لمجـال بنـاء قـدرات المؤسسـات والجمعيـات «بتعزيـز قـدرات المؤسسـات المعنية بقضايا المـرأة على الصعيد الوطني، وتعزيـز الشراكـة بـين الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة والادارات والمؤسسـات العامة ومؤسسـات المجتمـع المـدني». وحـددت **الاهـداف العملانيـة** التاليـة لتحقيقـه:

- زيـادة المقـدرات الماليـة للهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة.
- مأسسـة عمـل الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة.
- تنظيـم العلاقـة بـين الهيئـة والادارات الرسـمية والجمعيـات المحليـة والدوليـة وبنـاء شراكـة فعليـة بينهـا.
- دعـم قـدرات الجمعيـات المحليـة وتحسـين مهاراتهـا.
- تشـجيع الابحـاث والدراسـات حـول قضايـا المـرأة في لبنـان.

وفي سـبل تحقيـق هذه الاهـداف، نصّت خطة العمـل على **التدخـلات** التاليـة موزعـة على اربـع مسـتويات وهي:

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى السياسـات، والقوانـين، والتشريعـات

- اتخـاذ الاجـراء القانـوني المناسـب الـذي يكفـل إدراج بنـد خـاص بالهيئة الوطنيـة في موازنـة رئاسـة الحكومـة ضمـن قانـون الموازنـة العامـة.
- رفـع المخصّصـات الماليـة للهيئـة الوطنيـة مـن قبـل رئاسـة الحكومـة.
- تنويـع مصـادر التمويـل الخارجـي للهيئـة الوطنيـة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الاعـلام والتوعيـة والتعبئـة

- تطويـر الجهـاز الإداري والفنـي للهيئة الوطنيـة لشـؤون المـرأة لـكي يديـر العلاقـة مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني ومـع الـوزارات والإدارات الرسـمية، ولـكي يمتلـك مهـارات قياديـة وفي العمـل التشـاركي.
- وضـع نظـام لرصـد ومتابعـة المـؤشرات المتعلّقـة بواقـع المـرأة في لبنـان وإمكانيـة التواصـل مـع مختلـف المناطـق اللبنانيـة.
- دعـم موقـع الهيئـة عـلى مسـتوى صنـع السياسـات المتعلّقـة بالمـرأة لـدى مجلـس الـوزراء وقـرب المؤسسـات الوطنيـة والأجنبيـة الأخـرى والاعـتراف بهـذا الموقـع مـن قبـل مختلـف الجمعيـات الاهليـة وغـير الرسـمية.
- تطويـر قاعـدة المعلومـات والدراسـات عـن المـرأة في لبنـان بحيـث تتمكّـن الهيئـة مـن أن تكـون المرجـع الأول لـدى مختلـف الجهـات للحصـول عـلى معلومـات عـن المـرأة في لبنـان.
- وضـع خارطـة حـول مؤسسـات المجتمـع المـدني المعنيّـة بقضايـا المـرأة المنتشرة في مختلـف المناطـق اللبنانيـة، وطبيعـة أنشـطتها وأماكـن وجودهـا وكيفيـة التواصـل معهـا.
- تطويـر أطـر العلاقـات القائمـة مـع المؤسسـات التـي تعمـل في المجـال ذاتـه وإفسـاح المجـال للتواصـل وتبـادل المعلومـات بينهـا ولتوحيـد الأهـداف ذات الأولويـة والعمـل المشـترك لتحقيقهـا.
- اعتـماد النهـج التشـاركي بـين الهيئـة والإدارات الرسـمية ومختلـف مؤسسـات المجتمـع المـدني في التخطيـط الاسـتراتيجي التـي تقـوم بـه الهيئـة .
- عقـد شراكات واتفاقيـات تعـاون بـين الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة وبـين الإدرات الرسـمية ومؤسسـات المجتمـع المـدني بهـدف تنفيـذ برامـج ومشـاريع مـن ضمـن إطـار الاسـتراتيجة الوطنيـة.
- وضـع آليـة مـن قبـل الهيئـة الوطنيـة لمتابعـة تنفيـذ خطـة العمـل لشـؤون المـرأة ورصـد المـؤشّرات التابعـة لهـذه الخطـة وتسـهيل عمليـة تحقيـق الأهـداف.
- التواصـل مـع المنظـمات الدوليـة للترويـج لخطـة العمـل الوطنيـة وتشـجيع رصـد الأمـوال لتنفيذهـا.
- التعـاون مـع مؤسسـات المجتمـع المـدني لحـثّ الحكومـة والمجلـس النيـابي عـلى إقـرار القوانـين المتعلّقـة بالمسـاواة بـين المـرأة والرجـل وتلـك المتعلّقـة بحقـوق المـرأة.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى بنـاء القـدرات البشريـة والمؤسسـاتية

- تتعـاون الهيئـة الوطنيـة مـع هيئـات أخـرى ضمـن مجـالات اختصاصهـا في بنـاء قـدرات المـوارد البشريـة للجمعيّـات المحليّـة.
- تبـادر الهيئـة الى تشـجيع الجمعيـات للقيـام بمشـاريع ناجحـة مـن خـلال إبـراز أفضـل الإنجـازات السـنوية التـي تحققـت ميدانيـاً مـن قبـل الجمعيـات.

التدخـلات المطلوبـة عـلى مسـتوى الدراسـات والابحـاث

- تشـجّع الهيئـة إجـراء الأبحـاث والدراسـات حـول قضايـا المـرأة والإشـكاليّات المرتبطـة بالواقـع.

وتجـدر الاشـارة الى ان معظـم التدخـلات والمـؤشرات الـواردة في الخطـة تعـود لبنـاء قـدرات الهيئـة الوطنيـة لشـؤون المـرأة اللبنانيـة في القيـام بعملهـا وفي علاقتهـا بمنظـمات المجتمـع المـدني، اكـثر مـما تعـود لبنـاء قـدرات منظـمات المجتمـع المـدني بشـكل عـام. لـذا نجـد ان الاسـتمارة المعـدّة لهـذا المجـال لم تتضمّـن الاسـئلة الكفيلـة بالاجابـة عـن الاهتمامـات الاساسـية في هـذه الخطـة.

وسـنعرض في مـا يـلي لمـا قـام بـه الـشركاء في تنفيـذ خطـة العمـل في مجـال بنـاء قـدرات المؤسسـات والجمعيـات ومـدى تطابقهـا مـع مـا هـو مطلـوب في الخطـة.

أولاً: منظمات المجتمع المدني

بلغ عدد المنظمات التي نشطت في مجال بناء قدراتها ٢٠ منظمة، أي ٥٠٪ من العينة الاجمالية. وهذا مؤشر جيد، اذ يعكس اهتمام هذه المنظمات بتطوير ذاتها وقدراتها لزيادة فعاليتها. ولقد توزعت انشطتها على تطوير قدرات العاملين فيها، وتطوير انظمة العمل الاداري، والاجهزة الفنية، وفعالية نشاطاتها، وسبل التنسيق مع باقي الشركاء، والقدرة على اجراء الدراسات حول قضايا المرأة. ويُظهر الرسم البياني رقم ٣٣ توزّع المنظمات بحسب نوعية النشاط الذي قامت به لبناء وتطوير قدراتها.

يظهر توزع المنظمات على مجال النشاط الذي قامت به ان غالبيتها (١٥) قد اولت اهتمامها لتطوير قدرات العاملين فيها، و١٠ عملت على تطوير انظمة العمل الاداري، في حين لم يستقطب العمل على تطوير سبل التنسيق مع الشركاء وتطوير فعالية النشاطات سوى اربع منها. وبما ان كلاهما مهم لتفعيل ومنهجة عمل المنظمات وضمان الاستفادة القصوى منه، كما تمكينها من تشكيل كتلة ضاغطة قادرة على احقاق التغيير، نرى ضرورة ايلاء هذه المجالات اهتماما اكبر.

ويظهر الجدول رقم ٢٤ ادناه ان الانشطة شملت اعدادا لا بأس بها من المستفيدين والمستفيدات. لكن يبقى الاهم مقدرة المنظمات على الابقاء على المتدربين والمتدربات في ظل امكاناتها المادية المحدودة.

وفي سعيها لبناء قدراتها اقامت ٧ منظمات شراكات مع جهات مختلفة. فاقام بعضها شراكة مع وزارات هي وزارة الصحة العامة، والتربية والتعليم العالي، والسياحة، او مع جهات دولية حكومية او غير حكومية، او مع منظمات مجتمع مدني محلي. كذلك تلقى بعضها دعما من مجلس الانماء والاعمار (منظمة واحدة) والقطاع الخاص (منظمة واحدة) ووزارة الشؤون الاجتماعية (منظمة واحدة) والمحكمة الجعفرية (منظمة واحدة).

مجال النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في مجال بناء وتطوير القدرات	٪ من العينة الاجمالية
تطوير قدرات العاملين	١٥	٧٥٪	٣٧.٥٪
تطوير انظمة العمل الاداري	١٠	٥٠٪	٢٥٪
تطوير الاجهزة الفنية	٤	٢٠٪	١٠٪
تطوير فعالية النشاطات	٤	٢٠٪	١٠٪
تطوير سبل التنسيق مع الشركاء	٤	٢٠٪	١٠٪
تطوير القدرة على اجراء دراسات حول قضايا المرأة	٥	٢٥٪	١٢.٥٪

الجدول رقم ٢٣:
توزّع المنظمات بحسب نوعية النشاط الذي قامت به لبناء وتطوير قدراتها

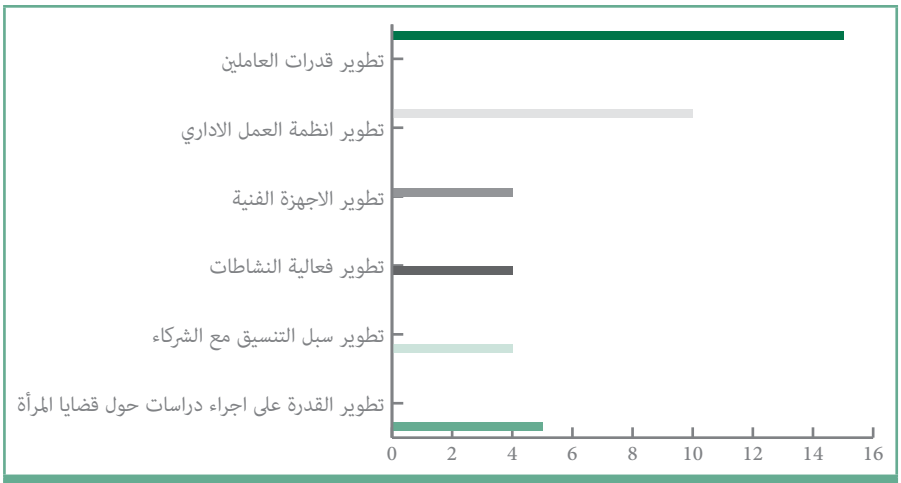

رسم بياني رقم ٣٣:
توزّع المنظمات بحسب نوعية النشاط الذي قامت به لبناء وتطوير قدراتها

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

بادرت الهيئة الوطنية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وبدعم منه الى العمل على بناء قدراتها الذاتية وفي كل ما من شأنه تعزيز وتفعيل موقعها، واداءها، وعلاقاتها مع الخارج. وهكذا بدأت الهيئة بتجميع ومراجعة تقارير وطنية واحصاءات تتعلق بوضع المرأة وبالنوع الاجتماعي لتوفير قاعدة معلومات تشكل اساسا علميا وموضوعيا لتقييم مسار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١. كذلك عملت الهيئة على انشاء وتفعيل بوابة الكترونية تضم عدة اقسام هي: المكتبة الالكترونية ومركز النشر، والمنتدى النسائي، والمركز الالكتروني، والمركز الدولي. ويهدف كل هذا الى نشر المعرفة وتبادل المعلومات في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. كما انشأت صفحتان لها على مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وتويتر لاتاحة المجال امام الافراد والجمعيات لمتابعة ومواكبة المستجدات على صعيد الحملات الوطنية، وللاطلاع على نشاطات الهيئة والتدريبات وورش العمل وآخر الاصدارات والمراجع المتعلقة بوضع المرأة والنوع الاجتماعي في لبنان.

بالاضافة الى هذا، قامت الهيئة بالتشبيك مع عدد من المنظمات الدولية والعربية وهي: صندوق الامم المتحدة للسكان، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، ومنظمة المرأة العربية.

نوع النشاط	عدد المستفيدين/ات	عدد المنظمات	٪ من المنظمات العاملة في المجال	٪ من العينة الاجمالية
تطوير قدرات العاملين	اقل من ١٠	٨	٤٠٪	٢٠٪
	١١-٢٠	٦	٣٠٪	١٥٪
	٢١-٥٠	٤	٢٠٪	١٠٪
	٥١-٧٥	١	٥٪	٢،٥٪
	اكثر من ٧٥	٣	١٥٪	٧،٥٪
تطوير انظمة العمل الاداري	اقل من ١٠	٥	٢٥٪	١٢،٥٪
	١١-٢٠	١	٥٪	٢،٥٪
	٢١-٥٠	٦	٣٠٪	١٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير الاجهزة الفنية	اقل من ١٠	١	٥٪	٢،٥٪
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	١	٥٪	٢،٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير فعالية النشاطات	اقل من ١٠	-	-	-
	١١-٢٠	٢	١٠٪	٥٪
	٢١-٥٠	٢	١٠٪	٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير العمليات التنسيقية مع باقي الشركاء	اقل من ١٠	٢	١٠٪	٥٪
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	١	٥٪	٢،٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير القدرة على اجراء الدراسات حول قضايا المرأة	اقل من ١٠	-	-	-
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	-	-	-
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	٢	١٠٪	٥٪

جدول رقم ٢٤:

aعدد المنظمات موزع على متغير عدد المستفيدين/ات من الانشطة التي قامت بها في مختلف المجالات

كذلك قامت بالتشبيك والتعاون مع مختلف الجمعيات النسائية والتنموية ومع الادارات والمؤسسات العامة بهدف تطبيق خطة العمل الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١-٢٠٢١. وفي هذا الاطار تم التشبيك مع التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الاسري، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخارجية والمغتربين، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ومؤسسة الوليد بن طلال. وهدف التشبيك هذا الى تنمية قدرات الهيئة وشركاءها من نقاط ارتكاز جندري في الوزارات والمؤسسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المرأة، وموظفين/ات في الادارات الرسمية.

واخيرا قامت الهيئة بتوقيع اتفاقيات تعاون مع عدد من المؤسسات الاكاديمية ومراكز الابحاث كالجامعة اللبنانية الاميركية وجامعة القديس يوسف ونقابة المحامين وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، ظهرت النتائج الايجابية للتشبيك وتوقيع اتفاقيات التعاون في ء) تجهيز مركز التدريب الرئيسي للسيدات في مكاتب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ب) تجهيز مراكز لتدريب السيدات في عدد من المناطق، ج) اقامة دورات تدريبية حول مواضيع مختلفة منها التخطيط الاستراتيجي وتنمية العمل الاداري وتحديث المعلومات للعاملين/ات في مراكز الخدمات الصحية والاجتماعية، د) تنظيم حملات توعية وكسب تأييد حول مواضيع مختلفة منها زواج القاصرات/ين والعنف ضد المراة والجنسية، ه) اعداد واطلاق دراسات، و) الاستفادة من ما توفره مراكز الابحاث الجامعية في مكتباتها، كما من امكانية توجيه الابحاث المستقبلية الى حيث تكمن الحاجة الى دراسات علمية وموضوعية.

الا ان الامكانيات المادية والبشرية المحدودة لا زالت العقبة الاساس امام الهيئة للعب دورها كاملا. لذا يجب العمل على حث المعنيين في الدولة على توفير هذه الامكانيات بما يتماشى والمسؤوليات والصلاحيات المنوطة بها.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

تظهر المراجعة لما ورد في الاقسام السابقة حول مساهمة الوزارات في تنفيذ خطط العمل في المجالات التي تعود لاختصاصها، كما تحليل الاجابات الواردة منها عن اسئلة الاستمارات التي وُجهت اليها ان الوزارات التي قامت بدعم بناء قدراتها وقدرات منظمات المجتمع المدني التي تتعامل معها هي وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية والبلديات وبالتحديد المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، ووزارة الصحة العامة، ومجلس الانماء والاعمار. الا ان هذه الجهود لا زالت تعاني من ثغرات مهمة خاصة في بناء وتطوير قدرات الاجهزة الحكومية. و تشكّل عملية مأسسة برامج تطوير القدرات اهم التحديات في هذا المجال لما لها من اثر فاعل في المقدرة على تطوير الاستراتيجيات، وتنفيذ البرامج، والاشراف على صحة التنفيذ.

رابعاً: المنظمات الدولية

يأتي في طليعة المنظمات الدولية التي ساهمت وتساهم في بناء قدرات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية صندوق الامم المتحدة للسكان الذي اقام شراكة مع الهيئة لبناء قدراتها في مجال ادماج النوع الاجتماعي في الخطط القطاعية وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل الوطنية. كذلك مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان الذي تعاون مع الهيئة الوطنية وصندوق الامم المتحدة للسكان في تنظيم دورات تدريبية لنقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة لتعزيز وتفعيل دورهم في عملية ادماج الجندر في مختلف القطاعات.

بالاضافة الى هذا، نذكر بما ورد اعلاه في قسم المجال الاقتصادي حول المشاريع التي قامت بها المنظمة الدولية للاغذية والزراعة في مختلف المناطق اللبنانية والتي كان من اهدافها المباشرة او غير المباشرة بناء وتطوير قدرات المؤسسات والتعاونيات وغيرها في المجالات التي شملتها هذه المشاريع. كذلك نذكر بما ورد اعلاه في المجال التربوي حول عمل منظمة الاونيسكو في بناء قدرات مدراء المدارس الرسمية والجهاز التعليمي في مقاربته لقضايا المرأة.

اما الجهات والمنظمات الدولية التي اقامت شراكات او قدمت دعما لمنظمات المجتمع المدني بحسب ما اظهرت نتائج الاستمارات فهي:

الجهات التي اقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني	الجهات التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	المنظمة الدولية للهجرة
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	KVINNA TILL KVINNA كفينا تل كفينا
التعاون الايطالي	وكالات الامم المتحدة
خدمات الاغاثة الكاثوليكية	
وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين	
منظمة الامم المتحدة للطفولة	
فورماتك	
السفارة الاميركية في بيروت	
مؤسسة التعليم العالمي	

جدول رقم ٣٥:
لائحة الجهات الدولية الي ساهمت بدعم منظمات المجتمع المدني في عملية بناء قدراتها

خـلاصـة المحـور

تشـير المعلومـات اعـلاه الى وجـود حـرص اكيـد لـدى الهيئـة الوطنية لشـؤون المـرأة اللبنانية ومنظـمات المجتمـع المدني على بنـاء وتطويـر قدراتهـم لتفعيـل ادائهـم في خدمـة قضايـا المرأة عـلى انواعهـا. الا ان عمل منظـمات المجتمع المـدني يعاني من بعـض الضعـف في مجـال تطويـر القـدرة عـلى التنسـيق مـع باقـي الـشركاء، والقدرة على ضـمان فعاليـة الانشـطة، والوصول الى اكـبر شريحـة شـعبية ممكنـة لتجييـش الدعـم الـلازم لاهداف هـذه المنظمات. لـذا نـرى ضرورة ايلاء الاهتـمام للتدريب عـلى الاشراف والمتابعـة والمراقبـة عـلى تنفيذ الانشـطة وتقييـم عملية التنفيذ وفعاليتهـا. وكما هو الحال مـع الهيئة الوطنية، تبقـى محدوديـة المـوارد العامـل الاهـم في اعاقـة عمليـة بنـاء وتطويـر قـدرات المؤسسـات والجمعيـات العاملة عـلى قضايا المـرأة. وفي هـذا الاطـار نـرى انـه مـن الـضروري توسـيع وتعزيـز العلاقة مـع القطاع الخـاص في لبنان للاسـتفادة مـن خبراته ومسـاعدته في هـذا المجال.

١١- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية

حددت خطة العمل الوطنية **الهدف الاستراتيجي** لهذا المجال بحماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية. ووضعت خطة العمل في هذا المجال **الاهداف العملانية** التالية:

- مشاركة اوسع للمرأة ودور فاعل لها في انشطة الحوار وحلّ النزاعات وبناء ثقافة السلام لتخطّي الأثار الناجمة عن الحروب بما يتماشى مع قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥.
- تدابير وقائية من النزاعات والكوارث الطبيعية تحرص على مشاركة النساء وتعمل على تقدير المخاطر بما يراعي النوع الاجتماعي.
- تدابير وبرامج اغاثة وحماية تراعي النوع الاجتماعي وتضمن سلامة النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- بناء قدرات الخلايا المحلية مع مراعاة احتياجات النساء والرجال عند حصول كوارث ونزاعات.
- اجراء دراسات وابحاث حول طبيعة المخاطر التي تهدد كلا من النساء والرجال في حالات الكوارث والحروب.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف العملانية، نصّ الخطة على مجموعة من **التدخلات** المطلوبة موزعة على اربع مستويات وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات، والقوانين، والتشريعات

- إشراك المرأة في مختلف جلسات الحوار الوطنية كافة وفي المصالحات التي تجري والتأكّد من مشاركتها في مختلف اللجان، و/أو الوفود الدبلوماسية والمباحثات الدولية.
- العمل على تشجيع انخراط المرأة في مختلف المراكز القيادية لا سيما البلديات وفي المجلس النيابي والوزارات وفي المواقع العليا وفي الادارات العامة التي تعنى بإدارة الكوارث والنزاعات ومعالجتها.
- زيادة التثقيف السياسي للمرأة وتشجيعها على الانخراط في الأحزاب وتولّي مسؤوليات ومهمّات قيادية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- وضع آليات تكفل مشاركة متوازنة للمرأة والرجل في الخلايا المحلية المناطقية بالتعاون مع البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي لإدارة مواجهة الكوارث ولإتّخاذ التدابير الوقائية اللازمة.
- جمع بيانات ومعلومات تحدّد طبيعة المخاطر والآثار المترتبة على كل من النساء والرجال.
- تحضير الملاجىء ومعدّات الإغاثة اللازمة مع مراعاة الحاجات المختلفة لكلّ من النساء والرجال وقدرة كل منهما على الوصول اليها.
- تضمين نظام الإنذار المبكر التدابير التي تكفل وصوله الى مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها النساء داخل البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة.
- اعتماد تدخّلات تراعي حصول جميع الفئات من نساء ورجال وأطفال وشباب على المساعدات الإنسانية بطريقة متساوية، عادلة وسريعة.
- التأكّد من إدماج خدمات الصحة الإنجابية للمرأة في برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية.
- تطوير برامج (ندوات، حملات توعية، منشورات ولقاءات تثقيفية) لتوعية المجتمع على كيفية التصرّف في حالات الكوارث.
- نشر تدابير حماية للنساء والأطفال وكبار السنّ من الاعتداءات الجنسية والعنفية في حالات النزاعات والتشرّد والحروب والكوارث الطبيعية على مختلف الفرقاء.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- إعداد برامج تدريبية حول الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في حالات الكوارث والنزاعات موجَّهة للخلايا المحلية والمناطقية.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- إعداد بيانات ومعلومات لتحديد طبيعة المخاطر وآثارها لكل من النساء والرجال في حالات الحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية وتساهم في تحديد طرق التدخل السليمة للنساء والرجال.

لدى التمعن في التدخلات والمؤشرات نجد انها بمجملها مطلوبة من جهات رسمية اكثر مما هي مطلوبة من المجتمع المدني. لذا ستعبّر النتائج ادناه عن ما قام به المجتمع المدني للعمل والمساعدة على الحد من اثار هذه الاوضاع، خاصة في ظل مشكلة النزوحين السوري والعراقي الى لبنان بنتيجة الحرب القائمة في هذين البلدين.

أولاً: منظمات المجتمع المدني

اظهر فرز نتائج الاجابات الواردة من منظمات المجتمع المدني ان ١٢ منها (٣٠٪ من العينة الاجمالية) قد عمل خلال ٢٠١٣ في مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية. ولقد تنوعت الانشطة والخدمات التي قامت بها هذه المنظمات، واحاطت بعدد لا بأس به من الحاجات الاساسية للنساء والفتيات ضحايا النزاعات القائمة. ويظهر

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من المنظمات العاملة في المجال	٪ من العينة الاجمالية
تقديم مساعدات مالية	١	٪٨،٣	٪٢،٥
تقديم مساعدات عينية	٦	٪٥٠	٪١٥
تقديم خدمات صحة انجابية	٦	٪٥٠	٪١٥
توعية على الحماية من الاعتداءات الجنسية والعنف	٥	٪٤١،٦	٪١٢،٥
تقديم خدمات لضحايا العنف	٤	٪٣٣،٣	٪١٠
برامج تثقيفية وترفيهية	٥	٪٤١،٦	٪١٢،٥

جدول ٢٦:
توزع المنظمات على نوع الانشطة والخدمات التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني

الجدول رقم ٢٦ اعلاه توزع المنظمات على نوعية الانشطة التي قامت بها والتي تجاوز عدد المستفيدات من كل منها ١٠٠ مستفيدة.

وفي اطار هذه الخدمات قامت منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدات الغذائية والالبسة، والادوية ووسائل تنظيم الاسرة، وتوعية حول موضوع الصحة الانجابية، وسبل تعزيز الوقاية الذاتية، والطبابة. كما قدمت المشورة النفسية والاجتماعية، والمساحات الآمنة لضحايا الاعتداءات الجنسية والعنف، والدعم النفسي من خلال الفنون، وتنظيم البرامج التدريبية.

ولقد كان لهذه المنظمات مطالباتها باشراك المرأة في ادارة برامج الاغاثة والمساعدات الانسانية (٥ منظمات) اما على الصعيد الوطني (منظمة واحدة)، او المحلي (منظمتان) او البلدي (منظمتان). كذلك طالبت خمس منظمات بمشاركة المرأة في اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات الرامية الى حل النزاعات؛ ثلاث منها طالبت باشراك المرأة على الصعيد الوطني، واثنتان باشراكها على الصعيد المحلي، وطالبت منظمة واحدة باشراكها على كل من الصعيدين الاقليمي والدولي.

وطالب بعض هذه المنظمات باقرار القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الامن (المرأة والسلم والسلام) وصياغة خطة وطنية حول هذا القرار.

وفي معرض تنفيذها لبرامجها، اقامت هذه المنظمات شراكات مع جهات مختلفة محلية (وزارة ومنظمات مجتمع مدني محلي) او مع منظمات دولية حكومية او غير حكومية وهي الاتحاد الاوروبي، والمفوضية العليا للاجئين، ومنتدى النساء الدولي للسلام والحرية، وكاريتاس الاخوة وتحالف هارتلاند. وقد حصلت منظمة واحدة على دعم لانشطتها من القطاع الخاص، واربع من منظمات دولية هي الاتحاد الاوروبي والمفوضية العليا للاجئين.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تعاونت الهيئة الوطنية مع منظمة المرأة العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مشروع توزيع «الحقائب الصحية» التي ترمي الى مساعدة اللاجئات السوريات.

ثالثاً: المنظمات الدولية

في ضوء معرفتها بالاوضاع اللبنانية عامة وبالاثر المحتمل للنزوح السوري والعراقي وغيره على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في لبنان، قام عدد من منظمات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية او غير الحكومية بتنفيذ او دعم مشاريع ترمي الى الحد من الاثار السلبية لهذه الاوضاع على الجماعات النازحة والجماعات المضيفة.

في هذا الاطار قامت منظمة الاونيسكو بتنفيذ مشروع «بناء المهارات الحياتية لدى الشباب والشابات لتعزيز الترابط الاجتماعي». مدة المشروع ٦ اشهر وقدّم الدعم المادي والتقني. وهدف الى بناء المهارات الحياتية لدى الشباب والشابات لتعزيز الترابط الاجتماعي عبر تقديم الدعم المادي والتقني. وتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع الصليب الاحمر اللبناني، واستهدف طلاب المراحل الثانوية والجامعية في لبنان، وبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع ٦٠٠ طالب وطالبة.

كذلك قام صندوق الامم المتحدة للسكان ببرنامج لحماية النساء اللواتي تأثرن بالازمة السورية. وهدف المشروع الى تعزيز قدرات الشركاء على الترويج لضرورة العمل على حماية الفتيات والنساء اللواتي تأثرن بالازمة السورية، وتفعيل قدراتهم في تأمين الحماية لهن عبر تقديم الدعم المالي والتقني. مدة البرنامج سنة، وتم تنفيذه بالشراكة مع خمس منظمات غير حكومية محلية ودولية. واستهدف هذا البرنامج ٥٠٠٠ من النساء السوريات واللبنانيات اللواتي تأثرن بالازمة السورية ويتواجدن في مناطق تأثرت بالازمة.

والى جانب هذه المنظمات نُضيف الاتحاد الاوروبي، والمفوضية العليا للاجئين، ومنتدى النساء الدولي للسلام والحرية، وكاريتاس الاخوة، وتحالف هارتلاند الذين سبق ذكرهم في قسم المجتمع المدني اعلاه.

خـلاصـة المحـور

تشير المعلومات اعلاه ان منظمات المجتمع المدني قد قامت بمجهود مهم ضمن امكانياتها المحدودة لحماية المرأة اللبنانية وغير اللبنانية من نتائج واثار الاحداث التي تعصف بلبنان والمنطقة. الا ان هذا العمل يبقى آنيا ومحدودا بتوفر الدعم كما بعوامل اخرى. وفي حين يمكن اعتبار المعلومات الواردة اعلاه مؤشرا على اندفاع المجتمع المدني لحماية المرأة والفتاة في اوقات النزاعات والحروب، الا ان التدخلات الاساسية لتأمين الحماية للمرأة في هذه الاوضاع مطلوبة من وحدة الحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الجهات الرسمية الوطنية والمحلية. لذا نرى ضرورة العمل الجاد والمكثّف لحثّ المعنيين على اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان تحقيق الاهداف العملانية التي حددتها خطة العمل الهادفة الى تأمين الحماية للمرأة والفتاة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية وضمن اطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.

١٢- مجال النوع الاجتماعي

حددت خطة العمل في مجال النوع الاجتماعي **هدفها الاستراتيجي** «بادماج بُعد النوع الاجتماعي في كل الميادين». وفي سبيل تحقيق هذا نصّت الخطة على **الاهداف العملانية** التالية:

- تعميم مفهوم النوع الاجتماعي على مختلف القطاعات وعلى مستوى الادارات والمؤسسات العامة.
- تعميم مفهوم النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الخاصة.
- مأسسة عمل نقاط الارتكاز في الادارات والمؤسسات العامة.
- التشبيك والتنسيق بين مختلف افراد نقاط الارتكاز.
- تعزيز معرفة مسؤولي الادارات العامة والوزارات ونقاط الارتكاز بمفهوم النوع الاجتماعي وطريقة ادماجه في انشطتهم.
- اجراء دراسات وابحاث جندرية تسمح بمعرفة واقع النوع الاجتماعي في لبنان.

ونصّت خطة العمل على مجموعة من **التدخلات** المطلوبة موزعة على اربع مستويات وهي:

التدخلات المطلوبة على مستوى السياسات والقوانين والتشريعات

- وضع موازنات تراعي مفهوم النوع الإجتماعي في الإدارات والمؤسسات العامة.
- تضمين مفهوم النوع الإجتماعي في المباريات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية.
- ادماج مفهوم النوع الإجتماعي في برامج التدريب والتأهيل التي تجريها الإدارات والمؤسسات الرسمية.
- إجراء تحليل جندري لعدد من المؤسسات (عامة وخاصة) والبناء على هذه التجربة بهدف تعميمها.
- تشجيع المؤسسات الخاصة على اعتماد مفهوم النوع الإجتماعي في برامجها وأنشطتها.
- توضيح دور نقاط الإرتكاز وتوصيف مهامهم.
- تظهير دور نقاط الإرتكاز ومهامها في الإدارات والمؤسسات العامة.
- تشجيع إنشاء وحدات مختصّة بالنوع الإجتماعي في الإدارات والمؤسسات العامة.
- متابعة دورية للإنجازات التي يتمّ تحقيقها من قبل نقاط الإرتكاز في مواقع عملهم.

التدخلات المطلوبة على مستوى الاعلام والتوعية والتعبئة

- وضع آلية تنسيق بين الهيئة ونقاط الإرتكاز في الوزارات من جهة وبين مختلف نقاط الإرتكاز من جهة أخرى.
- تمتين شبكة نقاط الإرتكاز في علاقاتها مع بعضها ومع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة من خلال لقاءات دورية وتبادل خبرات وتجارب ومعلومات.

التدخلات المطلوبة على مستوى بناء القدرات البشرية والمؤسساتية

- تنظيم لقاءات دورية مع مسؤولي الادارات العامة والوزارات تتناول كيفية إدماج بُعد النوع الإجتماعي في السياسات والبرامج والأنشطة.
- تدريب مستمرّ لنقاط الإرتكاز وفق احتياجاتهم وطبيعة تدخلهم في الإدارات التي يعملون فيها.

التدخلات المطلوبة على مستوى الدراسات والابحاث

- تخصيص منح جامعية لإجراء دراسات جندرية في مختلف المجالات.
- وضع قاعدة معلومات مبنيّة على النوع الإجتماعي في مختلف القطاعات.

فما الذي تمّ تنفيذه من التدخلات المطلوبة لتحقيق هذه الاهداف العملانية؟

أولاً: منظمات المجتمع المدني

أظهرت النتائج الخاصة بعينة منظمات المجتمع المدني ان ١٥ منظمة منها تعمل على موضوع النوع الاجتماعي (٣٧،٥٪ من العينة الاجمالية). وقد تنوعت عناوين الانشطة التي قامت بها هذه المنظمات. فمنها من ركّز على مفهوم النوع الاجتماعي وآليات ادماجه في السياسات العامة ونظّم ورش تدريبية حول الموضوع، ومنها من نظّم دورات توعية او ورش عمل حول الاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا الجندر، ومنها من شدّد على بناء القدرات في هذا المجال وعلى التمكين السياسي للمرأة والدعوة لاشراكها في الحياة السياسية على مستوى صنع القرار وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ويعرض الجدول رقم ٢٧ توزع المنظمات بحسب المجال الذي تندرج تحته هذه الانشطة، ويظهر هذا التوزّع ان العدد الاكبر من المنظمات قد ركّز انشطته في مجال التثقيف والتوعية حول اهمية رسم الخطط الاجتماعية وتطبيقها على صعد مختلفة.

وفي معرض تنفيذها لانشطتها دخل سبع من هذه المنظمات في شراكات مع جهات مختلفة، محلية ودولية. وأظهر توزع هذه المنظمات على نوعية الشركاء وجود مستوى مرتفع من التعاون في ما بين منظمات المجتمع المدني المحلية، وهذا ما لم نشهده في النتائج العائدة للمجالات الاخرى. اذ دخلت ٦ منظمات من السبع التي اقامت شراكات في شراكة مع منظمة محلية او اكثر، ومع ما يزيد عن ٦ جامعات كبرى، كما مع عدد من المؤسسات الاعلامية وبخاصة المرئي منها، ومع وزارتي الشؤون الاجتماعية والاعلام ومجلس الانماء والاعمار. لذا يجب العمل على حثّ منظمات المجتمع المدني على مدّ هذا التعاون الى المجالات الاخرى التي شملتها خطة العمل الوطنية.

المجال	عدد المنظمات	نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال النوع الاجتماعي	٪ من اجمالي العينة
مجال رسم الخطط الاجتماعية وتطبيقها	٧	من جانب الجمعيات غير الحكومية	٣	٪٢٠	٪٧،٥
		من جانب المؤسسات التربوية	٢	٪١٣،٣٣	٪٥
		من جانب القطاع الخاص	صفر	-	-
		غيره	١	٪٦،٦٦	٪٢،٥
مجال مراعاة التوازن بين الجنسين في التوظيف	٣	في المؤسسات العامة	٢	٪١٣،٣٣	٪٥
		في القطاع التربوي	٢	٪١٣،٣٣	٪٥
		في القطاع الخاص	٣	٪٢٠	٪٧،٥
		غيره	صفر	-	-
مجال التمثيل	٤	على الصعيد المحلي	٣	٪٢٠	٪٧،٥
		على الصعيد الطائفي	صفر	-	-
		على الصعيد السياسي	٤	٪٢٦،٦٦	٪١٠
		على الصعيد الخارجي (دبلوماسي او دولي)	١	٪٦،٦٦	٪٢،٥

الجدول رقم ٢٧:
توزع المنظمات بحسب مجالات الانشطة التثقيفية او التدريبية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني

كذلك اظهرت النتائج تعاونا مع عدد كبير نسبيا من الجهات الدولية ان لجهة الشراكة او لجهة تقديم الدعم. وسنورد لائحة باسماء الجهات الدولية هذه تحت عنوان الجهات المانحة ادناه.

ثانياً: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

تتابع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية تعاونها مع صندوق الامم المتحدة للسكان من اجل استكمال عملية دمج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات العامة.

وفي هذا الاطار، تواصل الهيئة جهودها من اجل دمج النوع الاجتماعي في الادارات والمؤسسات الرسمية. وكانت اولى البوادر المهمة انشاء لجنة لادماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم العالي عام ٢٠١٣. وتهدف هذه اللجنة الى ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسة العامة لوزارة التربية والتعليم العالي.

كذلك تسعى الهيئة الى دمج النوع الاجتماعي في السياسات العامة عبر تنفيذ نشاطات في المناطق تهدف الى التحسيس على اهمية دمج النوع الاجتماعي في السياسات العامة والاعمال اليومية. وفي هذا الاطار، تم تنظيم دورات عن اهمية الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي وكيفية الاعداد لها في بلديتي طرابلس وبرج حمود.

واخيرا، تعاونت الهيئة مع كل من صندوق الامم المتحدة للسكان ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان على تنظيم دورات تدريبية لمدربين/ات حول قضايا النوع الاجتماعي. واستهدفت هذه الدورات بعض اعضاء شبكة ضباط الارتكاز الجندري المعينين في الادارات والمؤسسات الرسمية وفريق عمل الهيئة الوطنية وذلك من اجل انشاء فريق وطني متخصص في قضايا النوع الاجتماعي.

ثالثاً: الوزارات والمؤسسات العامة

تم انشاء لجنة لادماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم العالي بموجب التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٩/٣٢ الذي يطلب بموجبه من الوزارات والمؤسسات العامة تعيين ضابط/ة ارتكاز نوع اجتماعي من ضمن العاملين في الوزارة او المؤسسة العامة. وتختص هذه اللجنة بالنوع الاجتماعي وتهدف لادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسة العامة لوزارة التربية والتعليم العالي. وكما ذكرنا اعلاه في المجال التربوي، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بادماج مبادىء المساواة في المواطنة في المناهج المدرسية، كما قامت بتدريب الجهاز التعليمي على كيفية ايصال مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة في مختلف ممارساتهم التعليمية.

ولقد ورد في اجابة وزارة العمل عن الاستمارة التي وُجّهت اليها ان الانظمة تأخذ مقاربة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار دون اعطاء اي تفصيل عن الموضوع.

اما وزارة الصحة العامة فتقوم بدمج النوع الاجتماعي في برامجها ولديها برامج توعية خاصة بالمرأة في مجالي الصحة والصحة الانجابية، كما ان لديها برامج لدعم الاجراءات الطبية الرامية الى معالجة الامراض التي تشكو منها النساء بنوع خاص. ولقد ورد تفصيل لهذا النشاط في مجال الصحة /الصحة الانجابية اعلاه والذي يشير الى دمج النوع الاجتماعي في مجالات عديدة من عمل هذه الوزارة.

وتشير اجابات المديرية العامة لقوى الامن الداخلي ووزارة الداخلية والبلديات عن ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في بعض مجالات عمل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي خاصة في مجال مناهضة العنف الاسري ضد المرأة. كذلك، اشارت الاجابة الواردة من رئيسة مصلحة الصندوق البلدي المستقل الى تعميم صادر من وزير الداخلية والبلديات يطلب فيه من البلديات تخصيص جزء من المبالغ الانمائية الموزعة من الصندوق البلدي المستقل لانشاء مشاريع تتصل بالمرأة.

وفي حين ورد في اجابة وزارة الاعلام انها تمتلك خطة استراتيجية ترمي الى تطوير صورة المرأة في الاعلام، لم يرد اي تفصيل حول مسار تنفيذها.

رابعاً: المنظمات الدولية

في اطار الشراكة القائمة بينه وبين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية منذ سنوات، عمل صندوق الامم المتحدة للسكان خلال العام ٢٠١٣ على برنامجين هدفا الى دمج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات العامة. البرنامج الاول « ادماج النوع الاجتماعي: رفع مستوى معرفة نقاط الارتكاز الجندري بادوات وآليات ادماج النوع الاجتماعي »، مدته ثلاثة اشهر، وتم تنفيذه بالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، واستهدف نقاط الارتكاز الجندري في الادارات والمؤسسات العامة. وبلغ عدد المستفيدين/ات من البرنامج ١٥ متدرب/ة، وقدّم الصندوق الدعم المالي والتقني .

اما البرنامج الثاني فقد هدف الى تعزيز قدرات الهيئة الوطنية في العمل على دمج الجندر في القطاعات المختلفة. ودخل الصندوق في شراكة مع الهيئة الوطنية

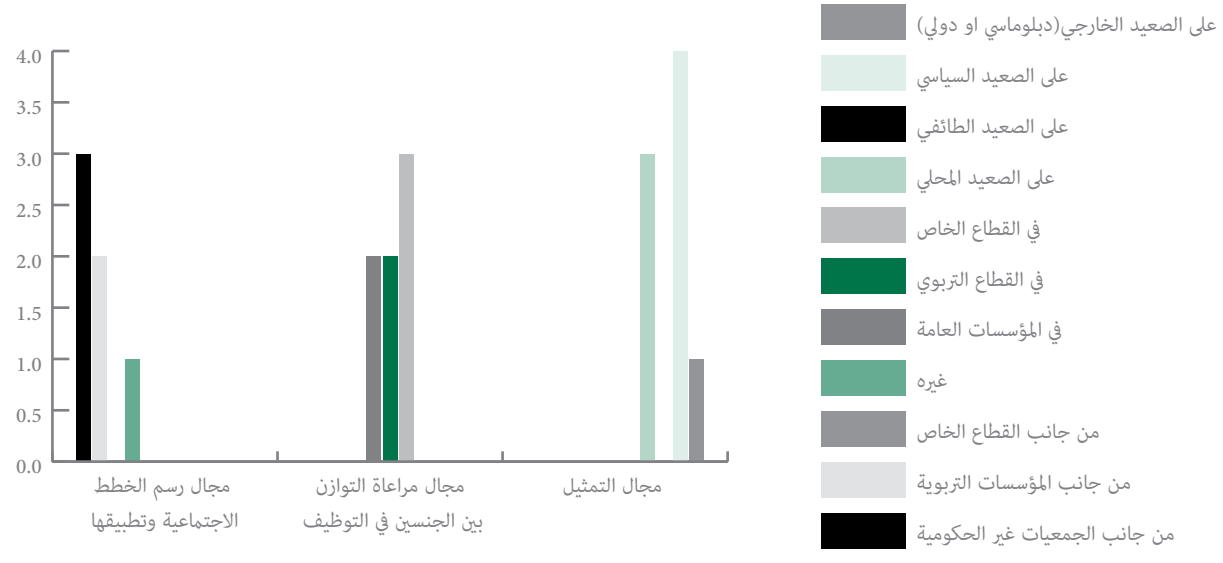

الرسم البياني رقم ٣٤:
توزع المنظمات بحسب مجالات الانشطة التثقيفية او التدريبية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني

لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان وخطة العمل الوطنية المنبثقة منها. مدة المشروع سنة واحدة واستهدف جميع القطاعات والاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني، وقدّم الدعم المالي والتقني.

اما بالنسبة لباقي المنظمات الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا الجندر في الامم المتحدة، ولتجنب التكرار، تظهر المراجعة لبرامجهم ومشاريعهم التي ورد ذكرها في هذا التقرير ان دمج النوع الاجتماعي كان مقومة اساسية في جميع البرامج والمشاريع التي قاموا بها.

اما لائحة الجهات الدولية التي دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني او قدمت الدعم لانشطتها الهادفة الى الدفع باتجاه دمج النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات العامة فتظهر في الجدول التالي رقم ٢٨.

الجهات الدولية التي دخلت في شراكة مع منظمات المجتمع المدني	الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني
المجلس النروجي للاجئين	صندوق الامم المتحدة للسكان
مجلس اللاجئين الدانمركي	كفينا تل كفينا (Kvinna till Kvinna)
السفارة الاميركية	دياكونيا (DIACONIA)
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	اوكسفام /نوفيب (OXFAM/NOVIB)
كفينا تل كفينا (Kvinna till Kvinna)	الشراكة النسائية للتعليم (WLP)
اوكسفام /نوفيب (OXFAM/NOVIB)	
فورماتك (FORMATEC)	
دياكونيا (DIACONIA)	

جدول رقم ٢٨:
لائحة باسماء الجهات الدولية التي دخلت في شراكة مع منظمات المجتمع المدني او قدمت دعماً لها

خـلاصـة المحـور

تظهـر المراجعـة للمعلومـات الـواردة اعـلاه ان العمـل عـلى ادمـاج مقاربـة النـوع الاجتماعي في البرامـج والسياسـات العامة يشـكل موضـع اهتـمام وعمـل وتنسـيق جاد بين مختلف الـشركاء. ولقد غطّت الانشـطة المختلفة معظـم التدخلات المطلوبة مـن منظـمات المجتمـع المـدني والهيئـة الوطنيـة بحسـب مـا نصّـت عليـه خطـة العمـل. الا ان العقبـات عـلى المسـتويات الاداريـة، والسياسـية، والماليـة (نـوع الموازنـة المعتمـدة في لبنان وشـح المـوارد المالية) لا زالـت تقف في وجـه التنفيذ الكامل لخطـة العمـل. لـذا نـرى مـن الـضروري تكثيـف عمـل الـشركاء، وبخاصـة المجتمـع المـدني والهيئـة الوطنيـة، للضغـط عـلى الجهـات الرسـمية للالتـزام بهـذا الدمج.

القسم الرابع: المقترحات والخاتمة

استنادا الى ما ورد اعلاه من عرض وتحليل للمعلومات التي تم استقاؤها من الاستمارات التي وجهتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية الى عينة مؤلفة من ٤٠ منظمة مجتمع مدني، وسبع وزارات، والاستمارات التي وجهناها الى المنظمات الدولية الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي في الامم المتحدة بعد لقائنا بهم في مكاتب صندوق الامم المتحدة للسكان؛ ومن عدة لقاءات تشاورية عُقدت مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية؛

واستنادا الى تقييم ما قام به الشركاء المذكورين اعلاه والمعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية خلال العام٢٠١٣؛

واذ نذكّر بما اوردنا في مطلع هذا التقرير حول الافتقار الى معلومات سابقة يمكن مقارنتها مع ما قام به الشركاء خلال العام ٢٠١٣، وبأن المعلومات الواردة اعلاه تشكل عرضا لما هو الوضع عليه حاليًا، ومعلومات اساسية يمكن المقارنة بها في اي تقييم مستقبلي؛

نتقدم من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشركائها في تنفيذ خطة العمل الوطنية والاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان بالمقترحات التالية الهادفة الى زيادة وتفعيل قدرتها على اجراء تقييم علمي ومنهجي لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية الحالية او اية خطة مستقبلية.

على مستوى جمع المعلومات، وادخالها، وفرزها

استنادا الى ما ذكر اعلاه حول العقبات التي واجهت عملية جمع المعلومات المطلوبة من الشركاء المعنيين بتنفيذ خطة العمل الوطنية، وبهدف تحسين هذه العملية، وضمان الحصول على كمية ونوعية المعلومات الكفيلة بتسهيل القيام بتقييم دقيق لمسار تنفيذ هذه الخطة مستقبليا، نقترح العمل على ما يلي:

١- ضمان اعتماد عينة اكثر تمثيلية تشمل منظمات وبلديات من المحافظات بنسب محددة. وبما ان الخطة تشمل المرأة في لبنان، يجب ادخال بعض المنظمات غير اللبنانية (الفلسطينية مثلا) في العينة المستطلعة. فرغم ان العينة الحالية كفيلة باعطاء معلومات اساسية مهمة يمكن البناء عليها، الا ان امكانية التعميم او الاستنتاج الدقيق عبرها غير ممكن لان هامش الخطأ يتجاوز ١٥٪.

وفي هذا الاطار نقترح ان تضم عينة الوزارات والمؤسسات الرسمية بعض المؤسسات الرسمية التي لم يتم ادراجها في العينة الحالية وبخاصة المديرية العامة للاحصاء المركزي، ومجلس الانماء والاعمار، ورئاسة مجلس الوزراء، وامانة سر مجلس النواب، ووزارة العدل، الذين ورد ذكرهم في الخطة كمصادر للمعلومات.

٢- تكليف خبير/ة بمراجعة نص الاستمارات الالكترونية الموجهة لمنظمات المجتمع المدني وللوزارات والمؤسسات العامة في ضوء نتائج هذا التقرير لضمان قياسها للتدخلات المطلوبة ومراعاتها لاي تغيير طرأ على اوضاع المرأة منذ وضع الاستمارات السابقة.

٣- العمل على تأمين الدعم والتدريب التقني في مجالي التوثيق المنظم والمعلوماتية للمنظمات العاملة في مجال المرأة وللهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وفي هذا السياق ننصح بالطلب الى الخبير/ة اعلاه تحضير نموذج (الكتروني او ورقي) يوضح بتصرّف المنظمات والهيئة لتعبئته دوريا (كل ٣ او ٦ أشهر) من قبل المسؤولين عن البرامج والانشطة، كما العمل على تحضير نموذج خاص بنقاط الارتكاز الجندري في الادارات والمؤسسات العامة. ويخصص هذا النموذج للاستعمال داخل المنظمة او الوزارة فقط وليساعد المعنيين في استرجاع المعلومات بدقة عند الحاجة.

ويهدف استخدام هذا النموذج الى توحيد اسلوب توثيق المعلومات بين المنظمات من جهة، وبناء قدرات نقاط الارتكاز الجندري من جهة أخرى في توثيق ما تقوم به وزاراتهم من برامج وانشطة ومشاريع وسياسات. ونقترح ان يتضمن هذا النموذج تحديدا لنوعية البرامج والانشطة التي تقوم بها الجهة المعنية (منظمة او وزارة)، ومجالها، واطارها الجغرافي، ومدتها، واهدافها، والفئات المستهدفة وعدد المستفيدات/ المستفيدين، والجهة/ الجهات الداعمة، ونوعية الدعم (وليس قيمته). وبالتالي يتم استعمال المعلومات المدرجة دوريا من قبل المنظمة او نقطة الارتكاز الجندري للاجابة عن الاسئلة في اية عملية استقصاء مستقبلية للمعلومات تقوم بها الهيئة، وذلك تفادياً للجوء الى الذاكرة فقط (التي يمكن ان تخون صاحبها) لدى الاجابة عن مختلف الاسئلة التي تتضمنها الاستمارة كما حصل لدى تعبئة الاستمارات الحالية من قبل بعض المنظمات والوزارات.

٤- تضمين الاستمارات الموجهة الى هؤلاء الشركاء سؤالاً عن عناوين الدراسات التي اجريت ومكان نشرها او توفرها. اذ ان المشكلة تكمن في غياب التواصل في هذا المجال وعدم نشر المعرفة، وبالتالي الى تعدد الدراسات حول الموضوع الواحد دون جدوى تذكر، والافتقار لها حيث الحاجة ماسة لاجرائها. وبهذا يمكن للهيئة اغناء مكتبتها الالكترونية من جهة، وبناء قدراتها في مجال الترشيد الى اماكن النقص والحاجة في الدراسات حول المرأة من جهة أخرى.

٥- وفي هذا الاطار، وبهدف اغناء مكتبتها الالكترونية وزيادة مقدرتها على الترشيد الى اماكن النقص والحاجة في الدراسات حول المرأة، نقترح ان تقوم الهيئة بوضع استمارة خاصة بالمؤسسات العلمية ومراكز الابحاث التي غالبا ما تقوم بدراسات وانشطة حول موضوع المرأة وحقوق الانسان.

٦- العمل على جمع معلومات من الجهات المانحة والمنظمات الدولية ومن اطراف اخرى مولجة ببعض التدخلات في بعض المجالات ونصت عليها خطة العمل غالبا تحت بند «المصادر».

٧- بالاضافة الى هذا، وبهدف الاحاطة باكبر قدر من المعلومات عن كل ما يمكن ان يصب في خدمة تنفيذ خطة العمل الوطنية، نقترح العمل على ايجاد وسيلة لجمع المعلومات النوعية من :

ء) القطاع الخاص حول اي سياسات او برامج او انشطة يمكن ادراجها تحت اي من المحاور الاثنا عشر الواردة في الخطة (مثلا من قطاع المصارف حول تعديل نظام داخلي لضمان المساواة، دعم ورعاية انشطة، مطالبة بتبني او تعديل قوانين او سياسات الخ...)؛

ب) المؤسسات الاعلامية على انواعها.

ويمكن جمع هذه المعلومات اما عبر استمارات او عبر حلقات نقاش مركّزة (Focus groups).

على مستوى خطة العمل الوطنية

١- نقترح اعادة النظر ببعض المؤشرات، ومدى صلاحيتها في قياس نتائج التدخلات المطلوبة.

٢- الاسراع بعملية تشكيل آلية المتابعة والتنسيق المذكورة في بيان انجازات الهيئة، وادراجها كجهة مسؤولة عن المتابعة والتنسيق في متن الخطة.

٣- اضفاء الصفة الرسمية على ما تقوم به الهيئة الوطنية حاليا من مهام التنسيق والمتابعة عبر اعطائها دورا اساسيا وقياديا في تشكيل هذه الآلية وادارة عملها، والنص على هذا الدور في خطة العمل الوطنية. ويمكن ان يتم هذا بالاستناد الى المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢٠ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ التي حدّدت مهام الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وبرأينا انه يجب ايلاء هذا الاقتراح الاهتمام اللازم خاصة في ضوء تصنيف غالبية منظمات المجتمع المدني للهيئة كمنظمة مجتمع مدني (في اجاباتهم على الاستمارات). لذا نرى انه على الهيئة العمل على تغيير هذه الصورة وتثبيت موقعها ودورها كآلية وطنية رسمية.

٤- استنادا الى تحليل النتائج والوعي للضوابط التي تحد من عمل الهيئة الوطنية، نقترح العمل على تأمين الدعم المادي والتقني والجهاز البشري اللازم لها لكي تستطيع الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها.

على مستوى الشركاء في تنفيذ خطة العمل الوطنية

١- اظهرت الاجابات التي وردتنا من المنظمات الدولية الاعضاء في مجموعة العمل على قضايا النوع الاجتماعي في الامم المتحدة ان عددا منها لا يسترشد بتاتاً بالاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان في تحديد اولويات برامجها المتعلقة بالمرأة في لبنان بل باولويات منظماتها. وهذا امر طبيعي. لكن، وبما ان معظم اولويات المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق المرأة والانسان والتنمية لا تختلف في جوهرها عن ما ترمي الاستراتيجية والخطة الوطنية الى تحقيقه، نقترح ان تعمل الهيئة، وبمساندة من الشريك والداعم الاساسي لعملها (صندوق الامم المتحدة للسكان) على التواصل الدائم مع هذه المنظمات وابراز التقارب في الاولويات وضرورة التعاون في المجالات العائدة لاختصاص كل منها.

٢- كذلك، وبسبب عدم ترجمة خطة العمل الوطنية الى اللغات الاجنبية اعلن معظم المنظمات عدم المعرفة بمضمون الخطة النهائي رغم مشاركتهم في الاستشارات التي سبقت وضعها. لذا نقترح ان يتم العمل على ترجمة الخطة بعد مراجعتها وتوزيعها عليهم وتحديد مواعيد لمناقشة امكانية وسبل التعاون في تنفيذها.

٣- وفي هذا الاطار، نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ببناء شبكة علاقات وثيقة مع مختلف الجهات الداعمة، وبخاصة المنظمات الدولية والسفارات، لضمان تبادل المعلومات والاراء بطريقة منهجية وسليمة. وهذا كفيل بتعزيز دور الهيئة كاحدى المرجعيات المهمة عند قيام هذه الجهات المانحة بتحديد اولويات عملها في مجال حقوق المرأة في لبنان.

٤- كذلك نقترح على الجهات الدولية الداعمة لقضايا المرأة في لبنان ان تعمل على احقاق تنسيق وتكامل اكبر في تقديمها للدعم على انواعه لتجنب هدر الوقت والجهد والمال وضمان تخصيص الموارد حيث الحاجة ماسة لها.

٥- اما على صعيد الوزارات، فقد اكدت النتائج مكامن الضعف والثغرات المعروفة في عمل الادارات اللبنانية. الا ان اكثر ما لفتنا، خاصة في تعبئة نقاط الارتكاز الجندري للاستمارات، هو عدم معرفة بعضهن بما يجري في وزاراتهن (خاصة وان المعلومات جاءت اما من منظمات المجتمع المدني او من المنظمات الدولية). كذلك لفتنا غياب التنسيق بين نقاط الارتكاز الجندرية داخل الوزارة وعبرها، والتناقض في المعلومات

التي تقدّمها كل منهن في مجال العمل الواحد. لذا نقترح على الهيئة الوطنية العمل على توقيع اتفاقات تفاهم مع المدراء العامين في مختلف الوزارات تنص على اصدار المدراء العامين تعاميم الى مختلف الاقسام والدوائر والمصالح داخل الوزارة تطلب منهم اعلام نقطة الارتكاز الجندري بأية برامج او مشاريع تقوم بها وتتعلق بقضايا المرأة. ويساهم هذا في مأسسة عمل هذه النقاط من جهة، وضمان الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة اخرى، وذلك بهدف ترشيد سياسة التعاطي مع الوزارات لحثهم على لعب الدور المطلوب منهم في عملية النهوض بالمرأة ودمج النوع الاجتماعي في برامجها وسياساتها.

وتجدر الاشارة هنا الى انه رغم اهمية القيام بهذا كخطوة اولى لضمان الحصول على المعلومات المطلوبة، لا زالت الحاجة ماسّة الى اعتماد مقاربة شاملة لتفعيل دور وصلاحيات نقاط الارتكاز الجندري لضمان جدواها (كما اظهرت الدراسات التي اجرتها الهيئة سابقا حول عمل وصلاحيات وحاجات نقاط الارتكاز الجندري في الوزارات والمؤسسات العامة).

٦- اما على صعيد المجتمع المدني، فيلفتنا الاندفاع والشمولية في تغطية معظم التدخلات التي تنص عليها الخطة. الا اننا نجد تفاوتاً في نسب الاهتمام بالمجالات ونوعية الانشطة مما يؤدي الى صبّ الاهتمام والعمل في مجالات على حساب اخرى اكثر الحاحاً. كذلك، نجد ضعفا في التنسيق والتعاون بينها، الا حول مواضيع معينة، مما يعطي الانطباع بأن عملها عبارة عن مجموعة من الاعمال التي تفتقر الى رابط بينها، وبالتالي يضعف مقدرتها على تشكيل قوة ضغط فاعلة ومؤثرة في احقاق التغيير المنشود. ونرى، وفي ضوء المقترحات اعلاه انه يمكن للهيئة الوطنية والجهات المانحة لعب دور فاعل في سدّ هذه الثغرة وتحسين تنفيذ التدخلات المطلوبة في خطة العمل الوطنية.

٧- اظهرت النتائج الواردة اعلاه نواة استعداد لدى القطاع الخاص للعب دور في احقاق المساواة الجندرية على مختلف الصعد. لذا نقترح ان تقوم الهيئة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بتكثيف التواصل مع هذا القطاع، وعلى كامل الاراضي اللبنانية، لحثه على لعب دور فاعل في عملية النهوض بالمرأة واحقاق المساواة الجندرية.

باختصار، اثبتت هذه الدراسة لمسار تنفيذ خطة العمل الوطنية ان الشركاء المعنيين ملتزمين العمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والعملانية التي نصّت عليها خطة العمل الوطنية، وان عملية التنفيذ سائرة على الطريق الصحيح. وتبقى العقبات الاهم محدودية الموارد من جهة وغياب الارادة السياسية من جهة اخرى. لذا يجب تكثيف الجهود والانشطة الهادفة الى كسب التأييد على جميع الصعد والمستويات الى جانب العمل الدؤوب الذي يقوم به الشركاء حاليا.

ملحق رقم ١

الوزارات ومنظمات المجتمع المدني التي شملتها العينة

الوزارات التي شملتها العينة

١. وزارة العمل
٢. وزارة التربية والتعليم العالي
٣. وزارة الداخلية والبلديات
٤. وزارة الاعلام
٥. وزارة الشؤون الاجتماعية
٦. وزارة الصحة
٧. وزارة الثقافة
٨. وزارة البيئة

منظمات المجتمع المدني التي شملتها العينة

١. لجنة حقوق المرأة اللبنانية
٢. جمعية مريم ومرتا
٣. Beyond Reform and Development
٤. جمعية شؤون المرأة اللبنانية
٥. مؤسسة عامل
٦. رابطة سيدات - دير الاحمر
٧. رابطة المرأة العاملة في لبنان
٨. منظمة الصفدي
٩. جمعية العناية بالطفل والأم
١٠. التجمع النسائي الديمقراطي
١١. منظمة World Vision
١٢. كاريتاس لبنان
١٣. مؤسسات الرعاية الاجتماعية
١٤. الرابطة اللبنانية لسيدات العمل
١٥. جمعية فيمايل
١٦. مؤسسة رينه معوض
١٧. جمعية Prodes
١٨. تجمع النهضة النسائية
١٩. الحركة الاجتماعية
٢٠. اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
٢١. جمعية المبرّات الخيرية
٢٢. جمعية الشابات المسلمات
٢٣. تجمع الباحثات اللبنانيات
٢٤. مؤسسة أجيالنا
٢٥. المجلس النسائي اللبناني
٢٦. معهد الدراسات النسائية في العالم العربي
٢٧. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
٢٨. الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة
٢٩. جمعية نساء رائدات
٣٠. الاتحاد الوطني للجمعية المسيحية للشابات في لبنان
٣١. منظمة كفى عنف واستغلال
٣٢. مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
٣٣. جمعية صليب إعانة الأرمن
٣٤. الاتحاد النسائي التقدميّ
٣٥. المركز اللبناني لحقوق الإنسان
٣٦. الجمعية اللبنانية – المجموعة
٣٧. مجموعة الابحاث والتدريب للعمل التنموي
٣٨. جمعية تنظيم الاسرة
٣٩. سمارت سنتر
٤٠. مؤسسة المخزومي
٤١. جمعية الشبان المسيحية
٤٢. مؤسسة إمام الصدر

ملحق رقم ٢

الجداول الاحصائية

ملاحظة: بما ان احد اهداف هذه الدراسة هو توفير معلومات اساسية للانطلاق منها لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة مستقبليا، ادرجنا في كل من الجداول النسب المئوية، اذ انها اصح علميا للمقارنة من الارقام المجردة.

المجال	عدد المنظمات الناشطة	النسبة المئوية من اجمالي العينة
المجال التشريعي والقانوني والتنظيمي	١٩	٪٤٧.٥
مجال الصحة والصحة الانجابية	٢٠	٪ ٥٠
المجال الاقتصادي	٢٦	٪٦٥
المجال التربوي	٢١	٪٥٢.٥
المجال السياسي ومواقع القرار	١٢	٪٣٠
قطاع بناء قدرات المؤسسات والجمعيات	٢٠	٪٥٠
مجال الثقافة والاعلام	١٨	٪٤٥
مجال مكافحة الفقر لدى النساء	١٥	٪٣٧.٥
مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجّه بخاصة ضد الفتاة والمرأة	١٦	٪٤٠
مجال البيئة	٦	٪١٥
مجال النوع الاجتماعي	١٥	٪٣٧.٥
مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء، والنزاعات المسلحة، والحروب، وفي حالات الكوارث الطبيعية	١٢	٪٣٠

جدول رقم ١:
عدد المنظمات الناشطة في كل من المجالات الاثني عشرة المشمولة بخطة العمل الوطنية

١- المحور القانوني والتشريعي والتنظيمي

القوانين المطلوب تعديلها	عدد المنظمات الناشطة في العمل على اجراء التعديل	النسبة المئوية من اجمالي العاملين في هذا المجال	قوانين جديدة مطلوب تبنيها	عدد المنظمات الناشطة في العمل على تبني هذه القوانين	النسبة المئوية
قانون وانظمة الضمان الاجتماعي	٧	٪ ٣٦،٨٤	قانون يجرّم العنف ضد المرأة	١١	٪٥٧،٨٩
قانون العقوبات	٨	٪٤٢،١٠	قانون يجرّم التحرش الجنسي في اماكن العمل	٨	٪٤٢،١٠
قانون العمل	٧	٪٣٦،٨٤	غيره	٦	٪٣١،٥٧
تنظيم عمل العمال والعاملات الاجانب	٧	٪٣٦،٨٤			
قوانين وانظمة تشريعية اخرى	٦	٪٣١،٥٧			

جدول رقم ٢:
عدد المنظمات غير الحكومية موزعة على القوانين التي تعمل على تعديلها او تبنيها

المواد المطلوب رفع التحفظ عنها	عدد المنظمات	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال التشريع (١٩)	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال المطالبة برفع التحفظات (١٦)
المادة ٩ (الجنسية)	١٠	٪٥٢،٦٣	٪٦٢،٥
المادة ١٦ (الزواج والطلاق)	١٢	٪٦٣،١٥	٪٧٥،٠٠
المادتين ٩ و ١٦	٧	٪٣٦،٤٨	٪٤٣،٧٥

جدول رقم ٣:
توزع المنظمات بحسب مواد اتفاقية السيداو التي تطالب برفع تحفظ الدولة اللبنانية عنها

الجهات المانحة	Donors
صندوق الامم المتحدة للسكان	United Nations Population Fund
برنامج الامم المتحدة الانمائي	United Nations Development Programme
الاتحاد الاوروبي	European Union
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	US Middle East Partnership Initiative (MEPI)
الصندوق النروجي للشعوب	Norwegian People's Fund
تحالف هارتلاند	Heartland Alliance
مؤسسة المجتمع المفتوح	Open Society Foundation (OSF)
السفارة الفرنسية	French Embassy
السفارة النروجية	Norwegian Embassy
مؤسسة فريدرتش ايبرت	Friedrich Ebert- Stiftung

جدول رقم ٤:
لائحة بالجهات المانحة والداعمة في مجال تنزيه القوانين من التمييز ضد المرأة

٢- المجال التربوي

نوع النشاط	عدد المنظمات	النسبة المئوية من المنظمات النشطة في المجال	النسبة المئوية من اجمالي العينة
محو امية النساء الراشدات	١١	٪٥٢،٣٨	٪٤٢،٨٥
ومحو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات	١١	٪٥٢،٣٨	٪٤٢،٨٥
التدريب على المهارات الحياتية	١٣	٪٦١،٩٠	٪٣٢،٥
تأمين دروس خصوصية للتلامذة	٧	٪٣٣،٣٣	٪١٧،٥
نشاطات داعمة لتعليم ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة	٤	٪١٩،٠٤	٪١٠
نشاطات لا صفيّة	١١	٪٥٢،٣٨	٪٤٢،٨٥
نشاطات تستهدف اهل التلامذة	٨	٪٣٨،٠٩	٪٢٠
نشاطات ترمي الى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج التربوية وفي المنهج المعتمد في التعليم	٧	٪٣٣،٣٣	٪١٧،٥
نشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات.	٩	٪٤٢،٨٥	٪٢٢،٥

جدول رقم ٥ :
توزيع المنظمات حسب نوع النشاط

نوع النشاط	عدد المستفيدين					عدد المستفيدات				
	اقل من ١٠	١٠-٢٠	٢١-٥٠	٥١-٧٥	اكثر من ٧٥	اقل من ١٠	١٠-٢٠	٢١-٥٠	٥١-٧٥	اكثر من ٧٥
محو امية النساء الراشدات	١	-	-	-	٢	١	-	٣	-	٥
محو الامية الالكترونية لدى النساء والفتيات	١	-	٣	١	٢	١	-	٦	-	٤
التدريب على المهارات الحياتية	٢	-	-	١	-	-	٢	٣	١	٤
تأمين دروس خصوصية للتلامذة	-	-	١	-	٢	-	١	-	١	٢
نشاطات داعمة لتعليم ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة	-	-	-	١	-	٢	-	-	١	-
نشاطات لا صفيّة	-	-	٢	-	٢	-	-	٤	-	٤
نشاطات تستهدف اهل التلامذة	-	٢	-	-	١	-	١	١	-	٤
نشاطات ترمي الى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في البرامج التربوية وفي المنهج المعتمد في التعليم	١	-	-	-	٣	-	-	٢	-	٣
نشاطات ترتبط بسبل الحل السلمي للنزاعات.	١	١	١	٢	١	-	-	٣	٣	١

جدول رقم٦ :
عدد المنظمات موزعة على متغيري نوع النشاط وعدد المستفيدين/ات

الجهة التي تمت الشراكة معها	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال التربوي	٪ من العينة الاجمالية
وزارت	٣	٪١٤،٢٨	٪٧،٥
منظمات دولية	٦	٪٢٨،٥٧	٪١٥
منظمات مجتمع مدني محلي	٣	٪١٤،٢٨	٪٧،٥
منظمات غير حكومية عالمية	٥	٪٢٣،٨٠	٪١٢،٥
غيره	١	٪٤،٧٦	٪٢،٥

جدول رقم ٧:
توزع المنظمات على متغير الجهات التي اقامت معها شراكات

المنظمات الدولية التي اقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني	المنظمات الدولية التي قدمت الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي
هانس زايدل الالمانية	السفارة الاميركية
منظمة غوث الاطفال	السفارة الهولندية
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	وكالة غوث الاطفال
وكالات الامم المتحدة	AUSAID
منظمة اليونيسف	RELEDEV
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	Right to play
سفارات لم يتم تحديدها	
Mercy Corps	
World YWCA	
Save the Children	

جدول رقم ٨:
المنظمات الدولية التي اقامت شراكات او التي قدمت الدعم لانشطة منظمات المجتمع المدني في المجال التربوي

٣- مجال الصحة والصحة الانجابية

	نوعية النشاط	عدد المنظمات	النسبة المئوية من اجمالي العينة
١	التثقيف والتوعية	١٩	٪٥،٤٧
٢	تمكين وبناء قدرات العاملين في هذين المجالين	١٦	٪٤٠
٣	تقديم خدمات	١٢	٪٣٠
٤	دراسات وابحاث	٨	٪٢٠
٥	حملات واعلان	٦	٪١٥
٦	تقديم تجهيزات	٤	٪١٠

جدول رقم ٩:
توزع المنظمات العاملة في مجالي الصحة والصحة الانجابية على متغير نوعية النشاط

	المواضيع الصحية التي تتناولها انشطة المنظمات	عدد المنظمات	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجال الصحة والصحة الانجابية (٢٠ منظمة)
١	الصحة النفسية	١٥	٪٧٥
٢	الصحة الانجابية والجنسية لدى المراهقات والشابات	١٤	٪٧٠
٣	صحة عامة	١٢	٪٦٠
٤	سرطان الثدي	١١	٪٥٥
٥	سرطان الرحم	١١	٪٥٥
٦	صحة المرأة الحامل	١١	٪٥٥
٧	الوقاية من امراض السرطان	١٠	٪٥٠
٨	الوقاية من الامراض المنقولة جنسيا	٩	٪٤٥
٩	تنظيم الاسرة ووسائل منع الحمل	٧	٪٣٥
١٠	ترقق العظم	١	٪٥

جدول رقم ١٠:
توزع المنظمات على متغير المواضيع الصحية التي تناولتها انشطتها

المحافظة	عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية في كل من المحافظات	النسبة المئوية من اجمالي المنظمات العاملة في مجالي الصحة والصحة الانجابية
بيروت	١٣	٦٥٪
جبل لبنان	٨	٤٠٪
الجنوب	٦	٣٠٪
النبطية	٣	١٥٪
البقاع	٩	٤٥٪
الشمال	٦	٣٠٪
عكار	٤	٢٠٪

جدول رقم ١١:
عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية موزعة على المحافظات

المحافظة	عدد المنظمات التي تقدم خدمات للفئات المهمشة من النساء				
	السجينات/الموقوفات	المسنّات في بيوت الراحة	العاملات الاجنبيات	النازحات	اللاجئات
بيروت	٣	٨	٥	٨	٩
جبل لبنان	٣	٣	٥	٦	٥
الجنوب	١	٢	٢	٦	٣
النبطية	١	٢	١	٣	٢
البقاع	٢	٣	٢	٨	٣
الشمال	٣	٢	٢	٥	٤
عكار	١	٢	١	٤	٣

جدول رقم ١٢:
التوزيع الجغرافي للمنظمات التي تقدم خدمات للفئات المهمشة من النساء

٤- مجال مكافحة الفقر لدى النساء

نوع الخدمة	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في مجال مكافحة الفقر	٪ من العينة الاجمالية
برامج منح قروض مالية مسهلة	٣	٪٢٠	٪٧،٥
بناء قدرات تقنية ومهنية	٦	٪٤٠	٪١٥
تقديم خدمات صحية	٦	٪٤٠	٪١٥
تقديم خدمات تربوية	٤	٪٢٦،٦٦	٪١٠
تنظيم نشاطات تثقيفية	٦	٪٤٠	٪١٥

جدول رقم ١٣:
منظمات المجتمع المدني موزعة بحسب نوع الخدمات التي تقدمها في مجال تأمين الحماية الاجتماعية

الفئة المستهدفة	عدد المنظمات	٪من العينة الناشطة في تأمين الحماية الاجتماعية	٪ من العينة الاجمالية
افراد يعانون من وضعية الفقر	١٠	٪٦٦،٦٦	٪٢٥
عائلات يقع دخلها تحت خط الفقر	٧	٪٤٦،٦٦	٪١٧،٥
ذوات الاحتياجات الخاصة	٥	٪٣٣،٣٣	٪١٢،٥
عائلات تعيلها نساء	٩	٪٦٠	٪٢٢،٥

جدول رقم ١٤:
عدد المنظمات التي تستهدف كل من هذه الفئات

عدد المستفيدين/ات	مساعدات مالية		مساعدات عينية		قروض مسهلة		بناء قدرات		خدمات تربوية		خدمات صحية		خدمات ثقافية وترفيهية		منح مدرسية وجامعية	
	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M
اقل من ١٠	-	-	-	-	-	-	١	٢	-	-	-	-	-	-	-	-
١١-٢٠	-	-	-	٢	-	-		١	٢	١	-	١	-	١	-	-
٢١-٥٠	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١	١	١	-	-	-
٥١-٧٥	-	-	-	-	-	-	١	١	١	-	١	-	١	١	-	-
اكثر من ٧٥	١	١	٤	٢	١	١	٥	-	٢	١	٤	٣	٤	٢	٢	١

جدول رقم ١٥:
عدد المنظمات موزعة على اعداد المستفيدين/المستفيدات من كل من الخدمات التي تقدمها

ملاحظة: تم استخدام الاحرف الاجنبية في الجدول اعلاه للاختصار والتمكن من عرض كامل هذه المعلومات في جدول واحد. ويرمز حرف F الى المستفيدات، وحرف M الى المستفيدين.

٥- مجال الاقتصاد

اهداف البرامج	عدد المنظمات القائمة بها	النسبة المئوية من اجمالي العينة	النسبة المئوية من اجمالي العينة الناشطة في المجال
دعم المرأة في تأسيس وتسيير اعمال خاصة	١٩	٪٤٧،٥	٪٧٣
دعم المرأة العاملة في المؤسسات الاقتصادية	٧	٪١٧،٥	٪٢٦،٩
تأمين خدمات تأهيلية ومهنية	١٧	٪٤٢،٥	٪٦٥،٣٨
تشجيع المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية	١٢	٪٣٠	٪٤٦،١٥

جدول رقم ١٦:
توزع المنظمات على متغير اهداف البرامج التي تم تنفيذها

		عدد المنظمات التي استهدفتها بانشطتها	النسبة المئوية من العينة الناشطة في المجال	النسبة المئوية من العينة الاجمالية
الفئة العمرية	١٨-٣٥	٨	٪٣٠،٧٦	٪٢٠
	٣٥ وما فوق	١	٪٣،٨٤	٪٢،٥
المستوى الاقتصادي	طبقة دنيا	٤	٪١٥،٣٨	٪١٠
	طبقة وسطى	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
المستوى التعليمي	ابتدائي	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
	ثانوي	١	٪٣،٨٤	٪٢،٥
	جامعي	٢	٪٧،٦٩	٪٥
الوضع بالنسبة للعمل	عاملة	٣	٪١١،٥٣	٪٧،٥
	لم تعمل	٢	٪٧،٦٩	٪٥
	عاطلة عن العمل	٢	٪٧،٦٩	٪٥
	انقطعت عن العمل بسبب واجبات اسرية	صفر	صفر	صفر

جدول رقم ١٧:
الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستهدفات بالانشطة

طبيعة المؤسسة التي تم التنسيق معها	عدد المنظمات	النسبة المئوية من العينة الناشطة في المجال الاقتصادي(٢٦)	النسبة المئوية من العينة الاجمالية (٤٠)
مؤسسة اقتصادية	٨	٪٣٠،٧٦	٪٢٠
مؤسسة نقابية	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
مراكز بحوث ودراسات	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
مؤسسات مختصة بالاحصاءات	٢	٪٧،٦٩	٪٥

جدول رقم ١٨:
توزع المنظمات على متغير نوعية المؤسسات التي تمّ التنسيق معها

الجهة	عدد المنظمات	النسبة المئوية من العينة الناشطة في المجال الاقتصادي	النسبة المئوية من العينة الاجمالية
وزارات	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
منظمات دولية	٦	٪٢٣	٪١٥
منظمات مجتمع مدني محلي	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
منظمات غير حكومية عالمية	٥	٪١٩،٢٣	٪١٢،٥
غيره (مصرف)	١	٪٣،٨٤	٪٢،٥

جدول رقم ١٩:
توزع المنظمات على الجهات التي تمت الشراكة معها في برامج لدعم المرأة في مراكز القيادة ضمن الهيئات النقابية

المنظمات الدولية التي دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ المشاريع والانشطة	المنظمات الدولية الداعمة للانشطة
Middle East Partnership Initiative (MEPI)	وكالات الامم المتحدة
USAID	هانس زايدل الالمانية
Fair Trade Lebanon	الوكالة الاميركية للتنمية الادارية
BIAT	تحالف هارتلاند
Rural Delight	الاتحاد الاوروبي
Digital Opportunities Trust D.O.T Lebanon	
MADA	
OXFAM	
World Health Organization (WHO)	
European Union	

جدول رقم ٢٠:
لائحة بالمنظمات الدولية الداعمة او الشريكة في انشطة منظمات المجتمع المدني في مجال الاقتصاد

٦- المجال السياسي ومواقع القرار

المؤسسات التي تعمل المنظمات على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها		عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في المجال السياسي ومراكز صنع القرار	٪ من العينة الاجمالية
المجالس التمثيلية	المجلس النيابي	٤	٪٣٣،٣٣	٪١٠
	مجالس بلدية واختيارية	٦	٪٥٠	٪١٥
	الوظيفة العامة	٣	٪٢٥	٪٧،٥
	القضاء	٢	٪١٦،٦٦	٪٥
مراكز القيادة في القطاعات الشبابية	مدارس وجامعات	٣	٪٢٥	٪٧،٥
	اندية رياضية وثقافية	٣	٪٢٥	٪٧،٥
مراكز القيادة في المؤسسات الاقتصادية والنقابية		٦	٪٥٠	٪١٥

جدول رقم ٢١:
توزع المنظمات بحسب المؤسسات التي تعمل المنظمات على رفع مستوى تمثيل المرأة فيها

نوع النشاط	المجلس النيابي	المجالس البلدية والاختيارية	الوظيفة العامة	القضاء
حملات كسب تأييد لدى القوى الفاعلة	١	٢	٢	٢
المطالبة بكوتا نسائية في التمثيل لا تقل عن ٣٠٪	٤	٥	٢	-
المطالبة بتعديلات تشريعية اخرى مؤاتية لزيادة تمثيل النساء	١	٢	-	-
القيام ببرامج تطوير قدرات	٢	٤	٢	-
القيام بدراسات داعمة	-	-	-	١

جدول رقم ٢٢:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في المجال السياسي والحياة العامة

نوع الانشطة التي تقوم بها المنظمات لرفع مستوى تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية	عدد المنظمات	٪ من المنظمات التي تنشط في المجال السياسي ومواقع القرار	٪ من العينة الاجمالية
نشاطات توعية	٧	٪٥٨،٣٣	٪١٧،٥
نشاطات كسب تأييد	٣	٪٢٥	٪٧،٥
نشاطات تطوير قدرات	٦	٪٥٠	٪١٥
نشاطات ترمي الى انشاء شبكات نسائية قطاعية	٣	٪٢٥	٪٧،٥
القيام بدراسات داعمة	١	٪٨،٣٣	٪٢،٥

جدول رقم ٢٣:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة التي تقوم بها لرفع مستوى تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية

نوع الانشطة الرامية الى وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية	عدد المنظمات	٪ من المنظمات التي تنشط في المجال السياسي ومواقع القرار	٪ من العينة الاجمالية
المطالبة بتعديلات تنظيمية مؤاتية لترشيح نساء/فتيات	-	-	-
المطالبة بكوتا تمثيلية للنساء/فتيات	٢	٪١٦،٦٦	٪٥
القيام ببرامج تطوير قدرات	٤	٪٣٣،٣٣	٪١٠
القيام ببرامج توعية	٢	٪١٦،٦٦	٪٥

جدول رقم ٢٤:
عدد المنظمات موزعة بحسب الانشطة الرامية الى وصول المرأة الى مراكز القيادة في القطاعات الشبابية

٧- مجال مناهضة ظاهرة العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من المنظمات العاملة على مناهضة العنف	٪ من العينة الاجمالية
نشاطات ترمي الى التثقيف والتوعية	١٢	٪٨٠	٪٣٠
نشاطات ترمي الى تطوير التشريعات	١١	٪٧٣،٣٣	٪٢٧،٥
نشاطات ترمي الى تطوير القدرات	٩	٪٦٠	٪٢٢،٥
نشاطات ترمي الى تأمين وسائل حماية المرأة المعنفة واعادة ادماجها في المجتمع	٨	٪٥٣،٣٣	٪٢٠
نشاطات تتعلق باجراء دراسات مسحية / تحليلية الخ...	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات تربوية	٧	٪٤٦،٦٦	٪١٧،٥
نشاطات اجتماعية	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات اعلامية	٤	٪٢٦،٦٦	٪١٠
نشاطات تستهدف العاملين في الخدمة الصحية	٣	٪٢٠	٪٧،٥
نشاطات تستهدف الاجهزة الامنية	١	٪٦،٦٦	٪٢،٥
غيره (سياسات احتجاج، ندوات ع رجال دين)	٢	٪١٣،٣٣	٪٥

جدول رقم ٣٥:
توزع المنظمات على متغير نوع الانشطة التي قامت بها في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

٨- المجال الثقافي والاعلامي

المجالات التي تمت فيها النشاطات	عدد المنظمات العاملة على كل من النشاطات	٪ من العينة الناشطة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
المجال التربوي والتعليمي	١٧	٪١٠٠	٪٤٢،٥
المجال الاعلامي	٩	٪٥٢،٩٤	٪٢٢،٥
المجال الاجتماعي	٨	٪٤٧،٠٥	٪٢٠
مجال الانتاج الثقافي	٦	٪٣٥،٢٩	٪١٥

جدول رقم ٢٦:
توزّع المنظمات على متغير المجالات التي تمت فيها الانشطة

المجال	نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
المجال التربوي	انشطة توعية تستهدف المربّين	٧	٪٤١،١٧	٪١٧،٥
	ادماج مفهوم النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في المناهج الاكاديمية	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
	نشاطات لتطوير قدرات الجسم التعليمي	٢	٪١١،٧٦	٪٥
	غيره	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
المجال الاعلامي	ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج كلية الاعلام	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
	تطوير قدرات تحليل قضايا النوع الاجتماعي تستهدف الاعلاميين/ات	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
	مطالبة المؤسسات الاعلامية بالترويج من اجل تغيير الصورة النمطية للمرأة	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
	مطالبة المؤسسات الاعلامية بضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولي المواقع القيادية فيها	صفر	صفر	صفر
	غيره	٢	٪١١،٧٦	٪٥
المجال الاجتماعي	تشجيع زيادة عدد الاعلاميات في النقابات المهنية الاعلامية	صفر	صفر	صفر
	تشجيع انخراط المرأة في المجالس الادارية للاندية والروابط الثقافية	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
	تنظيم لقاءات حوارية حول الادوار المتعددة للمرأة في المجتمع	٧	٪٤١،١٧	٪٣٥
مجال الانتاج الثقافي	التشجيع على انتاج ثقافي واعلامي مناصر لقضايا المرأة	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
	التشجيع على مشاركة النساء في النشاطات الثقافية والفنية والاعلامية	٣	٪١٧،٦٤	٪٧،٥

جدول رقم ٢٧:
توزع المنظمات على نوع النشاط الذي قامت به في المجالات المختلفة

نوع النشاط في المجال التربوي والتعليمي	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
انشطة توعية تستهدف المربّين	٧	٪٤١،١٧	٪١٧،٥
ادماج مفهوم النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في المناهج الاكاديمية	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
نشاطات لتطوير قدرات الجسم التعليمي	٢	٪١١،٧٦	٪٥
غيره	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥

جدول رقم ٢٨ :
توزع المنظمات على نوع النشاط الذي قامت به في المجال التربوي والتعليمي

نوع النشاط في المجال الاعلامي	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج كلية الاعلام	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
تطوير قدرات تحليل قضايا النوع الاجتماعي تستهدف الاعلاميين/ات	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
مطالبة المؤسسات الاعلامية بالترويج من اجل تغيير الصورة النمطية للمرأة	٥	٪٢٩،٤١	٪١٢،٥
مطالبة المؤسسات الاعلامية بضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل لتولي المواقع القيادية فيها	صفر	صفر	صفر
غيره	٢	٪١١،٧٦	٪٥

جدول رقم ٢٩ :
توزع المنظمات على الانشطة التي قامت بها في المجال الاعلامي

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في المجال الثقافي والاعلامي	٪ من العينة الاجمالية
تشجيع زيادة عدد الاعلاميات في النقابات المهنية الاعلامية	صفر	صفر	صفر
تشجيع انخراط المرأة في المجالس الادارية للاندية والروابط الثقافية	١	٪٥،٨٨	٪٢،٥
تنظيم لقاءات حوارية حول الادوار المتعددة للمرأة في المجتمع	٧	٪٤١،١٧	٪٣٥
غيره	صفر	صفر	صفر

جدول رقم ٣٠:
توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في المجال الاجتماعي

نوع النشاط في مجال الانتاج الثقافي	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال الثقافة والاعلام	٪ من اجمالي العينة
التشجيع على انتاج ثقافي واعلامي مناصر لقضايا المرأة	٤	٪٢٣،٥٢	٪١٠
التشجيع على مشاركة النساء في النشاطات الثقافية والفنية والاعلامية	٣	٪١٧،٦٤	٪٧،٥
غيره	صفر	صفر	صفر

جدول رقم ٣١:
توزع المنظمات على متغير نوع النشاط الذي قامت به في مجال الانتاج الثقافي

نوع الجهة الداعمة	عدد المنظمات	الجهة الداعمة
جهة حكومية	٢	وزارة الثقافة، اللجنة الوطنية للاونيسكو
قطاع خاص/ مؤسسات اقتصادية او مصرفية	٢	بنك بيبلوس، بنك بيروت، جمعية المصارف
مؤسسة تربوية	١	الجامعة اللبنانية، الجامعة الاميركية، الجامعة اللبنانية الاميركية
منظمة دولية	٥	اندي آكت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الصندوق العالمي للنساء، مؤسسة فورد، المجلس الثقافي البريطاني، مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية،
سفارات	١	السفارة الايطالية، السفارة الاسبانية، السفارة البريطانية

جدول رقم ٣٢ :
الجهات الداعمة لانشطة المجتمع المدني في مجال الثقافة والاعلام

الجهات الدولية الداعمة	الجهات الدولية التي دخلت في شراكات مع منظمات المجتمع المدني
المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات	صندوق الامم المتحدة للسكان
الصندوق العالمي للنساء	وكالات الامم المتحدة
مؤسسة فورد	الاتحاد الاوروبي
المجلس الثقافي البريطاني	
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	
السفارة الايطالية	
السفارة الاسبانية	
السفارة البريطانية	

جدول رقم ٣٣:
الجهات الدولية الشريكة او الداعمة لانشطة لمنظمات المجتمع المدني في مجال الثقافة والاعلام

٩- مجال البيئة

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال البيئة	٪ من اجمالي العينة
توعية وتدريب على قضايا البيئة	٦	٪١٠٠	٪١٥
الحد من الهدر المفرط للمياه	٢	٪٣٣،٣٣	٪٥
اجراء دراسات	صفر	صفر	صفر
غيره (سياحة بيئية)	١	٪١٦،٦٦	٪٢،٥

جدول رقم ٣٤:
توزع انشطة التوعية والتدريب على قضايا البيئة بحسب الموضوع وعدد المنظمات القائمة بالنشاط

١٠- مجال بناء قدرات المؤسسات والجمعيات

مجال النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة الناشطة في مجال بناء وتطوير القدرات	٪ من العينة الاجمالية
تطوير قدرات العاملين	١٥	٪٧٥	٪٣٧،٥
تطوير انظمة العمل الاداري	١٠	٪٥٠	٪٢٥
تطوير الاجهزة الفنية	٤	٪٢٠	٪١٠
تطوير فعالية النشاطات	٤	٪٢٠	٪١٠
تطوير سبل التنسيق مع الشركاء	٤	٪٢٠	٪١٠
تطوير القدرة على اجراء دراسات حول قضايا المرأة	٥	٪٢٥	٪١٢،٥

جدول رقم ٣٥:
توزع المنظمات بحسب نوعية النشاط الذي قامت به لبناء وتطوير قدراتها

الجهات التي اقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني	الجهات التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني
Middle East Partnership Initiative (MEPI)	International Organization for Migration
USAID	KVINNA TILL KVINNA
Italian Cooperation	UN Agencies
Catholic Relief Services	
UNRWA	
UNICEF	
FORMATAC	
American Embassy in Beirut	
World Learning	

جدول رقم ٣٦:
لائحة الجهات الدولية التي ساهمت بدعم منظمات المجتمع المدني في عملية بناء قدراتها

نوع النشاط	عدد المستفيدين/ات	عدد المنظمات	٪ من المنظمات العاملة في المجال	٪ من العينة الاجمالية
تطوير قدرات العاملين	اقل من ١٠	٨	٤٠٪	٢٠٪
	١١-٢٠	٦	٣٠٪	١٥٪
	٢١-٥٠	٤	٢٠٪	١٠٪
	٥١-٧٥	١	٥٪	٢،٥٪
	اكثر من ٧٥	٣	١٥٪	٧،٥٪
تطوير انظمة العمل الاداري	اقل من ١٠	٥	٢٥٪	١٢،٥٪
	١١-٢٠	١	٥٪	٢،٥٪
	٢١-٥٠	٦	٣٠٪	١٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير الاجهزة الفنية	اقل من ١٠	١	٥٪	٢،٥٪
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	١	٥٪	٢،٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير فعالية النشاطات	اقل من ١٠	-	-	-
	١١-٢٠	٢	١٠٪	٥٪
	٢١-٥٠	٢	١٠٪	٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير العمليات التنسيقية مع باقي الشركاء	اقل من ١٠	٢	١٠٪	٥٪
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	١٪	٥٪	٢،٥٪
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	-	-	-
تطوير القدرة على اجراء الدراسات حول قضايا المرأة	اقل من ١٠	-	-	-
	١١-٢٠	-	-	-
	٢١-٥٠	-	-	-
	٥١-٧٥	-	-	-
	اكثر من ٧٥	٢	١٠٪	٥٪

جدول رقم ٣٧:
عدد المنظمات موزع على متغير عدد المستفيدين/ات من الانشطة التي قامت بها في مختلف المجالات

١١- مجال حماية الفتاة والمرأة في حالات الطوارىء والنزاعات المسلحة والحروب والكوارث الطبيعية

نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من المنظمات العاملة في المجال	٪ من العينة الاجمالية
تقديم مساعدات مالية	١	٪٨،٣	٪٢،٥
تقديم مساعدات عينية	٦	٪٥٠	٪١٥
تقديم خدمات صحة انجابية	٦	٪٥٠	٪١٥
توعية على الحماية من الاعتداءات الجنسية والعنف	٥	٪٤١،٦	٪١٢،٥
تقديم خدمات لضحايا العنف	٤	٪٣٣،٣	٪١٠
برامج تثقيفية وترفيهية	٥	٪٤١،٦	٪١٢،٥

جدول رقم ٣٨:
توزع المنظمات على نوع الانشطة والخدمات التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني

١٢- مجال النوع الاجتماعي

المجال	عدد المنظمات	نوع النشاط	عدد المنظمات	٪ من العينة العاملة في مجال النوع الاجتماعي	٪ من اجمالي العينة
مجال رسم الخطط الاجتماعية وتطبيقها	٧	من جانب الجمعيات غير الحكومية	٣	٪٢٠	٪٧.٥
		من جانب المؤسسات التربوية	٢	٪١٣.٣٣	٪٥
		من جانب القطاع الخاص	صفر	-	-
		غيره	١	٪٦.٦٦	٪٢.٥
مجال مراعاة التوازن بين الجنسين في التوظيف	٣	في المؤسسات العامة	٢	٪١٣.٣٣	٪٥
		في القطاع التربوي	٢	٪١٣.٣٣	٪٥
		في القطاع الخاص	٣	٪٢٠	٪٧.٥
		غيره	صفر	-	-
مجال التمثيل	٤	على الصعيد المحلي	٣	٪٢٠	٪٧.٥
		على الصعيد الطائفي	صفر	-	-
		على الصعيد السياسي	٤	٪٢٦.٦٦	٪١٠
		على الصعيد الخارجي (دبلوماسي او دولي)	١	٪٦.٦٦	٪٢.٥

جدول رقم ٣٩:
توزع المنظمات بحسب مجالات الانشطة التثقيفية او التدريبية التي قامت بها منظمات المجتمع المدني

الجهات الدولية التي دخلت في شراكة مع منظمات المجتمع المدني	الجهات الدولية التي قدمت الدعم لمنظمات المجتمع المدني
المجلس النروجي للاجئين	UNFPA
مجلس اللاجئين الدانمركي	KVINNA TILL KVINNA
السفارة الاميركية	DIACONIA
مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية	OXFAM/NOVIP
KVINNA TILL KVINNA	WLP
OXFAM/NOVIP	
FORMATAC	
DIACONIA	

جدول رقم ٤٠:
لائحة باسماء الجهات الدولية التي دخلت في شراكة مع منظمات المجتمع المدني او قدمت دعماً لها

EXECUTIVE SUMMARY OF THE 1ST NATIONAL REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF THE NATIONAL ACTION PLAN FOR 2013

Introduction

In full partnership with the United Nations Population Fund (UNFPA), and using a participatory approach that involved all stakeholders in improving the status of women in Lebanon, the National Commission for Lebanese Women (NCLW) has drafted the National Strategy for Lebanese Women (2011-2021). Upon giving its preliminary approval of this Strategy on 12/6/2012, The Lebanese Council of Ministers called for its circulation to all ministries, advising due consideration to its content and suggestions in accordance with the laws in effect.

To ensure the implementation of the National Strategy, and using the same participatory approach, the National Commission for Lebanese Women drafted a three year National Action Plan (2013-2016). This Plan is composed of 12 sub action plans, one for each of the twelve strategic goals set in the National Strategy. Each sub action plan identified a number of operational objectives for achieving the strategic goal, the needed interventions, and a set of indicators for measuring progress in the achievement of each objective.

The original aim of the report , for which we are providing this executive summary, was to assess progress made in the implementation of the National Action Plan. This assessment is based on qualitative and quantitative data collected through questionnaires sent by NCLW to a chosen sample of 40 nongovernmental organizations(NGOs) working on women issues, a sample of 8 ministries, and the UN agencies members of the UN Gender Working Group in Lebanon .

Desk research revealed the absence of baseline information prior to 2013 that can be used to assess progress. As such, through analysis of the data collected by NCLW, the current report provides information on:

a) The work and activities carried out by the major stakeholders during 2013.

b) The degree to which these activities comply, or rather coincide, with the interventions called for by the National Action Plan.

c) A baseline that can be used to measure progress in future process evaluations.

Besides this baseline information, the report also provides an assessment of the implementation process, identifies its strengths and weaknesses, and offers recommendations for improving it.

I- MAIN RESULTS OF THE SURVEY

1. The results of the questionnaires filled by the sample of NGOs showed that most of them were working on the achievement of more than one of the twelve strategic goals covered by the National Action Plan (2013-2016). As clear from table 1 below, Women and environment was the sector that assumed the interest of the lowest number of NGOs in the sample (6 NGOs), and enhancing women participation in the economy assumed the interest of the largest number (26 NGOs).

SECTOR	NUMBER OF NGOS ACTIVE IN THIS SECTOR	% OF TOTAL SAMPLE (40)
Legislation, Laws, Regulations	19	47.5%
Health and Reproductive Health	20	50%
Economy	26	65%
Education	21	52.5%
Politics and decision making	12	30%
Building capacity of Institutions and NGOs	20	50%
Culture and Media	18	45%
Combating poverty among women	15	37.5%
Combating VAW	16	40%
Environment	6	15%
Gender	15	37.5%
Protection of women and girls at times of war, emergency and natural disasters	12	30%

TABLE 1:
NUMBER OF NGOS ACTIVE IN EACH OF THE 12 SECTORS OF THE ACTION PLAN AND THEIR PERCENTAGE OF THE TOTAL SAMPLE OF NGOS

Legislation, Laws, and Regulations

2. Results of the survey show that, in general, the work of NGOs, NCLW, and the donors is in conformity with the interventions demanded by the sub action plan aimed at clearing laws from discrimination against women.

3. Out of the 19 NGOs working on amending existing laws ,and/or adoption of new laws to eliminate various forms of discrimination against women in Lebanon, 11 NGOs worked on the adoption of a new

law criminalizing violence against women, and 8 on the adoption of a law that criminalizes sexual harassment at the workplace.

4. Activities aimed at the amendment of the Penal Law were carried out by 8 NGOs. An equal number of NGOs (7) directed their activities towards amending each of the Labor law, the law and regulations governing social security, and the regulations governing foreign labor respectively.

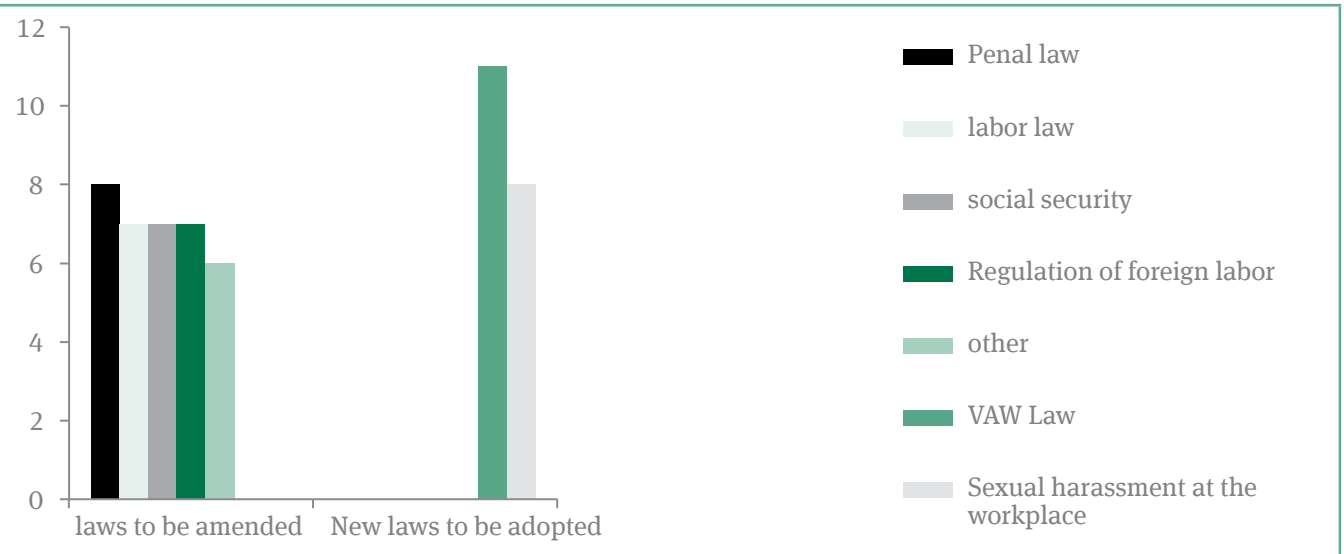

GRAPH 1:
NGOS WORKING ON THE ADOPTION AND/OR AMENDMENT OF LAWS DISTRIBUTED BY THE LAW THEY ARE WORKING ON.

5. Of the 19 NGOs active in working on the elimination of legal discrimination against women, 12 demanded the government to lift its reservations on Article 16 of CEDAW (marriage and divorce), 10 NGOs demanded lifting those reservations on Article 9 (nationality), and 7 NGOs demanded lifting the reservations on both Articles.

6. The activities of the various NGOs working on the above issues aimed mainly at raising legal awareness, disseminating information about the discriminatory aspects of the respective laws and regulations in effect, as well as about the content of the demanded new laws, and on training. This was done through lectures, conferences, workshops, mass media, and dialogue meetings targeting the general public (males and females).

7. While NGOs were active advocating law amendment or adoption, the surveyed ministries did not play any role in this regard as clear from their answers. However some NGOs indicated partnering with one or more ministries in carrying out their activities, mainly the Ministries of Social Affairs, Labor, and Interior and Municipalities respectively.

8. On the other hand, the National Commission for Lebanese Women was highly active in demanding the amendment or adoption of the above mentioned laws, as well as demanding the amendment of the laws governing public and private employment and the Law on Trade and Bankruptcy, to remove existing discrimination against women and ensure gender equality in rights and duties. In doing this NCLW

utilized all available means. It joined alliances formed by NGOs aimed at serving this goal, followed up with Parliamentary Committees and heads of parliamentary blocs, and maintained contact with the Speaker and various ministries.

9. UNFPA, UNDP, European Union, MEPI, the Norwegian People's Fund, Heartland Alliance, Open Society Foundation, French and Norwegian Embassies, and Friedrich-Ebert Stiftung provided various forms of support for NGOs in their work on clearing laws and regulations from existing discrimination against women. UNFPA was the partner and donor for NCLW.

10. The International Labor Organization cooperated with four NGOs to revise the laws governing employment of domestic workers to ensure its compliance with international labor standards.

11. Lack of political will to introduce requested amendments and the delay in the legislative process, coupled with limited resources, continue to be the major challenges facing NCLW and civil society organizations in achieving the operational goals set in the Action Plan.

EDUCATION

12. Results show that the work of NGOs, Ministry of Education, and international donors during 2013 was in accordance with the sub action plan for enhancing women and girls access to education.

13. Of the total NGO sample, 21 organizations have been active in enhancing women and girls access to education. Table 2 shows the distribution of NGOs by the activities they carried out.

TYPE OF ACTIVITY	NUMBER OF NGOS
Eliminating illiteracy among adult women	11
Eliminating computer illiteracy among women and girls	11
Training on life skills	13
Private lessons for students	7
Support activities for those with special needs	4
Extracurricular activities	11
Activities targeting students' parents	8
Activities aimed at gender mainstreaming in school curricula	7
Activities on peaceful settlement of disputes	9

TABLE 2:
DISTRIBUTION OF NGOS BY THE ACTIVITIES THEY CARRIED OUT.

14. Beneficiaries of those activities were in hundreds, and were both male and female .The geographic distribution of activities and beneficiaries was not provided.

15. Noticeable is the fact that cooperation and partnership in carrying out activities was at its lowest among NGOs, as among them and ministries.

16. The activities and policies of the Ministry of Education were generally in accordance with the Action Plan, despite some weaknesses and gaps revealed by the discrepancies between the answers provided by the gender focal points at the Ministry and that at the Center for Educational Development and Research. This highlights the need for institutionalizing GFPs work.

17. Fifteen international governmental and nongovernmental organizations were involved in enhancing women and girls access to education, either through providing support or through partnership with NGOs.

18. UNESCO implemented five projects three of which targeted policy makers, teachers, educational specialists, and teacher trainers. One targeted all female students in Lebanon, and one targeted a hundred young men and women.

Health and Reproductive Health

19. Data collected from the different stakeholders reveal that the activities carried out during 2013 have covered all the interventions provided for in the Action Plan though with varying degrees.

20. Half of the NGOs sample worked on health and reproductive health. Chart 2 below shows the distribution of NGOs by type of activity.

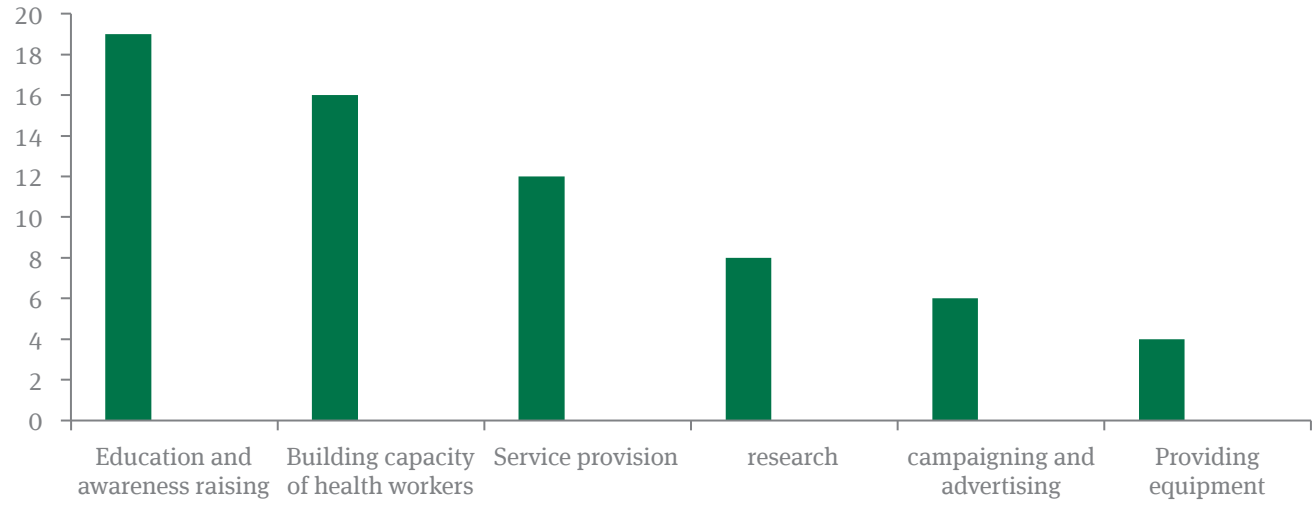

CHART 2:
DISTRIBUTION OF NGOS BY TYPE OF ACTIVITY.

21. Many questions in the questionnaire were not answered due to problems in question phrasing and the unnecessary length of the questionnaire.

22. Data collected from the different NGOS reveal that the largest number of them (13) carry out their activities in Beirut. This may be a reflection of sample bias and calls for consideration in drawing samples for future assessments.

23. Osteoporoses is the least tackled subject by NGOs' activities. Only one out of the 20 NGOs working on health and reproductive health dealt with this disease.

24. The Ministry of Health cooperated with UNFPA, WHO, the Italian Embassy and the Ministry of Social Affairs to carry out projects aimed at raising awareness on various diseases. It also published a booklet to disseminate knowledge on ways of protection, an electronic citizen's guide on health available on its website, and provided a hot line for public use. The Ministry, in partnership with the Syndicate of Lebanese Pediatricians, is currently working on including special information on reproductive health in the medical record.

25. The Ministry of Health has special projects to support medical procedures aimed at treating diseases that are exclusive to women .

26. The major gaps in the work of the Ministry of Health are lack of supervision of the institutions affiliated with it to ensure service quality, and lack of gathering and documenting data on the work of those institutions, and the developmental projects they have undergone.

27. The Ministry of Social Affairs carried out projects aimed at raising health awareness in all regions but concentrated exclusively on reproductive health. It did not provide continuous training for medical workers at institutions affiliated with it to ensure service quality.

28. In cooperation with UNESCO, the Ministry of Education has contributed to building the public schools' capacity in enhancing the young generations' awareness of sexual reproductive health and sexually communicable diseases.

29. UNFPA, UNHCR, UNESCO, International Medical Corps (IMC), International Rescue Commission (IRC), Danish Refugee Council (DRC), and the Australian Agency for International Development (AUSAID) have provided financial, technical and human resources support to NGOs working on health and reproductive health issues.

30. UNESCO, in cooperation with the Ministry of Education and other local partners, held seminars targeting directors of public secondary schools. The seminars aimed at a) introducing the directors to the guide on teaching about sexual reproductive health and HIV at schools, which was prepared jointly with the Center for Educational Development and Research in 2011, and b) to convince them to use it in their schools.

Combating Poverty among Women

31. Of the 40 NGOs included in the surveyed sample, 15 were active in combating poverty among women. All had projects aimed at ensuring social protection.

TYPE OF SERVICE	NUMBER OF NGOS
Providing facilitated financial loans	3
Building technical and professional capabilities	6
Providing health services	6
Providing educational services	4
Providing educational activities	6

TABLE 3:
DISTRIBUTION OF NGOS BY THE TYPE OF SERVICES THEY PROVIDED.

32. NGOs' activities targeted poor individuals, families with income below the poverty line, women with special needs, and families headed by women.

33. Services were provided for men and women but the number of female beneficiaries exceeded that of males.

34. Five of the 15 NGOs partnered with other stakeholders in carrying out their projects: 2 with the Ministry of Health, 2 with the Ministry of Social Affairs, 2 with international organizations, and one with another NGO.

35. None of the NGOs provided names of donors. Partners were UNHCR, FSD, and the International Fund for Women.

36. Despite the fact that the sub action plan for combating poverty among women lists interventions by ministries and NCLW, none was specifically active in this field in 2013.

Enhancing Women Participation in the Economy

37. Economic empowerment of women and enhancing their participation in the economic sphere were the concern of 26 NGOs.

38. The majority of activities centered on professional training. Very few were concerned with providing knowledge of the female worker's rights, and none provided legal services. Also very few placed emphasis on educational programs needed to build a new generation more open to female economic participation

than its predecessors.

39. In carrying out their projects, NGOs coordinated and cooperated with economic institutions, syndicates, research centers, statistics companies, and partnered with local and international stakeholders (UN Agencies, EU, MEPI, USAID, BIAT, DOT Lebanon, MADA, OXFAM, Fair Trade Lebanon, Heartland Alliance).

40. Despite the significance of the collected data it does not provide information on the specific indicators listed in the action plan for assessing achievements.

41. NCLW carried out the "Success loan" project which provided facilitated loans for various types of economic projects. It also partnered with the Waleed Ben Talal Institute in building women personal and professional capabilities.

42. Ministries of labor, Interior and Municipalities, Labor, and Social Affairs have supported the activities of NGOs, or partnered with them. The Ministry of Labor partnered with ILO, Caritas, MOSA, and the Ministry of Interior and Municipalities in projects targeting foreign female workers and the laws governing their employment.

43. FAO carried out a number of projects in various areas in Lebanon to combat poverty among women and enhance their participation in the economy.

44. ILO carried out projects that targeted 100 Palestinian women and NGOs in Nahr el Barid and Ayn el Hilwe camps.

45. While the above activities complied with the interventions demanded by the Action Plan, it did not devote the needed attention to providing legal services, disseminating knowledge about workers' rights, and professional training programs for school dropouts. Most important it did not provide the services capable of enhancing women participation in the economic field.

Politics and Decision making positions

46. Collected data reveal that stakeholders have paid more attention to some of the demanded interventions than to others. NGOs were more interested in enhancing women representation in political and economic decision making positions, than in leadership or decision making positions at schools and universities. It also shows less interest in work on gaining the support of influential actors.

47. Only 12 NGOs worked on enhancing women representation in politics and decision making positions. Their activities included campaigns demanding a 30% women quota, amendment of laws to pave the way for more women representation, capacity building and awareness raising programs, building women networks, and conducting research on the topic. The activities targeted both males and females. NGOs partnered with ministries, formed alliances among themselves, and partnered and/or received support from international and regional organizations(Friedrich Ebert, OXFAM, MEPI, and Arab NGOs).

48. NCLW, funded by the Italian Embassy in Beirut, and in partnership with MOSA, organized training workshops for NGOs on the use of social media for advocacy. It also followed up the demands for women quota with the President, Speaker, Premier, and heads of Parliamentary blocs.

49. UNFPA, through its partnership with NCLW, continues providing the latter with all types of support to help it in achieving this and other goals.

50. Results of the survey reveal that the activities of the NGOs and other stakeholders have covered most of the interventions demanded in the action plan despite some gaps.

Combating Violence Against Women

51. Fifteen NGOs have worked in 2013 on combating VAW. Their activities and programs concentrated mainly on awareness raising, demanding the amendment of laws in effect and the adoption of new laws, capacity building, providing protection for victims of violence, conducting survey and analytical research, as well as educational activities.

52. NCLW joined the National Alliance for the Protection of Women from domestic Violence, and followed up with parliamentary committees and heads of parliamentary blocs on the law proposal sent by the Council of Ministers in 2009.

53. MOSA has been active in this field. It has :
    a) prepared a code of ethics for guiding the medical cadre on how to deal with survivors of domestic violence, and is currently working on finding the operational procedures for disseminating it.
    b) prepared a national training guide on how to respond to gender based violence. No information was provided on whether it was officially distributed or the audience it targets.
    c) provided consultations for VAW victims before sending them to specialized NGOs.

54. MOSA still lacks :
    a) a strategy or policy aimed at combating VAW
    b) mechanisms and procedures for reporting cases of VAW and following up on it
    c) programs for supporting victims of VAW(creating a fund or adopting regulations and procedures to allow covering of treatment costs etc...)

55. The Ministry of Education trained teachers in public schools on how to best communicate gender and VAW concepts in their teaching practice. Teacher participation in the training sessions was very limited. Training was conducted only in Beirut and Mount Lebanon.

56. The Directorate General of the Internal Security Forces is creating a department for family protection. It has increased the number of police women to deal with VAW cases, and has provided citizens with the “Report” service on its website, and two social media sites to receive reports of VAW cases. It has also started two programs “Don’t Hesitate if you are threatened” and “We have a mission”.

57. UNFPA has provided support for NCLW and KAFA organization to enhance their advocacy efforts and push for the adoption of the law on protecting women from domestic violence.

Culture and Media

58. In comparison with other stakeholders, civil society was the most active in this field although the action plan demands interventions more by other stakeholders.

59. Out of the 40 NGOs included in the sample, 17 worked on improving the image and status of women in media and cultural productions.

60. NGOs' activities covered four major spheres: all of the 17 NGOs concentrated their work in the educational sphere, 9 in the media, 8 in the social sphere, and 6 in the cultural sphere.

61. Their activities targeted educators, media personnel, faculties of journalism and their curricula, mass media, syndicates of the media profession, and the executive councils of social clubs and cultural associations.

62. UNFPA, UNESCO's National Commission, the European Union, Ford Foundation, British Cultural Council, MEPI, the British, Italian and Spanish Embassies, and the Women's International Fund, were the most active international actors in building partnerships or providing support for NGOs working on this issue.

63. NGOs also built partnerships with, and/or received support from ministries, NCLW, municipalities, universities, research centers, and local banks and media institutions.

64. The results show discrepancies in NGOs' access to various types of support. Research into this is needed.

65. The Ministry of Information indicated having a strategic plan to improve the image of women in mass media. However, actual work on this plan is still very limited.

Environment

66. Only 6 of the 40 NGOs worked on enhancing the women's role in the preservation of the environment. Their activities did not cover all needed areas.

67. Ministry of Environment did not respond to the questionnaire sent by NCLW. The Ministry of Education included a section on the preservation of the air from pollution in the health curricula.

68. NCLW signed a protocol with the "Cedars' Friends Foundation', to plant a new cedars forest attached to the original one in Bcharri.

69. Only two international donors provided support for NGOs working in this field, the German Hanns Seidel Foundation and the American Embassy.

70. With the serious environmental challenges facing the country, giving more attention to this issue is highly recommended.

Building Capacity of Institutions and Organizations

71. Half of the NGOs sample have worked on building the capacity of their organizations reflecting concern for self development and improved performance. NGOs' activities in this regard included developing the following: capacities of those working at the NGO, administrative regulations and procedures, technical appliances, effectiveness of activities, coordination with partners, and ability to conduct research.

72. Partnership was built with ministries of Health, Education and Higher Education, and Tourism, local NGOs, as well as with international organizations.

73. Among the local support for NGOs' activities in this regard were: the Council for Reconstruction and Development, private sector, MOSA, and the Jaafarite Court.

74. NCLW, in cooperation with UNFPA and OHCHR, carried out activities aimed at building the capacities of the Gender Focal Points in Line ministries and other public institutions. It also developed its own capacities and its electronic website to provide a greater level of dissemination and exchange of information on women issues. Networks were built with UNFPA, UNDP, OHCHR, and the Arab Women Organization.

75. The Ministries of Social Affairs, Interior (especially ISF), Health, and the Council for Reconstruction and Development have worked on developing their capacities and that of the NGOs they work with. Gaps still exist in building the capacities of governmental institutions.

76. The major international donors and/or partners in this field of work were: UN Agencies, USAID, Italian Cooperation, American Embassy, MEPI, Catholic Relief Services, FORMATAC, KVINNA TILL KVINNA, World Learning, International Organization for Migration.

77. Work is still needed in developing NGOs capacity in coordinating with partners, ensuring the effectiveness of activities, cooperation with the private sector, and ability to mobilize public support.

Protection of Women and Girls in Cases of Emergency, Armed Conflicts, Wars, and Natural Disasters

78. The interventions called for in this sub action plan are to be carried out by official governmental institutions rather than by civil society.

79. Twelve NGOs worked on the achievement of the operational goals stated in the action plan.

80. NGOs' activities included: provision of financial assistance, in-kind assistance, reproductive health services, services to victims of violence, awareness raising on methods of protection from sexual assaults and violence, and educational and entertainment programs.

81. NGOs demanded women participation in running relief programs and humanitarian assistance at the national and local levels. They also demanded women participation in meetings and conferences held to settle disputes at the local, national, and international levels.

82. NGOs partnered with ministries and local NGOs in carrying out its activities. They also partnered with international organizations mainly UNHCR, The International Women Forum for Peace and Freedom, CARITAS and the Heartland Alliance. Support was provided by UNHCR and the European Union. One NGO was supported by the private sector.

83. NCLW cooperated with the Organization of Arab Women to distribute "health packages" to displaced Syrian women.

84. Many UN agencies and other international organizations carried out projects aimed at cutting down the negative impact of the deteriorating situation on both the displaced and the host communities.

85. UNESCO carried out a 6 months project aimed at building life skills among young men and women to enhance social cohesion. It targeted 600 male and female students.

86. UNFPA worked on enhancing its partners' capacities in a) campaigning for the protection of women and girls affected by the Syrian crisis and b) providing them with financial and technical assistance to help them provide protection for those women and girls. This project was carried out in cooperation with 5 national and international NGOs and targeted 5000 Syrian and Lebanese women.

87. Extensive efforts are needed to push governmental institutions into bearing their share of the responsibility.

Gender

88. Results of the survey show that gender mainstreaming in public policies and programs assume the attention of all stakeholders. It also reveal that the various activities carried out by civil society and NCLW coincide with the interventions called for in the sub action plan designed to achieve this goal.

89. Major political, administrative, and financial obstacles continue to block the full implementation of the action plan. Extensive efforts are needed to pressure decision makers into mainstreaming gender in public policies and programs.

90. Of the 40 NGOs, 15 worked on gender mainstreaming. Their activities were varied. Some stressed training

on the gender concept and mechanisms of gender mainstreaming. Others emphasized raising public awareness and knowledge of the international instruments on gender, while others stressed building capacities, the political empowerment of women and encouraging them to participate at the political and other decision making levels. In their public awareness campaigns, the majority of NGOs have stressed the importance of designing and adopting social plans at different levels.

91. The level of local NGOs' cooperation and partnership with each other and with universities, mass media, and ministries to achieve the operational goals set by the action plan for this goal was the highest among the twelve plans.

92. NGOs also partnered with international organizations mainly the Norwegian Refugee Council, the Danish Refugee Council, the American Embassy in Beirut, MEPI, OXFAM/NOVIP, FORMATAC, DIACONIA, KVINNA TILL KVINNA. Support was provided by UNFPI, KVINNA TILL KVINNA, DIACONIA, WLP, and OXFAM/NOVIP.

93. NCLW, in partnership with, and support from UNFPA, have carried various activities called for in the action plan and directed towards achieving this strategic goal at all levels. Among them was the organization of training workshops on gender sensitive budgets and its preparation in the municipalities of Tripoli and Bourj Hammoud.

94. Besides the above mentioned activities, the Ministry of Education created a gender focal committee and trusted it with mainstreaming gender in the ministry's programs and policies.

95. The Ministry of Health and ISF worked on mainstreaming gender in their programs and various aspects of their work.

II- PROCESS EVALUATION AND RECOMMENDATIONS

A- The Data Collection Process

96. Determining the extent to which the work of NGOs and ministries was guided by the National Action Plan was an impossible task. None of the questionnaires included a question on how much were NGOs' or ministries' choices of areas of emphasis, or of the type of activities to be carried out, dictated by the intention to implement the National Action Plan. Inclusion of such a question in future surveys is highly recommended.

97. The data collection process has faced many obstacles due mainly to: a) problems in the phrasing of questionnaires, b) using the electronic questionnaire which many NGOs had no experience with, c) the large number of questionnaires sent to the NGOs(12), d) the unnecessary length of some of the questionnaires, e) NGOs' lack of systematic documentation of their activities and f) problems in some of the indicators used in the Sub Action Plans from which the questions were drawn.

For improving the data collection process for future assessments we recommend:

a) Contracting the services of an expert in social science methodology to draft the questionnaires.
b) Requesting this expert to prepare a template that can be used by NGOs and GFPs in ministries to document their activities periodically (type of activity, area of emphasis, goal, time, geographical coverage, targets, beneficiaries, donors, partners). This will help unify information and help retrieve it when needed.
c) Ensuring that the sample of NGOs is more representative of all regions, and of NGOs working on "women in Lebanon" and not only on Lebanese women.
d) In light of the quality and quantity of the data to be collected, and to avoid lack of responses for many of the questions in the current questionnaires, the use of paper questionnaires is highly recommended.

98. The data entry and treatment processes suffered from many problems. We recommend contracting the services of a specialized statistics company for doing this job in the future. We also recommend the use of the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) for data entry and analysis in future surveys.

B- The National Action Plan

99. Close examination of the National Action Plan revealed its lack of some of the basic components of an action plan which have impacted its full implementation. As such we recommend:

a) Revision of the plan to account for the missing components.
b) Serious review of the interventions and indicators.
c) Identifying the party responsible for coordination and follow up on the Plan's implementation.
d) Giving NCLW a leading role in the formation of the mechanism for this follow up and coordination,

commensurate with the work it is already doing and the functions and responsibilities assigned to it. Results of the NGOs survey, and of NCLW's achievements in 2013, revealed that their activities were, in large part, in total accord with the dictates of the National Action Plan. However, due to lack of coordination, some areas and activities were given more weight at the expense of equally, or more, pressing issues. As such, more effective coordination among the various stakeholders is highly recommended.

e) To end NGOs consideration of NCLW as an NGO, which was clear in all responses, NCLW must work on consecrating its status as the national mechanism for women. The revision of the Action Plan may be a good place to start this through openly acknowledging the role it is playing at all levels.

100. Results of questionnaires sent to UN agencies members of the UN Gender Working Group revealed that they are guided by their organizations' priorities rather than by the National Strategy or Action Plan. We recommend that NCLW maintains close contact with those organizations and show that their priorities coincide. This will help ensure better coordination, and placing the money and effort where it is badly needed.

101. Results also revealed readiness of the private sector to be involved in improving the status of women in Lebanon. NCLW is advised to build strong relations with this sector to enhance its abilities and those of NGOs.

102. In light of the obstacles facing NCLW's work we recommend providing it with the resources that will enable it to carry its various functions.

الادارات الرسمية والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان - التقرير السنوي للعام ٢٠١٣

بيروت ٢٠١٥